

التعلم مدى الحياة طموح مغربي

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

إحالة ذاتية رقم 2013/12

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

التعلم مدى الحياة طموح مغربي

إحالة ذاتية رقم 2013/12



من مسؤولية الجميع، الإقدام على اتخاذ قرارات شجاعة، لتحقيق الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني، وبين مستلزمات الاقتصاد العصري، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال.

جلالة الملك محمد السادس

مقتطف من نص الخطاب السامي الذي وجهه جلالة الملك إلى الأمة

بمناسبة عيد العرش المجيد

30 يوليوز 2010

الإيداع القانوني : 2013 MO 4058

ردمك : 978-9954-635-07-0

ردمد : 2335-9234

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
مطبعة سيياما

إحالة ذاتية رقم 12 / 2013

- طبقا للقانون التنظي مي رقم 09-60، المتعلق بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وللقانون الداخلي للمجلس؛
- استنادا إلى قرار مكتب المجلس تكليف اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والشغل والسياسات القطاعية بإعداد تقرير في الموضوع؛
- استنادا إلى المصادقة بالإجماع على «التعلم مدى الحياة: طموح مغربي» بتاريخ 25 أبريل 2013.

يقدم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريره

التعلم مدى الحياة طموح مغربي

تم إعداد التقرير من طرف

اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والشغل والسياسات القطاعية

رئيس اللجنة : السيد محمد علوي
مقرر اللجنة : السيد منصف الكتاني
مقرر الموضوع : السيد ادريس أوعويشة

فهرس

- 11 ملخص
- 17 تقديم
- 19 المرجعيات**
- 19 1 - ما وقفت عليه اللجنة
- 19 أ - التعلم مدى الحياة كجواب على عائق التأخر التكنولوجي
- 20 ب - تحديات التنافسية
- 20 ج - التحديات الاجتماعية لتوطين التعلم مدى الحياة
- 22 2 - التعلم مدى الحياة: مرجعيات المفهوم**
- 22 أ - التهجين المتواصل للنماذج الوطنية في أوروبا
- 23 ب - التعلم مدى الحياة: المبادرة الشخصية والق23درة على التأقلم وحظوظ التشغيل
- 27 الحال الراهنة ومهمة التعلم مدى الحياة في المغرب**
- 27 1 - أهداف التحليل وتوصيف المنهجية التشاركية
- 27 أ - جلسات الاستماع مع الفاعلين: بعض أهم الملاحظات
- 29 ب - ملاءمة مسارات التعلم مدى الحياة مع السياق المغربي
- 30 ج - مسارات التعلم في سياق نظامي
- 51 2 - مسارات التعلم في سياق غير نظامي**
- 51 أ - الجهود الرامية إلى محاربة الأمية
- 55 ب - التكوين المستمر
- 61 3 - مسارات التعلم في سياق غير رسمي**
- 61 أ - استعمال تقنيات الإعلام والتواصل الحديثة
- 63 ب - القراءة واستعمال الكتب
- 65 أهم دروس التجارب الأجنبية**
- 65 1 - التعلم مدى الحياة في بريطانيا أو NEET: Lifelong Learning كساكنة مستهدفة
- 65 أ - تعقيد نظام المصادقات
- 65 ب - مصادقات تقوم على الكفاءات
- 67 2 - خصوصيات التعلم مدى الحياة في كيبك**
- 67 أ - الخاصيات الكبرى للمنظومة الكيبكية
- 68 ب - تعلم مدى الحياة يقوم على الاعتراف بالمكتسبات والكفاءات

3 - قوة المنظومة اليابانية: زواج مثمر بين «التقاليد» الوطنية والحداثة الغربية 68

- أ - علاقة وثيقة بين التكوين المستمر عبر الممارسة ومناصب الشغل 69
 ب - تعليم مدى الحياة يركز على منطلق **NenKo** (الأقدمية) 69

4 - النظام الثنائي أو نظام «صنع في ألمانيا» 69

- أ - الخاصيات المؤسسية للنموذج الألماني: نظام ثلاثي للمفاوضات 69
 ب - النظام الثنائي 70
 ج - علاقة وثيقة بأسواق الشغل المهني 70

5 - التكوين مدى الحياة في إيطاليا 71

- أ - الجهوية بصفتها رافعة تنظيمية 71
 ب - عناصر حکامة التكوين مدى الحياة في إيطاليا 71
 ج - التعلم والتكوين المستمر 71

6 - التكوين عن بعد في فرنسا 72

- أ - المركز الوطني للتعليم عن بعد 72
 ب - المعهد الوطني للفنون والمهن 72

7 - عرض تركيبى وجرى للدروس المستخلصة 73

75 السبل الممكنة لمقاربة مغربية للتعلم مدى الحياة 75

1 - الترسخ في الواقع الوطني 75

2 - مبدأ التقييم: الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة 75

3 - توصيات 76

- أ . توصيات للمجال المهني: تثنين التعلم والخبرة المهنية 79
 ب . توصيات خاصة بمجال الوقت الثالث: تحسين القرب في التعلم وتحسين الكفاءات 79
 ج . توصيات تخص حقل التمدرس: إعادة النظر في المكتسبات الأساسية للجميع 84
 د . توصيات تخص فضاء التعلم الذاتي: دعم المبادرة الفردية في كل مراحل العمر 87
 هـ . توصيات متعلقة بفضاء الحكامة: تحسين الحكامة 87

91 خلاصة عامة 91

ملاحق 95

الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والشغل والسياسات القطاعية 97

الملحق 2: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم 101

الملحق 3: مراجع بيبلوغرافية 105

ملخص

طبقا للتوجيهات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وكما نص على ذلك الدستور الجديد، وخاصة في فصله الواحد والثلاثين، تحتل التربية والتكوين المرتبة الثانية في سلم الأولويات الوطنية، بعد الوحدة الترابية، مما يجعلها حاضرة، امتدادا لذلك التوجه، في الميثاق الاجتماعي الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. وفي هذا الإطار، انكب المجلس، في إطار إحالة ذاتية، على معالجة قضية الولوج إلى التعلم والتكوين مدى الحياة، ساعيا إلى منحها مكانة خاصة ضمن مجالات تدخله.

رهانات التعلم مدى الحياة

يأتي إعداد سياسة تسعى إلى إقرار مبدأ التعلم مدى الحياة استجابة لمجموعة من الرهانات الوطنية الكبرى والنوعية. فعلى المستوى الاقتصادي، مازالت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرتبطة في أغلبها بالكلفة المتدنية وليد العاملة. ويظل توسيعها لتشمل أنشطة ذات قيمة مضافة عالية رهينا بتطوير القدرات التكنولوجية، ومستوى التكوين القبلي للمواطنين. وهذا التطوير هو أيضا شرط لتملك فعال ومبتكر للتكنولوجيات الأجنبية، السبيل الوحيد لضمان الاستقلالية على المديين المتوسط والطويل. والحال أن اعتماد التكوين المستمر مازال غير كاف. ونسبة مشاركة أعوان الإدارات العمومية في الدورات التكوينية ضعيفة جدا. والإدارات العمومية نفسها لا تضع مخططات واضحة وشمولية لتطوير مواردها البشرية. والأمر نفسه يصدق على القطاع الخاص، بنسبة مستفيدين من التكوين المستمر لا تتجاوز 7 بالمائة من الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، و1،2 بالمائة من المقاولات المنخرطة. هكذا يظل مستوى تمدرس وتكوين الأجراء متدنيا، أو متوسطا في أحسن الأحوال. ولا يخفى أن رأسمالا بشريا بهذا المستوى عاجز إلى حد كبير عن مسايرة إيقاع التنافس الدولي، حيث تضع المقاولات ضمن أولوياتها مسألة التعلم والتكوين، عبر الرهان أساسا على تطوير كفايات مستخدميهما. وتظل فرص باقي النسيج الاقتصادي، وخاصة الاقتصاد غير المهيكل، للولوج إلى أنشطة التكوين المستمر محدودة جدا، وتتحصر أساسا في التكوين الذاتي.

وعلى المستوى الاجتماعي، ما زال الهدر المدرسي، وخاصة في أوساط الأطفال الصغار، يسجل نسبة تدعو إلى القلق. ورغم الجهود الكبرى التي تبذلها السلطات العمومية لإدماج هؤلاء الشباب، عبر إنشاء مدرسة "الفرصة الثانية"، ومحاربة الأمية، فإنها تظل عاجزة عن الاستجابة لضخامة الحاجيات. والحال أن كلا من الهدر المدرسي والأمية يساهمان في الدفع بالأشخاص الذي لم يتلقوا التكوين في المدرسة أو خارجها إلى تعاطي أنشطة اقتصادية غير مهيكلة.

وهذان العاملان كان لهما دور حاسم في الدفع بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى اعتماد مقارنة التعلم مدى الحياة في معالجة هذا الموضوع، حيث تعطى الأهمية أساسا لآليات وطنية للاعتراف بمكتسبات التجربة، تثمن الجهود الفردية المبذولة في مجال التعلم وتحفز على مضاعفتها.

تعريفات مفهوم التعلم مدى الحياة

تطور مفهوم التعلم مدى الحياة في أوروبا عبر مجموعة من المراحل. فهناك أولا المرجعية الفرنسية لقانون 1971 حول "التكوين المهني المستمر"، ومع ذلك ظل التكوين داخل المقولات غير متساو بين الجميع. والمرجعية الثانية نجدها في السويد مع فكرة التربية الدائمة في شكل "فرصة ثانية" متاحة للجميع، وضامنة لمجتمع أكثر عدلا وتضامنا. والمرجعية الثالثة هي مرجعية ألمانيا التي تعد امتدادا لتراث يقوم على ثنائية التمدن والتعلم داخل العمل. أما فكرة التعلم مدى الحياة، فإنها نشأت في بريطانيا مع إقرار نظام وطني لتتويج بعض دورات التأهيل والمهن بشهادات، وهو النظام الذي سياتشر فيما بعد في باقي البلدان المتقدمة. وأخيرا، ستعتمد أوروبا في التسعينات مبدأ التعلم مدى الحياة كاستراتيجية أساسية لمحاربة البطالة المتفشية بوتيرة غير مسبوقة، وكرافعة في قلب المعركة الاقتصادية لربح رهان العولمة.

واليوم، قد أصبح التعريف الذي قدمته منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية المرجع الأساس في هذا المجال، إذ إنه يستحضر التغيرات المجتمعية العميقة الناتجة عن ظهور تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ويؤكد على أثر الابتكارات المتتالية المستجدة باستمرار في حياة المقاولات والأفراد. وبالتالي، أصبح من الضروري أن يتم تعيين الكفايات ويمارس فعل التعلم بشكل مستمر دائم. ومن هذا المنظور، يتسع مفهوم التعلم مدى الحياة ليشمل كل الأنشطة الدالة للتعلم، أيا كان سن المتعلم أو النشاط الذي يمارسه. ويمكن ان يقوم عمليا على أنواع من التعلم منظمة، معترف بها اجتماعيا، وتتوج بشهادات (النظام التقليدي والرسمي). ولكن، يجب ان تدمج أيضا المساعي الشخصية مثل مطالعة الكتب، وتصفح الإنترنت أو التجربة المكتسبة عبر الممارسة.

الوضعية الحالية: التعلم مدى الحياة كفرصة وطنية

أخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي علما، في إطار معالجة هذا الموضوع، بالنقائص الملاحظة وطنيا، في مجال التربية الأساسية، والتدريس، والتكوين المهني الأساسي، والتكوين المستمر. وقد تمكن أيضا من الربط بين هذه الملاحظات وتلك المستقاة من جلسات الاستماع إلى الفاعلين المعنيين أكثر بهذا المجال، لتترسخ لديه القناعة، استنادا إلى مجموع هذه الملاحظات المنذرة بالخطر، أن التعلم مدى الحياة يشكل فرصة حقيقية تمكن من مواجهة الصعوبات من منظور مجدد، شرط تحديد محاور أولوية تنتظم حولها هذه العملية، في انسجام مع وضعية بلدنا وخصوصيته. ذلك أن التعلم مدى الحياة يأتي في البلدان المتقدمة امتدادا لمنظومة تربوية وتكوينية هي أصلا متطورة. أما في المغرب، فعليه أن يتدارك مجموعة من النقائص ويطور أنظمة تربية وتكوين مجددة متناسبة مع الساكنة المعنية، تستفيد

إلى أقصى حد من التكنولوجيات الجديدة. هكذا، يتعين عليه أن يوجه جهوده نحو الشباب الذين غادروا المدرسة دون استكمال تعليمهم، وأن يعزز محاربة الأمية كي يضمن للجميع معرفة وظيفية، وأن يستغل كل أشكال التعلم الكفيلة بتقوية حظوظ التشغيل ومستوى الكفايات، سواء تعلق الأمر بأجراء القطاع المهيكّل، أو فاعلي القطاع غير المهيكّل (المقاولات الصغيرة جدا، والصناعات التقليدية، والعمال عموما والعمال في الوسط القروي خصوصا).

بعض الممارسات الوطنية الجيدة

وفي هذا الصدد، حرص المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على التعرف على التجارب الوطنية الناجحة التي قد تفيد في تطوير مسالك التعلم مدى الحياة في المغرب. وقد اهتم خاصة في هذا الإطار بتجربة جمعيات التكوين القروية التي تجمع بين التمدرس والخبرة العملية في الاستغلاليات الفلاحية. وقد تعرف عن كثب أيضا على عملية " OCP skills "، المعتمدة على مجموعة آليات لمواكبة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمكتب الشريف للفوسفات، وهي نموذج للعلاقة الممكنة بين المسؤولية الاجتماعية للمقاولات وعروض التكوين المفتوحة في وجه ساكنة مجال ترابي معين. وعلى مستوى القطاع العمومي، أبرز المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أهمية مساعي التكوين المستمر المنجزة في قسم الصيد البحري بوزارة الفلاحة ووزارة الصناعة التقليدية. وهذه التجارب تؤكد ضرورة مواكبة هذه الجهود المبذولة في التكوين، بنظام لتثمين مكتسبات التجربة وتوجيهها بشهادات، مما من شأنه أن يحفز أكثر الراغبين في التكوين. وقد توقف المجلس أخيرا مليا عند تجربة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي وضعت مجموعة من الآليات لمحاربة الأمية، استنادا إلى شبكة المساجد وتشكل هذه الأعمال والمبادرات تجسيدا ملموسا لمبدأ وروح التعلم مدى الحياة: منح الجميع، بغض النظر عن السن والنشاط الممارس ومستوى التكوين القبلي، وسائل للتعلم كفيلة بتطوير قدراتهم الشخصية، وبضمان اندماجهم المواطن، اقتصاديا واجتماعيا.

تجارب دولية ملهمة

لم يسع المجلس إلى استيراد نموذج جاهز من الخارج، وعيا منه بخصوصية كل بلد على حدة. فقد تفحص التجارب الدولية في مجال التعليم مدى الحياة، مركزا اهتمامه على العناصر الملهمة والمناسبة من أجل إقرار سياسة مغربية.

ووقع اختيار المجلس على عنصر الاعتراف بمكتسبات التجربة الذي استفاده من تجربتي كيبك وبريطانيا. وفي هذا الصدد، تؤكد منظمة التعاون للتنمية الاقتصادية أن المنظومات الوطنية للتأهيل والاعتراف بأنواع التعلم تشكل آليات أساسية لتفعيل أنظمة تعلم مدى الحياة فعالة ومفتوحة. كما أن التجربة الألمانية في مجال المهنة المبكرة للتعلم بينت أيضا نجاعتها، إضافة إلى كونها تتسجم والتقاليد المغربية العريقة المتوارثة في مجال التعلم عبر الممارسة، ويمكن تطويرها داخل المقاولات تحت مراقبة وضمانة نقابات الأجراء. وتبين التجربتان الإسكندنافية واليابانية من جانبهما ضرورة

توجيه المدرسة الابتدائية نحو أنواع تعلم تهدف إلى التفتح الخلاق، والتنشئة المواطنة والاقتصادية، والقدرة على التكيف مع التكنولوجيات الجديدة، أكثر منه الاكتساب السلبي للمعارف.

وأخيرا، فإن التجارب الأجنبية، وخاصة الإيطالية، تعتمد بناء هيكله مؤسسية للتعلم مدى الحياة، تقوم على جهوية قوية، وكما هو الحال في تركيا، على نظام معلوماتي فعال يمكن الجميع من تعرف مستواه، وتوجيه نفسه، وتقييم ذاته.

توصيات المجلس الكبرى

اعتبارا للملاحظات والخلاصات التي انتهت إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، فإنه يرى أن على المغرب أن يعتمد سياسة وطنية في مجال التعلم مدى الحياة، تتنظم حول خمسة محاور:

1 - تثمين التعلم والتجربة المهنية

اعتبارا إلى أن المجلس لاحظ أن جهود التكوين الذاتي والتعلم الذاتي والتعلم المتبادل عبر الممارسة، ما زالت تلعب دورا كبيرا بالنسبة إلى عدد كبير من الساكنة، فإنه يوصي بوضع مسطرة للاعتراف بمكتسبات التجربة على مستويات مختلفة. ومن شأن الاعتراف بمكتسبات التجربة التحفيز على عقلنة وتنظيم العمل، مع إتاحة الفرصة للأجير كي يبين كفاءته. ويبقى لزاما لإنجاح هذا المسلسل، إشراك الجمعيات والغرف المهنية والفرقاء الاجتماعيين.

كما أن إقرار مبدأ الاعتراف بمكتسبات التجربة سيعزز سياسة التكوين المستمر التي ستشكل رهانا رئيسيا في العشرة المقبلة. ويدعو المجلس أيضا إلى وضع سياسة طموحة وطوعية تمكن من تحقيق الهدف الوارد في الميثاق الوطني للتربية والتعليم، والمتمثل في بلوغ نسبة من المستفيدين، تصل، بعد خمس سنوات، إلى 20 بالمائة سنويا من الأجراء المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (7 بالمائة سنة 2011). ويتعين أن تقرر هذه السياسة حق الاجراء في عطلة تكوين، وتشجع الجامعات على الانخراط بفعالية في مسلسل التكوين المستمر.

2 - تحسين قرب التعلم وتحيين الكفايات

من أجل إنجاح عملية التعلم مدى الحياة في المغرب يجب المراهنة أساسا على التكنولوجيات الجديدة التي تخلخل في الآن نفسه النظام الإنتاجي وشروط التكوين والولوج إلى المعرفة. ويوصي المجلس بتعبئة كل قوى الأمة لتحقيق هذا الهدف. ويتم ذلك بتسهيل وتعميم الولوج إلى الإنترنت، وتعزيز عرض المحتويات المفيدة والمتناسبة مع كل شرائح المجتمع المغربي، وخاصة على المستوى اللغوي. ومن الضروري الجامعات لتقديم دروس واسعة الانتشار عبر شبكة الإنترنت. ومن الضروري أيضا تعزيز فعالية مجموع مصادر التعلم وأماكنه، وفي هذا الصدد، يمكن أن تضطلع وسائل الإعلام التقليدية الكبرى، من راديو وتلفاز وصحافة، بدور جوهري، ذلك أن تدخلها في مجال التكوين يجب تعزيزه بعرض على الإنترنت.

3 - إعادة النظر في المكتسبات الأساسية للجميع

يرى المجلس أن أي سياسة في مجال التعلم مدى الحياة يجب أن تقوم على قاعدة أساسية متينة. ويضم صوته إلى القائلين بضرورة إعادة النظر في الكفايات الأساسية التي ينبغي أن تمثل المكتسبات الضرورية للجميع. ويوصي في هذا الصدد بلائحة مدققة من هذه الكفايات، داعيا إلى أن توجه كل آليات التعلم إلى تحقيق هدف تعزيز اكتسابها في كل الظروف. ومن الناحية المؤسسية، يرى المجلس أن هذا التأهيل الجماعي يتطلب إعادة النظر في الجسور الواصلة والعلاقات بين التكوين المهني ومنظومة التعليم المدرسية والجامعية، وفق صيغ وأوليات يتضمنها تقرير المجلس مفصلة مدققة.

4 - دعم المبادرة الفردية في كل مراحل العمر

يجب أن يصبح التعلم مدى الحياة شاغلا أساسيا بالنسبة إلى الجميع. ويوصي المجلس بدعم وتحفيز كل المبادرات الفردية التي تحدوها رغبة في التعلم والتكوين. ويقتضي هذا الأمر استحداث تكوينات مناسبة موجّهة للصناعات التقليدية وللصغرى والمتوسطة وللمقاولات الصغيرة جدا التي تشكل الجزء الأكبر من نسيجنا الاقتصادي. والأمر نفسه يصدق على كبار السن، فخبرتهم وتجربتهم يمكن أن تؤدي إلى خلق مقاولات، أو إلى إغناء مقاولاتنا الصغرى بالكفاءات.

5- تحسين مبادئ وأجهزة الحكامة: عقد-برنامج ممتد على عدة سنوات في مجال التعلم مدى الحياة

إن كان تمويل التربية الأساسية يجب أن يظل من مهام وأولويات الدولة، فإن وضع آليات للتعلم مدى الحياة يجب أن يساهم فيه كل من القطاعين العمومي والخاص في إطار من التكامل والتعاون تسهر على تنسيقه وتتبعه هيئات متعددة الأطراف وطنية وجهوية، يوصي المجلس بإنشائها. وينبغي أن تقوم هذه الحكامة على نظام لضمان الجودة ولتقييم مجموع المؤسسات التعليمية، بما في ذلك مؤسسات التعليم العالي.

إضافة إلى ذلك، يعتبر المجلس أن الوسائل التي يرصدها المغرب لمختلف مكونات التعلم مدى الحياة تظل غير كافية نظرا للرهانات التتموية للبلد، ذلك أن مجموع الميزانيات الخاصة والعمومية المخصصة للتكوين المهني في مدرسة الفرصة الثانية تمثل أقل من 5.0 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، مقابل 2.3 بالمائة في فرنسا للتكوين المهني وحده. ولا تمثل هذه النفقات سوى نسبة 8 بالمائة مقارنة بالتربية الوطنية، مقابل 36 بالمائة في فرنسا. هكذا يوصي المجلس أن يضع المغرب برمجة على خمس سنوات تسمح ببلوغ 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام (أو نسبة 15 بالمائة من نفقات التربية والتعليم) للتعلم مدى الحياة، أي ما يعادل 8 مليار درهم بقيمة 2013.

وستمكن هذه الجهود أولا من تحقيق الأهداف الآتية:

1. الرفع بطريقة دالة من ميزانيات التكوين المهني المستمر (بتخصيص 1 بالمائة من كتلة الأجور للضريبة على التكوين المهني للتكوين المستمر وحده، مقابل 6,0 المطبقة حاليا، بينما تقتطع نسبة 6,1 بالمائة)

2. خلق تامين وطني لمكتسبات التجربة

3. مضاعفة الجهود المنصبة على مدرسة الفرصة الثانية والتعليم الوظيفي للراشدين

4. دعم جهود التربية ووسائل الإعلام الوطنية لتطوير تكوينات عن بعد مفتوحة في وجه أكبر عدد ممكن من الناس.

وهذه الزيادة في الميزانية المرصودة للتعليم مدى الحياة يجب أن يتحملها بالتساوي الدولة والمقاولات والجهات والمواطنون، ويجب أن تصبح مكونا مهما عند مناقشة النظام الضريبي.

يدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إذن القوى الحية للبلاد إلى الانخراط في بناء عقد برنامج من هذا القبيل، باعتباره إحدى الأولويات الكبرى للمغرب، وهذا العقد قد يصلح قاعدة لوضع قانون-إطار حول التعلم مدى الحياة.

تقديم

في الخطاب السامي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس في 2010 بمناسبة عيد العرش، وصف جلالته تأهيل الموارد البشرية بصفته أكبر تحدٍّ يواجهه المغرب في عملية تفعيل مخططاته القطاعية، مشيرا إلى أنه "من مسؤولية الجميع، الإقدام على اتخاذ قرارات شجاعة، لتحقيق الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني، وبين مستلزمات الاقتصاد العصري، وتشجيع البحث العلمي والابتكار، والانخراط في اقتصاد ومجتمع المعرفة والاتصال."

أما الميثاق الاجتماعي، الذي أعده المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي اعتمادا بالخصوص على الفصل 31 من الدستور، فيدعو من جانبه، في المحور الثاني (الهدف 40)، إلى توسيع الولوج إلى التكوين مدى الحياة، بصفته جانبا هاما من جوانب تنمية الرأس مال البشري.

ووعيا من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بالأهمية التي تكتسيها مسألة الارتقاء بجميع وسائل نقل المعارف والمهارات في المجتمع، وبطابع الأولوية الذي يميز التربية والتكوين من أجل تحقيق أهداف التنمية البشرية في المغرب، أجرى المجلس إحالة ذاتية في الموضوع، جاعلا من قضية التعلم مدى الحياة أحد أهم المواضيع المطروحة للتفكير لديه.

والمجلس يعتبر أن إعادة صياغة المنظومة الوطنية للتكوين والتعلم أمر من مسؤولية الجميع، وأنه يستحق عقدا اجتماعيا يتعين على المواطنين جميعهم المشاركة فيه، من أجل التغلب على الصعوبات والإكراهات القائمة.

ففي سياق المنافسة العالمية، تعد المعارف والثقافة وتكوين المواطنين خير سلاح يتسلح به المتنافسون. والدول، مثلها في ذلك مثل المقاولات، ملزمة بتحسين كفاءتها باستمرار وبذل جهود من أجل تملك التجديدات التكنولوجية والمعلوماتية التي تتوالى اليوم في تلاحق سريع.

إذا كان التحدي المتمثل في تحديث المنظومة الوطنية للتكوين أمرا يجمع عليه الكثير من الفاعلين، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مقتنع تمام الاقتناع بالصعوبات والإكراهات التي تعترض طريق هذا المشروع. وقد اختارت اللجنة الدائمة المكلفة بشؤون التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية منهجية تشاركية في معالجته، والتشاور من أجل ذلك مع كل الفاعلين بكل مكوناتهم، لإسناد اقتراحاته إلى أوسع تمثيلية ممكنة لوجهات النظر وقرب كبير من واقع البلاد.

في هذا السياق، أضحت ضرورة التعلم مدى الحياة شرطا أساسيا من شروط التنمية الفعالة اقتصاديا والمنسجمة اجتماعيا.

وتتطلب هذه الضرورة من كل البلدان، وخصوصا منها البلدان النامية كالمغرب، إعادة النظر في مجموع وسائل نقل المعارف والمهارات، وذلك حسب أشكال جديدة من المنطق، تأخذ بعين الاعتبار مجموع الساكنة وجميع وضعيات التعلم وكل مراحل العمر، من أجل التوصل إلى التثمين المستمر والمدمج اجتماعيا للطاقات البشرية للبلاد.

وإذ يأخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي علما بهذه الضرورة وكذا بالتجارب الوطنية والدولية في مجال التكوين مدى الحياة، فإنه يوصي بمجموعة من التوجهات والتدابير الإجرائية التي من شأنها أن تتيح بناء طموح مغربي في مجال التكوين مدى الحياة، وهو الطموح الذي ينبغي له أن يرسخ في الواقع المغربي وأن يستفيد من كل التجديدات في مجال التكوين والتربية.

من ثمة فإن هذا التقرير يحرص على استكشاف سبل ممكنة لجعل التعلم والتكوين مدى الحياة رافعة للتنمية الاقتصادية والتماسك الاجتماعي. وهو ينتظم على أربعة أقسام.

أما القسم الأول فيحدد أسس منطق التعلم مدى الحياة، ويشدد على أهميته الاستراتيجية لتحقيق الطموحات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؛

وأما القسم الثاني فيستعيد التعريفات الدولية المعتمدة في شرح هذا المفهوم، ويحدد محتواها من أجل جعلها أكثر تلاؤما مع خصوصيات جهود الأمة في مجال تنظيم التعلم، كما أنه يلخص الحالة الراهنة لمختلف أنواع عروض التكوين مدى الحياة؛

وأما القسم الثالث فيضم دراسة مقارنة دولية هدفها دراسة بعض التجارب الدولية الأكثر تميزا في مجال تنظيم التعلم مدى الحياة. وتبين هذه التجارب ضرورة الجمع بين الحق في التكوين للجميع، ومرجعيات وطنية لتصور وتقييم الكفاءات، وحكاما متفاوض عليها (بين الدولة والمقاولات والنقابات)، وطابع جهوي قوي لأعمال التكوين.

وأما القسم الرابع والأخير، فيضم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بتفعيل التعلم مدى الحياة. وقد اعتمد المجلس في إعداد التوصيات على مبدئين من شأنهما أن يسير على هديهما الطموح المغربي في مجال التعلم مدى الحياة. أما الأول فمبدأ الترسخ في واقع البلاد، بما يفضي إلى رسم أهداف نوعية للتعلم مدى الحياة. وأما الثاني فمبدأ التجديد في التربية والتكوين، لأن تقنيات الإعلام والتواصل والإنترنت قلبت المناهج التقليدية وصارت تمثل أداة للتخفيف من أثر العوائق الاقتصادية والبشرية للتعلم مدى الحياة في المغرب.

المرجعيات

ما وقفت عليه اللجنة

يبدل المغرب منذ عقد من الزمن جهدا ملحوظا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة. وقد عرفت البلاد كيف تحسن من جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة، عبر التسلح بمجموعة طموحة من البرامج الاقتصادية الهيكلية، وتحقيق خطوات هامة في مجال البنيات التحتية وتهيئة التراب والحماية الاجتماعية، وتسهيل الولوج إلى الملك الجماعي. غير أن مواصلة تحقيق الطموحات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد يتطلب انسجاما أمثل ما بين مستوى تكوين المواطنين والإستراتيجية التنموية التي يتم اختيارها.

أ. التعلم مدى الحياة كجواب على عائق التأخر التكنولوجي

بذل المغرب جهدا هاما من أجل الاستجابة لتحدي التربية الجماهيرية، غير أن جودة التعليم لم تحظ بالعناية الكافية. واليوم، وكما هو الشأن في عدد من البلدان النامية، فإن المنظومة التربوية والتكوينية المغربية، في شكلها التقليدي، تعاني أزمة، ومساهمتها في النمو والتنمية ضعيفة، وذلك رغم الإرادة الواضحة التي تبين عنها الدولة، ورغم الوزن الهام نسبيا للاستثمارات التي تُرصد لهذا القطاع.

وكثيرة هي البحوث والتقارير الدولية التي لا تفوتها الإشارة إلى أن اقتصاديات الدول النامية، والمغرب على وجه الخصوص، لا تستفيد على المدى البعيد إلا قليلا من آثار انفتاحها التجاري، وذلك خصوصا لأن الاستثمارات الأجنبية التي تقصد تلك البلدان إنما تجتذبها الميزة التي تتجلى في الكلفة المتدنية لليد العاملة. فالنماذج التقليدية التي تفترض أن الآثار التكنولوجية خارجية المنشأ وأنها غير رهينة بأي آلية للنقل، هي نماذج تبين التجربة خطأها. فالقدرة على الاستفادة من تلك الآثار spillovers تعتمد في الواقع على الموارد البشرية والاجتماعية والمؤسسية للبلد المضيف: من رأسمال بشري وتكوين وتعلم وهيئات وقدرات تكنولوجية وغير ذلك.

وبالتالي فإن توفر المواطنين مسبقا على مستوى جيد من التكوين ومن الكفاءات التكنولوجية، يعدُّ شرطا ضروريا لتمكينهم من استيعاب المهارات والنجاح في الاستبطان الفعال، بل وحتى المبتكر، للتكنولوجيات الأجنبية. ومن ثمة فإن تطوير أنشطة التعلم، بالنسبة إلى بلد يعاني من التأخر التكنولوجي مثل المغرب، يعتبر ضروريا لتحقيق الاستفادة القصوى من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويكون الأثر أكبر كلما كانت الشركات المحلية أكثر قدرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة.

وقد بينت العديد من الدراسات الاقتصادية¹ مدى الترابط الوثيق بين التربية والتكوين مدى الحياة وبين النمو الاقتصادي¹، طبعاً مع مراعاة عناصر أخرى، من قبيل مستوى البحث والتجديد، والجهود المبذولة في الاستثمار، وجودة الخدمات العمومية، ومناخ الأعمال وغير ذلك.

من ثمة فإن السؤال الرئيس هنا هو كيف لبلد مثل المغرب، لديه سياسة استثمارية نشيطة، وخصوصاً في مجال البنيات التحتية، أن يتجاوز عائق "الماضي التكنولوجي"، عبر التزود بوسائل فعالة لنقل المعرفة والمهارات؟ كيف السبيل إلى سد أوجه النقص في المنظومة التربوية، وإصلاح منظومة للتكوين المهني يطبعها التشتت؟

يكنم الجواب على هذا السؤال في تحديد الآليات التي تتيح إصلاحاً متلائماً مع منظومة التربية والتكوين المغربية، واختيار مدخل يندرج في تاريخ هذه المنظومة.

ب. تحديات التنافسية

يحتاج المغرب، من أجل دعم تميزه الاقتصادية والاجتماعية بطريقة منسجمة، إلى إعادة صياغة منظومة إنتاج المؤهلات لديه، بصفتها آلية ضرورية للتغلب على التحديات التي يواجهها الاقتصاد المغربي. فالتنافسية الدولية تتطلب من المغرب أن يتزود بآليات فعالة لإنتاج الكفاءات عالية المستوى والتعيين المستمر للمعارف والمؤهلات.

ويجد هذا التطلب أسبابه في الانفتاح المتزايد للأسواق، والانخفاض المتواصل لتكاليف الإنتاج، مما يدعم منطلقاً للاستثمار الدولي المتوجه صوب المناطق التي تتوفر على مؤهلات هامة في مجال الرأسمال البشري. والمقاولات المغربية من جهةها تتبين ضرورة العمل على تأهيل كفاءات مواردها البشرية، من أجل الحفاظ على حصصها في السوق، ناهيك عن تقوية تلك الحصص عبر الرفع من جودة إنتاجها.

ج. التحديات الاجتماعية لتوطين التعلم مدى الحياة

تبذل الدولة المغربية، في مجال التربية والتكوين، جهوداً لا يمكن إنكارها. فقد ارتفع معدل عدد سنوات التمدريس لكل طفل ارتفاعاً واضحاً خلال العقد المنصرم، كما شهد تشييد المدارس، وخصوصاً في العالم القروي، تحقيق خطوات هامة، حتى وإن ظلت غير كافية بالنظر إلى تزايد أعداد السكان والتطورات الاجتماعية المترتبة على ذلك.

فالانقطاع والتخلي عن الدراسة، وخصوصاً في السنوات الأولى من التمدريس، يظل في مستويات مقلقة، وجهود السياسات العمومية الرامية إلى إدماج أولئك الشباب، وخصوصاً عبر إحداث مدرسة "الفرصة الثانية"، وكذا برامج محاربة الأمية، كلها هامة، لكنها تبقى غير كافية قياساً إلى الحاجيات القائمة.

¹ Romer, P., Endogenous Technological Change. Journal of Political Economy, 5(98), S1990, 102-71.

Lucas, R.E. On the mechanics of economic development. Journal of Monetary Economics, 1988, 42-3, 22.

Deutsch, J. Flückiger, Y. Ramirez, J. & Silber, J. Inégalité de revenus et ouverture au commerce extérieur. Swiss Journal of Sociology, 2002, 265-241, (2)28.

كما أن غياب عرض نوعي للتعليم لما بعد سن التقاعد، والمشاركة الضعيفة لأعوان ومستخدمي الإدارة العمومية ومستخدمي المقاولات الخاصة في برامج التكوين، يمثلان وجهين آخرين من أوجه النقص التي يطمح هذا التقرير إلى استشراف بعض سبل الإجابة عليها.

ومن أجل الوصول إلى ذلك، فإن هذا التقرير يحرص على دراسة تصور وتنظيم التعلم مدى الحياة، كما هو عليه الأمر في بلدان عديدة، مع إيلاء العناية على الخصوص إلى المكانة التي يتم إعطاؤها سواء للمبادرة الشخصية أم لهيئات وأجهزة التكوين.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إذ يستلهم هذه الأمثلة، يعتبر أن ترسيخا في الواقع المغربي يبقى ضروريا، وذلك نظرا لاعتبارات عدة.

■ فقد تبين أنه من الضروري تقويم وتعديل التعريفات المعيارية الدولية للتعلم مدى الحياة، بما يجعلها تأخذ في اعتبارها الصعوبات النوعية للتكوين الأولي، والثقل الذي يمثله الاقتصاد غير المهيكل، والمستوى العام الحالي للتكوين المستمر في المغرب. فهذه الإكراهات هي التي يجب أن تلقي الضوء على الأولويات التي يجب أن ترسم لإعادة صياغة المنظومة المغربية.

■ إن إصلاح المنظومة التكوينية المغربية ينبغي له أن يولي مكانة مركزية لآلية وطنية للاعتراف بالجهود الفردية في مجال التعلم. فالاقتصاد المغربي يتميز بوجود أنشطة غير مهيكلة يفوق حجمها حجم الأنشطة المصرح بها، وذلك في كثير من القطاعات. واعتبارا لضعف المكتسبات الدراسية للمواطنين، والأمية، وبالنظر كذلك إلى استمرار ظاهرة الانقطاع عن الدراسة، التي تغذي حصة الأفراد الذين يجدون أنفسهم في الاقتصاد غير المهيكل، فإن من شأن هذا الاعتراف أن يتيح مكافأة الجهود التي يبذلها كل فرد، بقطع النظر عن طول مساره الدراسي وعن مجال وشكل نشاطه. من ثمة يصبح السؤال هو التالي: كيف السبيل إلى إيجاد الوسائل اللازمة لدفع الأفراد إلى التعلم، مع الاعتراف لهم في الآن نفسه بجهودهم الفردية.

■ وأخيرا ففي القطاع المهيكل، حيث الأنشطة كلها مصرح بها وحيث يستفيد الأجراء من تغطية اجتماعية، تبقى مستويات الدراسة والتكوين عند هؤلاء الأجراء في غالب الأحيان عند حدود مستويات متوسطة من التأهيل.²

بالتالي فإن منطق التعلم مدى الحياة في المغرب ينبغي أن يتم تصوره وتفعيله في احترام لهذه الخصوصيات وبالاعتماد على عناصر تتيح لكل المغاربة أن يستبطنوا فعل التعلم بصفته مفتاحا للاندماج الاقتصادي والاجتماعي، ووسيلة لتحسين مستوى تمكّنهم المهني، ومصدرا لتأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.

من هذا المنظور قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، طبقا لصلاحياته الدستورية، بإطلاق عملية التفكير حول أفاق توطين تعلم مدى الحياة ملائم للمغرب. وتجدر الإشارة، قبل التذكير بالمرجعيات الدولية، بأن هذا التقرير يسير في امتداد للدراسات السابقة للمجلس، وخصوصا منها التي تم إنجازها حول مسائل قابلية تشغيل الشباب وأماكن العيش.

² انظر على الخصوص نتائج البحث المعنون «النشاط والشغل والبطالة» للمندوبية السامية للإحصاء، 2011

التعلم مدى الحياة: مرجعيات المفهوم

إن التحيين المستمر للمعارف والبحث عن المعرفة يكمنان في أساس الحضارة المغربية. ويكفي بهذا الصدد التذكير بالحديثين الشريفين اللذين يحثان على طلب المعرفة: "اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد" و"اطلبوا العلم ولو في الصين". وهذا يشهد بالمكانة النبيلة التي يوليها المجتمع العربي الإسلامي للبحث عن العلم والمعرفة. فمن ابن سينا على ابن عربي، مروراً بابن رشد، أرسى كبار مفكري الحضارة الإسلامية أسس مشروع المعرفة في قلب الوجود الإنساني. فالتربية ونقل المعارف بين الناس وبين الأجيال كانا شيئين متلازمين، وكانا دائماً منفتحين على ما يأتي به العلم من جديد. ومعلوم أن هذه المكانة الرفيعة المولدة إلى العلوم في حضارتنا قد ساهمت بنصيب هام في تطور عصر "الأنوار" في أوروبا، حيث تطورت جهود إنتاج ونشر المعرفة على نطاق واسع، ممثلة بذلك أهم ورقة تناقسية في يد المجتمعات الغربية.

أ. التهجين المتواصل للنماذج الوطنية في أوروبا

صار لكل الدول المتقدمة اليوم نموذجها التربوي الوطني، وهو نموذج يقوم على مجموعة من التوافقات المجتمعية المستقاة من التاريخ الخاص بكل أمة. غير أن كل بلد من تلك البلدان استلهم أهم تجارب جيرانه. وتعد تلك التوافقات بمثابة نتيجة لمسلسل من البناء الاجتماعي والاقتصادي، الذي يسير هو نفسه في تطور متواصل، لكونه مجبراً على الاستجابة لتحولات الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية. وهذا على الخصوص حال ألمانيا، التي أدمجت قدرات التقائية متعددة المهن في مرجعيات الكفاءات، وكذا فرنسا، بالجهد الذي بذلته مؤخراً من أجل إعطاء أهمية أكبر للشُّعب المهنية.

أوروبا: من النموذج "المثالي" إلى التربية والتكوين مدى الحياة

يعد مفهوم التعلم مدى الحياة ترجمة لمبدأ جيدي، هو المتمثل في ولوج متساوٍ إلى التربية، في كل مراحل العمر. وهو هدف تشترك فيه كل الدول الأوبية، يجد مصدره في مشاريع التربية الشعبية وتكوين العاملين التي كانت تدافع عنها النقابات منذ القرن التاسع عشر. ومع تحقيق فكرة أوروبا الموحدة، تم وضع هذا المبدأ في مصاف القيم المشتركة التي يتعين على كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي السعي إلى تحقيقها.

وقد جاءت مرجعيتان كبيرتان لتدعما فكرة التربية المستمرة هذه في المخيلة الأوربية. أما أولاهما فهي مصنف اللجنة الأوربية الصادر في سنة 1970، الذي اقترح لأول مرة تسمية "التربية المستمرة". أما المرجعية الثانية فتحيل على النص المعنون "تعلم العيش"، وهو تقرير منبثق عن أشغال اللجنة الدولية حول تطوير التربية، التي أنشأتها اليونسكو. وبعد ذلك بعقدين من الزمن تطور مفهوم التربية المستمرة إلى ما نعرفه اليوم باسم مفهوم "التربية والتعليم مدى الحياة". وقد كان الانتقال من هذا النموذج المثالي إلى مفهوم التربية والتكوين طيلة الحياة من وحي منظور نيوليبرالي، جرت في ما بعد إعادة تأويله على ضوء منظور اجتماعي-ديمقراطي.

مصادر استلهام تفعيل التعلم مدى الحياة

في منتصف ثمانينات القرن المنصرم، تم تبني نظام التأهيل المهني الوطني NVQ من قبل التكوين المهني البريطاني. ويتعلق الأمر بنظام للشهادات المهنية المتدرجة، يتيح المصادقة على الكفاءات أيا كانت وسيلة اكتسابها: عبر تكوين مدرسي أو تعلم أو اكتساب بالممارسة أو غير ذلك. وتهدف تلك المعايير إلى تمكين العاملين، والشباب منهم على الخصوص، من المصادقة على تأهيلهم الأصلي والمهني وتحيينه. وقد كان مطلقو هذا النظام يريدون بع محاربة الدخول غير المستحقة وأوجه التفاوت التي تشكل داخل سوق الشغل حين يكون امتلاك شهادات تقليدية هو الوسيلة الوحيدة للتمييز بين كفاءات الأفراد والتميز بالتالي بين أجورهم. غير أن له كذلك مفعولا يتمثل في جعل شباب كانوا سيتوجهون إلى الجامعة، يدخلون سوق الشغل عوض ذلك.

أما ثاني مصادر الاستلهام فيعود إلى منتصف التسعينات من القرن الماضي، حيث تم الحفاظ على نظام المصادقة على المكتسبات على شكل شهادات معترف بها، لكن مع الاعتراف بالتجربة المكتسبة وتطوير الكفاءات داخل المقابلة. ويتمثل الهدف في تمكين العاملين الذين لم تتوفر لهم من قبل فرصة متابعة دراسة عامة، أن يشتغلوا ويستفيدوا من تكوين في الوقت نفسه. أما بالنسبة للمقاولات، فإن هذا التراكم في الكفاءات يشجع التجديد والتأقلم مع التغييرات التقنية.

ب. التعلم مدى الحياة: المبادرة الشخصية والقدرة على التأقلم وحظوظ التشغيل

في أواخر السبعينات من القرن الماضي، شهدت المرجعيات الثلاث، التي كانت قد اتخذت مكانها في أوروبا (في فرنسا وألمانيا والسويد)، تراجعاً نتج بالدرجة الأولى عن مختلف عمليات تقليص الميزانيات المتتالية الناتجة عن ارتفاع أسعار الطاقة إثر "الصدمات" البترولية التي عرفها العالم آنذاك، وبدرجة ثانية عن مفعولها ومداهما الضعيف، وخصوصاً لدى الجيران الأوروبيين أنفسهم.

المفهوم وتطوراته: من التربية المستمرة إلى التعلم مدى الحياة

أما أولى المرجعيات فهي المرجعية الفرنسية، التي تجسدت في تبني قانون 1971 حول "التكوين المهني المستمر". لكن، وانطلاقاً من نهاية السبعينات، بدأت الوضعية الفرنسية تصطبغ بطابع من الانتقائية القوية في مجال التكوين داخل المقابلة، مما جعل النموذج القائم على ذلك الأساس يظل مطبوعاً باللامساواة، وعرضه لانتقادات قوية مع بداية الثمانينات. أما الثانية، فمرجعية السويد، التي تؤول فكرة للتربية المستمرة بصفتها فرصة ثانية في متناول الجميع، لضمان مجتمع أكثر عدلاً وأكثر تضامناً. لكن ورغم كل الإمكانيات المرصودة لمدرسة الفرصة الثانية، إلا أن هذا النظام ارتطم بواقع مفاده أن الأشخاص الأضعف تكوينياً ليسوا هم من يطلب الاستفادة منه. وأما المرجعية الثالثة فهي التي تجسدت في ألمانيا في ترسيخ النظام الثنائي وتابعته المدرسة المهنية Berufsschule. وإذا كان هذا النموذج التكويني المتناوب بين المدرسة والمقابلة قد ساهم في بناء القوة الصناعية لهذا البلد، إلا أنه شهد تآكلاً تدريجياً لمشروعيته الاجتماعية.

في الآن ذاته، في أواخر السبعينات، وصل النيوليبراليون إلى الحكم في بريطانيا العظمى، فكان ذلك إيذانا بالعهد الجديد للتعلم مدى الحياة Lifelong Learning. فقد برز بالتدرج جدول أعمال جديد في مجال التربية والتكوين يلخصه على الخصوص "الكتاب الأبيض" New Training Initiative (سنة 1980)، وكذا قانون Employment and Training Act (سنة 1983). وقد كان في هذين النصين إعلان عن نهاية التعلم التقليدي، وقيام نظام جديد هو نظام التأهيل المهني الوطني NVQ، الذي يشمل اليوم 720 شهادة. وقد جاء نظام التأهيل المهني الوطني NVQ بفكرة مزدوجة أثرت بقوة على فكرة التعلم مدى الحياة، في أوروبا ثم في كل البلدان المتقدمة. وتتمثل الفكرة المزدوجة في وضع نظام وطني موحد للشهادات في التكوين الأصلي والمستمر، ثم تركيز مرجعيات الكفاءات على معايير من الأداء في وضعية العمل. وقد كان في ذلك ميلاد المنظور القائم على الدخول vision par outcomes، الذي لقي تجاوبا واسعا في أوروبا، ملقيا في الآن ذاته إلى المرتبة الثانية بمنظور التكوين عبر التعليم.

تكمن قوة النموذج البريطاني في التجديد الذي مثله نظام التأهيل المهني الوطني NVQ البريطاني، الذي أدمج لأول مرة تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة في مسارات التعلم. فوسائل الاتصال هذه تتيح للعاملين، وللأفراد بصفة عامة، أن يحصلوا بانتظام، بفضل جدول أوربي للمصادقة، على اعتراف بالكفاءات المكتسبة طيلة مسارهم المهني، وذلك في إطار السوق الوحيدة. ويقوم النظام على الفكرة التي مفادها أن المرونة في الشغل ضرورية في مجتمع سائر في طريق التعلم، وأن المرجعيات الوطنية للكفاءة تضي مرونة منصفة على حركة وتثمين الرأسمال البشري في سوق الشغل.

أشهر تعريفات مفهوم التعلم مدى الحياة

كان من شأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي شهدتها البلدان الأوربية خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات من القرن المنصرم، وخصوصا ما كان من توسيع أوروبا وتبني مشاريع مشتركة في ميادين مختلفة، أن دفعت البلدان الأعضاء إلى التفعيل السريع لتوطين وإعادة صياغة أنظمتها التربوية والتكوينية حسب منطق ومفهوم التعلم مدى الحياة، وخصوصا من أجل حل مسألة التنافسية الدولية، التي تُطرح اليوم بقوة على هذه الدول. بذلك أصبح التعلم مدى الحياة من أهم الاستراتيجيات الهادفة إلى محاربة بطالة لا تفتأ تزداد حدة بشكل غير مسبوق، ورافعة من أجل خوض المعركة الاقتصادية في خضم العولمة. وتجدر الإشارة إلى أن هناك تأويلين مختلفين للتعلم مدى الحياة البريطاني هما في طور التشكل حاليا، وخصوصا من خلال تقرير لجنة اليونسكو برئاسة جاك دولور.

مقاربة "التكوين مدى الحياة"

في مذكرتها³ حول التربية والتكوين مدى الحياة، ركزت اللجنة الأوربية على التحديات الاقتصادية، ولكن أيضا التحديات الاجتماعية التي بإمكان التربية والتكوين الإسهام في التغلب عليها:

³ اللجنة الأوربية Commission of the European Communities, A Memorandum on Lifelong Learning، لشبونة، 2000.

ليس لمفهوم التربية والتكوين مدى الحياة أي بعد حصري، بل يتعلق الأمر بالمبدأ المنظم للعرض والمساهمة في التربية والتكوين، أي كان إطار التعلم المعني. ولا تهدف التربية والتكوين مدى الحياة فحسب إلى الإسهام في الحفاظ على التنافسية الاقتصادية والقدرة على الإدماج المهني، ولكنها تمثل أيضا خير وسيلة لمحاربة الإقصاء الاجتماعي. وتعبير آخر فإن على التدريس والتعليم أن يركزا اهتمامهما على الشخص وحاجيات الفرد.

مقاربة "التعلم مدى الحياة"

سيصبح مفهوم التعلم مدى الحياة معياريا انطلاقا من أواخر التسعينات، وذلك لأسباب متعددة.

فمفهوم التعلم مدى الحياة يقر مسؤولية الفرد في بناء مساره التكويني. فمن المفروض فيه أن يتخذ المبادرة وأن يبحث عن التكوين الذي يناسب اختياراته وحاجياته ويتيح له الحفاظ على حظوظه في التشغيل. وهذا يفترض بطبيعة الحال وجود عرض مهيكّل سهل الولوج وممول ومنظم بطريقة مشتركة بين الحكومات والمقاولات. وتتكفل الدولة، حسب هذا النموذج، ببلورة سياسات واضحة في التربية والتكوين (المسار النظامي للتعلم مدى الحياة)، ومساهمتها مع المقاولات في إعداد عرض للتكوين في الوسط المهني (المسار غير النظامي). وأخيرا فإن الفرد مسؤول عن البحث عن وسائل لتأهيل وتحسين كفاءاته العامة (المسار غير المهيكّل).

هذا التعريف هو الأشهر، منذ أن صاغته اليونسكو في تقرير 1996 المعنون "التربية، فيها كنز دفين"، والمعروف أيضا باسم تقرير دولور:

عشية القرن الحادي والعشرين، أصبحت المهمات الموكلة للتربية والأشكال المختلفة التي بإمكانها اتخاذها، تشمل، من الطفولة إلى نهاية الحياة، كل المساعي التي تتيح لكل فرد الولوج إلى معرفة دينامية بالعالم وبالأخرين وبنفسه، بما يجمع في مرونة بين التعلّات الأربعة⁴ الأساس (التي يصفها الفصل السابق). هذه الديمومة التربوية، المتصلة بامتداد الحياة والموسعة لتشمل أبعاد المجتمع، هي التي اختارت اللجنة الأوروبية أن تعرفها، في هذا التقرير، باسم "التكوين مدى الحياة". فهي ترى فيها مفتاح الدخول إلى القرن الحادي والعشرين، وشرطا لا مناص منه، فيما وراء التكيف الضروري مع متطلبات عالم الشغل، للتحكم المتواصل والمتزايد في وتائر وأزمنة الفرد البشري.

تمت ترجمة تقرير دولور هذا إلى أكثر من أربعين لغة، ولقي نجاحا واسعا. لكن عندما يتعلق الأمر بأجراة المفهوم وتفعيله في الواقع المعيش، فإن تعريفا ثالثا، من صياغة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هو الذي يجري تفعيله في غالب الأحيان.

⁴ يصف التقرير الأركان الأربعة للتعلم مدى الحياة: تعلم العيش المشترك، عبر تطوير المعرفة بالأخرين؛ تعلم المعرفة، وذلك على الخصوص بفضل ثقافة عامة «تهيئ الأسس للتعلم مدى الحياة»؛ تعلم الفعل، عبر اكتساب «كفاءة تعطي القدرة على مواجهة وضعيات متنوعة (...) وتسهل العمل ضمن فريق؛ تعلم العيش، للإبانة عن «مزيد من القدرة على الاستقلالية وعلى التمييز، تناسب تدعيم المسؤولية الفردية في العمل على تحقيق الهدف الجماعي».

التعريف الثالث

يقوم التعريف الذي صاغه اقتصاديو منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أساس ملاحظة التحولات الاجتماعية العميقة الناجمة عن دخول العالم عهد تقنيات الإعلام والتواصل وعن الدخول الكاسح للتجديدات في الحياة اليومية للمقاولات والأفراد. ومن ثمة فإن تحيين الكفاءات، وبالتالي فعل التعلم، يجب أن يكون هو أيضا متواصلًا. هذه الملاحظة البسيطة تعطي لتعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية كل دقته وصوابه:

يعنى التعلم مدى الحياة بمجموع أنشطة التعلم، أيا كان سن المتعلم أو نوع نشاطه. ويمكن تحقيق هذا المسلسل بثلاث طرق:

1. مسارات التعلم النظامية، وتتم المصادقة عليها عادة عبر شهادات معترف بها اجتماعيا، وتشمل بالتالي العرض الرسمي لمنظومة التربية والتكوين الوطنية (التربية الوطنية، والتكوين المهني، والتعليم العالي وغير ذلك).

2. مسارات التعلم غير النظامية، وتشمل كل التنظيمات التكوينية غير المرتبطة بالعرض الرسمي لقطاع التربية والتكوين، ولكن التي يقوم تنظيمها على العلاقة بين المدرس والتلميذ أو المكون والمتدرب. ويتعلق الأمر أساسا بالتكوين المستمر وعمليات التعلم الأخرى من مثل الندوات واللقاءات والمحاضرات وغيرها، وكذا الدروس المعطاة عن بعد عن طريق تقنيات الإعلام والاتصال.

3. مسارات التعلم غير الرسمية، وهي التي لا يتم اتباعها عن قصد، والتي "تواكب" بطريقة عفوية الحياة اليومية (كما عرفتها اللجنة الأوروبية في تقريرها لسنة 2000، ص.8). ويتعلق الأمر بمجموع الأنشطة التي تقوم على مناهج بسيطة مثل قراءة الكتب، واستعمال المواقع الإلكترونية ذات المحتوى التربوي، وملاحظة الآخرين، والتعلم عن طريق الممارسة وغير ذلك. وتعبير آخر فهي مجموع الأنشطة التي يتم القيام بها بصفة فردية من أجل التعلم، في إطار لا ينتظم حول العلاقة بين التلميذ والمدرس.

حسب هذا التصور، يشمل التعلم مدى الحياة كل هذه المسارات، ولا ينحصر في مجرد فكرة "تعلم شيء نافع"، بل هو يشمل كل مناحي الحياة. وهذا البعد المتعلق بمعرفة الحياة lifewide في التعلم هو الذي تبناه الاتحاد الأوروبي، وهو الذي يقترحه هذا التقرير.

الحال الراهنة ومهمة التعلم مدى الحياة في المغرب

1. أهداف التحليل وتوصيف المنهجية التشاركية

خصص هذا القسم الثاني لفحص مبادئ تعلم مدى الحياة تكون متلائمة مع التقاليد والتجربة والوضعية المغربية. فرغم نوعية ومصادقية التعريفات والتصنيفات التي طورتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأوروستات⁵، إلا أن نقلها إلى المغرب يقتضي بعض التعديلات العميقة.

لذلك اجتهد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في تفحص هذه الخصوصيات، وذلك من زوايا متعددة، أولها المعطيات العامة التي تقدمها الهيئات الوطنية المختصة⁶، ثم استقاء آراء شريحة واسعة من الفاعلين الوطنيين. وقد أمكن، انطلاقاً من هذه القواعد، الإحاطة بالتعديلات والتقييمات التي يتعين على المغرب إدخالها على تعريف التعلم مدى الحياة، كما هو معتمد من قبل الهيئات الدولية المذكورة. وقد كان في هذه التعديلات والتقييمات ما حدد توجهات وتوصيات المجلس، المقدمة في الجزء الرابع من هذا التقرير.

أ- جلسات الإنصات مع الفاعلين: بعض أهم الملاحظات

سعياً إلى رسم صورة عامة للإشكالية، فضلت اللجنة الدائمة، المكلفة بشؤون التكوين والشغل والسياسات القطاعية، اعتماد منهجية تشاركية. وقد لجأت اللجنة من أجل ذلك إلى استقاء أكبر قدر ممكن من آراء الفاعلين المؤسسيين والحكوميين والمنظمات المهنية والمجتمع المدني، لضمان أكبر تمثيلية ممكنة للآراء المستقاة. وقد كان في جلسات الاستماع والنقاش العديدة مع مختلف ممثلي المنظومة التربوية والتكوينية ما أتاح إرساء هذا التقرير على أساس من الواقع المغربي، كما كانت مفيدة جداً في بلورة اقتراحات المجلس وتوصياته. وهناك بعض الملاحظات التي خرجت بها اللجنة من جلسات الاستماع هذه، غير أنها على أهميتها لا تعكس ما تميزت به المبادلات من غنى ومن شمول.

وقد خصص المجلس عدداً من جلسات الاستماع للمحور المتعلق بتحديد وتطوير التأهيل داخل المقابلة. فالمقاولات على العموم تريد نظاماً للتكوين المستمر ذا طابع ليبرالي، ولكن تؤطره أنظمة مصادقات

⁵ كما تم تعريفها واعتمادها في 1997 من قبل اليونسكو ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وأوروستات (اليونسكو، 1997، التصنيف الدولي النموذجي للتربية (CITE). هذا التصنيف لا يزال غير إجرائي، غير أن أورستات نشرت في 2005 و2006 دليلين يقدمان صيغة توافقية مؤقتة حول المسألة (أوروستات، 2005، تصنيف أنشطة التعلم)...

⁶ للاطلاع على تحليلات تقييمية عميقة لمنظومة التربية والتكوين في المغرب، يرجى الرجوع على الخصوص إلى أشغال الهيئة الوطنية للتقييم، لدى المجلس الأعلى للتعليم (2008، 2010، 2011).

على المستوى الوطني. وهي تؤكد على أن مساهماتها الجبائية، التي تدفع برسم ضريبة التكوين المهني، يجب أن توجه كلها وبطريقة فعالة إلى هذا التطوير. وبالتالي فإن مسألة تمويل التكوين في وسط الشغل تظل مسألة راهنة وحاسمة بالنسبة إلى المستقبل الاقتصادي لبلادنا. كما أن التكوين المستمر في القطاع العمومي كان له وزنه في النقاشات. من ثمة فإن التفكير حول التعلم مدى الحياة يجب أن يشمل التكوين المستمر الموجه لأعوان وأطر الوظيفة العمومية، وتطوير كفاءات هؤلاء الأعوان والأطر.

كما وقف المجلس من جهة أخرى على الجهود الهامة التي يجري بذلها لإحداث مدارس ومؤسسات موجهة إلى الشباب المنقطعين عن الدراسة الأولية. غير أن المجلس لاحظ أن هذه الجهود تبقى على أهميتها غير كافية، نظرا لحدة هذه الظاهرة الملازمة لمنظومتنا التربوية والتكوينية. وعلى وجه العموم فإن المغرب بحاجة إلى مزيد من الجهود من قبل الدولة والقطاع الخاص، من أجل تحسين المؤشرات المتعلقة بتمدرس الشباب. ويجب على البلاد مواصلة جهودها الرامية إلى الرفع من عدد سنوات التمدرس، لتبلغ مستويات مقاربة لمثيلتها في البلدان الصاعدة. والشيء نفسه يصح في حق المساعي الوطنية الرامية إلى محاربة الأمية. وهذه كلها شروط ضرورية للدخول بقدم ثابتة إلى مجتمع التعلم مدى الحياة.

وقد جرى كذلك طرح مسألة الجامعات الشعبية. فقبل نحو عقد من الزمن، كانت تلك الجامعات مفتوحة أمام الجميع، وكانت تنظم خارج ساعات العمل، وتطمح إلى أن تصبح أداة لنشر المعارف والعلوم من أجل مواكبة تحول البلاد نحو مجتمع المعرفة.

وقد أثيرت كذلك المسائل المتعلقة بالضغط الذي يمارسه الطلب الاجتماعي على التكوين المهني. وقد تم الاعتراف بالجهود المبذولة من قبل مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وخصوصا في مجال إنتاج التأهيلات لمواكبة البرامج الاقتصادية القطاعية. غير أن الإشكاليات التي يطرحها غياب جسور بين أنظمة الشهادات العليا للتكوين المهني وبين التعليم العالي تظل قائمة. فكثير من الشباب الذين يnehون دراستهم في أسلاك التكوين المهني، وخصوصا في مسلك التقني المختص، يجدون أن مسارهم الدراسي يقف عند هذا المستوى، دون أي أفق لمتابعة الدراسة. وغياب العلاقة بين التكوين المهني والتعليم العالي، كما تمت الإشارة كثيرا إلى ذلك خلال النقاشات، يفضي إلى ظلم في حق هؤلاء الشباب، ولا يكافئ الجهود التي يبذلونها من أجل حظوظ أفضل للتشغيل، ولا يساهم في تثمين هذا المسلك التكويني. لذلك يظل من الضروري إحداث سلك للباكلوريا 3+، مع إحداث إجازات مهنية، لأن هذه الإجازات تمثل فرصة للتقدم والاندماج المهني بالنسبة لهؤلاء الخريجين.

أما الأشخاص الذين يتوفرون على شهادة الباكلوريا منذ أكثر من سنتين، والذين يريدون العودة إلى صفوف الدراسة أو تغيير التوجيه، فإنهم يجدون أنفسهم في مواجهة واقع يتمثل في ظاهرة "تقادم" الباكلوريا المغربية، وذلك دون أن يكون لمفهوم التقادم هذا أي أساس قانوني. لا بل إن الميثاق الوطني للتربية والتكوين يدعو البنيات التكوينية إلى تمكين المواطنين من "فرصة متابعة تعلمهم، طالما توفروا على الشروط وتوفروا على الكفاءات المطلوبة".⁷

⁷ المبدأ الأساسي السابع من مبادئ الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

وأما موظفو الإدارة العمومية الذين يودون متابعة دراستهم بتوازٍ مع ممارستهم لوظائفهم، فكثيرا ما يجدون أنفسهم في مواجهة تمنع، غير مبرر أحيانا، من قبل إداراتهم، التي لا مناص من موافقتها.

كما أعداد هامة من الشباب الحاملين لشهادات مسلمة من قبل مؤسسات تكوينية تنتمي للقطاع الخاص، يصطدمون بالمنع من مواصلة دراستهم في الجامعات العمومية.

لئن كانت هذه الملاحظات لا تمثل جردا شاملا لكل ما دار في أثناء جلسات الاستماع والنقاشات، إلا أنها تعكس بعض الخصوصيات المغربية، التي تفرض تقويم وتعديل مفهوم التعلم مدى الحياة قبل نقله إلى السياق المغربي. وقد تم التصديق على هذه التحليلات خلال ندوتين نظمهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي البيئي، ألفت الأولى الضوء على مسألة التعلم مدى الحياة مع فاعلين وباحثين دوليين، وقادت الثانية عملية تفكير مشابهة مع المؤسسيين والفاعلين الوطنيين.

وقد كان في مجموع تلك المبادلات ما أفضى إلى توجه حاسم في هذا التقرير: إن التعلم مدى الحياة يمثل بلا ما شك فيه طموحا نبيلًا وفرصة سانحة للمغرب، ولكن لا يمكن التعامل معه من نفس منظور الدول المتقدمة. فعلاوة على المسائل الهامة المتعلقة بالتكوين في وضعية العمل، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار الشباب في وضعي تخل عن الدراسة، وتمكينهم جميعا من فرص لمحو الأمية الوظيفية والولوج إلى التكوين المهني. وينبغي للتعلم مدى الحياة في المغرب أن يتيح للمواطنين الذين لم تتوفر لهم فرصة ارتياد المدرسة، إمكانية تحسين كفاءاتهم واندماجهم الاجتماعي.

ب. ملائمة مسارات التعلم مدى الحياة مع السياق المغربي

سعيًا إلى تحديد شروط توطين التعلم مدى الحياة في المغرب، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بفحص أكثر دقة لوسائل نقل المعارف والمهارات وتحولها. وقد مكن هذا التحليل من مراعاة الخصوصيات والرهانات التي تواجهها المنظومة الوطنية، مع إدخال تعديلات على تعريفات مسارات التعلم كما هي معتمدة دوليا.

فحسب هذه التعريفات الدولية، هناك ثلاث فئات يتأسس عليها منطق التعلم مدى الحياة:

- التعليم النظامي أو مسارات التعلم النظامية، المصادق عليها عادة بشهادات معترف بها اجتماعيا، وتشمل عرض التربية والتكوين الوطني، بمعنى أنها تشمل بالأساس عرض التربية الوطنية والتكوين المهني للشباب والتعليم العالي. وقد حرص المجلس على صياغة اقتراحات لترسيخ التعلم مدى الحياة في كل من هذه الأنظمة الفرعية. وأخذا بعين الاعتبار لخصوصيات المغرب الاجتماعية والثقافية، أدخل المجلس في هذه الفئة جهود التربية غير النظامية، أو مدرسة الفرصة الثانية، الموجهة إلى الشباب الذين يغادرون صفوف الدراسة قبل الأوان، بحكم أن هدف هذا المسار هو الكشف عن إمكانات هؤلاء الشباب المنقطعين عن الدراسة، من أجل إعادة إدماجهم في المنظومة النظامية للتربية الوطنية.

■ التعليم غير النظامي أو مسارات التعلم غير النظامية، وتشمل كل تعلم لا يرتبط بالعرض الرسمي لمنظومة التربية والتكوين، لكن تنظيمه يقوم على العلاقة بين المدرس والتلميذ أو المكون والمتدرب. ويتعلق الأمر أساسا بالتكوين المستمر والتكوين من أجل العودة للعمل، وكذا التكوينات من قبيل الندوات والدورات التكوينية والمؤتمرات وما إليها، أو أصناف التعليم التي تجري عن بعد عن طريق تقنيات الإعلام والتواصل. فبالنسبة إلى هذه الفئة، واعتمادا على المعطيات المتوفرة، انصب اهتمام المجلس بالأساس على تنظيم العرض والطلب في مجال التكوين المستمر في المغرب. وأخذا بعين الاعتبار لخصوصيات المغرب الاجتماعية والثقافية، أدخل المجلس في هذه الفئة برامج محاربة الأمية، سواء أكانت تلك البرامج موجهة إلى الشباب أم إلى البالغين، نظرا إلى أن القسم الأكبر من الطلب يتكون أساسا من أشخاص بالغاين.

■ التعلم غير المهيكل أو مسارات التعلم غير المهيكلة، وتشمل مجموع أنشطة التعلم التي لا تنتظم حول العلاقة بين المدرس والتلميذ أو المكون والمتدرب. وهي تجري عبر وسائل بسيطة، مثل قراءة كتب تعليمية، أو استعمال حيكات أو برامج إعلامية ذات محتوى تربوي، أو ملاحظة أشخاص آخرين، أو التعلم عبر الممارسة⁸. وتكتسي هذه الفئة أهمية خاصة في عمليات التكيف التي يقودها المجلس، لأنها تحدد أو تقيس، بطريقة عميقة إلى حد ما، الأهمية الشخصية التي يوليها الناس داخل المجتمع للتعلم. لذلك انصب اهتمام المجلس أساسا على الإمكانيات الحالية للولوج إلى شبكات الإنترنت وإلى الأنشطة المتعلقة بقراءة الكتب التعليمية.

ج. مسارات التعلم في سياق نظامي

تحديات التربية الوطنية

معلوم أن التربية تجعل الناس أكثر حرية، وفي سياق التنافسية الدولية الحالية، فإن مجتمع المعرفة يقوم على التحيين المتواصل للكفاءات والتجديد التكنولوجي المنتظم. فقد أضحى ذلك شرطا لا مناص منه للتوصل إلى تنمية منسجمة للمجتمع المغربي.

لقد بذلت بلادنا في هذا المضمار منذ استقلالها جهودا لا تتكرر. فمعدلات التمدرس السنوية ارتفعت بشكل ملموس، كما سجل إنشاء وبناء المدارس في العالم القروي تقدما ملحوظا.

غير أن تلك الجهود تبقى غير كافية بالنظر إلى الضغط الديمغرافي، والنسب الكبيرة للتخلي عن الدراسة، وضرورة مواكبة مختلف أشكال التقدم التكنولوجي، كما يشهد به معدل سنوات التمدرس في

8 من أجل الاطلاع على منهجية معمقة، الرجوع بالخصوص إلى اللجنة الأوروبية، 2005،
(Task force report on adult education survey (No. KS-CC-05-005-EN-N

وكذلك

Département fédéral de l'intérieur suisse DFI, Apprentissage tout au long de la vie et formation continue, Neuchâtel, 2006.

بلادنا، الذي يناهز اليوم خمس⁹ سنوات، على حين يبلغ ذلك المعدل، حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية¹⁰، سبع سنوات في عدد من البلدان الصاعدة (كالبرازيل وتركيا والشيلي وغيرها).

شهدت المنظومة التربوية المغربية تغييرا عميقا خلال العقد المنصرم، مع الالتزام المعلن، في 2009، بضمان تمدد إلزامي ودائم للجميع. غير أن هناك المزيد من الخطوات التي يتعين تحقيقها من أجل توزيع أكثر توازنا للتربية بين المغاربة، وخصوصا في مجال محاربة الأمية والهدر المدرسي في الابتدائي والإعدادي.

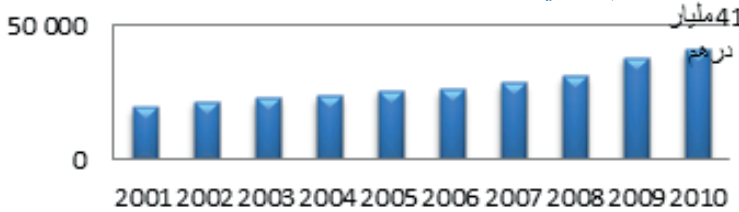
الجدول 1. تطور الميزانية المخصصة لمنظومة التربية والتكوين، بمليارات الدراهم

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ميزانية التربية والتكوين	24,1	26,2	27,9	28,6	31,6	32,2	34,8	38	46,7	50,2
الزيادة بالنسبة المئوية		9,10%	6,10%	2,50%	10,50%	1,90%	8,90%	8,90%	23,20%	7,50%

المصدر، تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتعليم، 2011، غير منشور.

لقد سجلت الجهود المبذولة في المغرب في مجال التربية الوطنية ارتفاعا ملحوظا في السنوات الأخيرة. غير أن الجهود المالي المبذول من قبل الدولة، منذ 2006 على الخصوص، لم يتوج بالضرورة بتحسين في مؤشرات المنظومة التربوية.

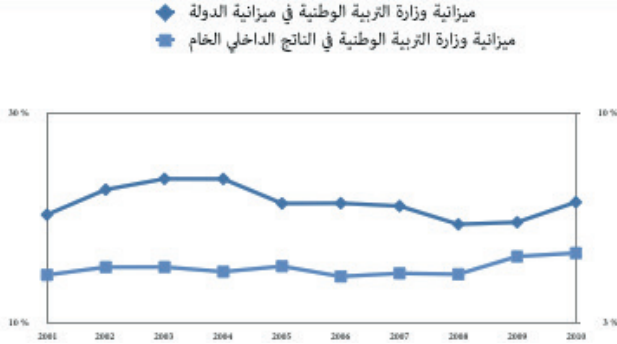
الرسم البياني 1. ميزانية التربية الوطنية قياسا إلى ميزانية الدولة



9 من أجل تحليلات أكثر تعمقا، يرجى الرجوع إلى أشغال الهيئة الوطنية للتقييم، لدى المجلس الأعلى للتعليم.

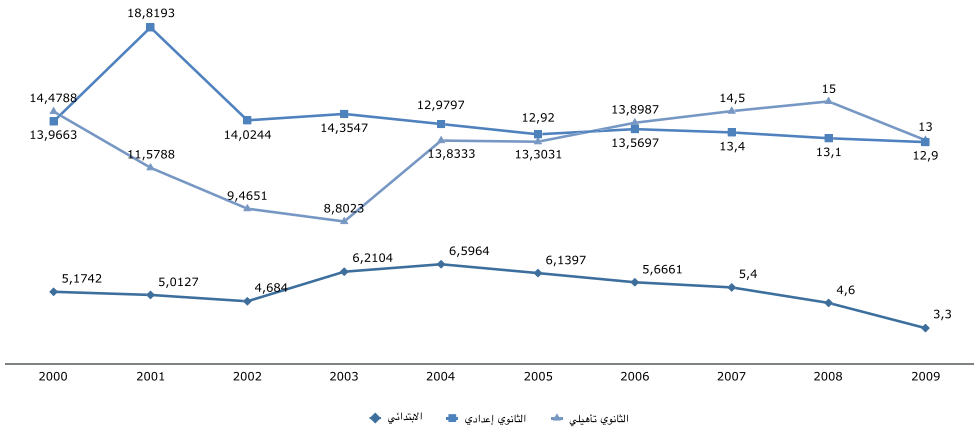
10 انظر على الخصوص:

OCDE, Tertiary Education for the Knowledge Society – OECD Thematic Review of Tertiary Education, 2008



حظيت مسألة الانقطاع عن الدراسة، وخصوصا في المرحلة الابتدائية، باهتمام خاص، والمؤشرات تبين تحسنا لا ينكر، غير أنه يبقى غير كاف.

الرسم البياني 2. تطور المعدل السنوي للتخلي حسب السلك الدراسي



المصدر: تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتعليم (2011). غير منشور

كما أن استكمال الدراسة أو الانتقال بين أسلاك التربية الوطنية قد شهد بدوره تحسنا، لكن المشاكل المرتبطة بالانقطاع تظل مطروحة¹¹.

تضاف إلى هذا نتائج التحقيقات الدولية المختلفة حول موضوع نوعية التعليمات (TIMSS وPIRLS وغيرها) ونتائج البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات PNEA، الذي يتم بتنسيق من المجلس الأعلى للتعليم. فمجموع تلك النتائج يبين بوضوح ضعف مكتسبات تلاميذ المنظومة المدرسية، ويفصح عما تشكوه منظومتنا التربوية الوطنية من أوجه نقص في ما يتعلق بالنوعية.

¹¹ من أجل تحليلات أكثر تعمقا، يرجى الرجوع إلى أشغال وزارة التربية الوطنية وأشغال المجلس الأعلى للتعليم.

وعلى سبيل المثال فإن المعدلات الوطنية¹² بالنسبة للتلاميذ في نهاية المرحلة الابتدائية تظل أدنى من 100\50 في الاختبارات الخاصة بالرياضيات والحساب وعلوم الحياة والأرض وتعلم اللغات.

تبين أوجه النقص والضعف هذه على الخصوص مدى حدة الخلل البنوي الذي تعاني منه المدرسة المغربية، ويظهر من مجموع تلك التحليلات أن السياسة التربوية المعتمدة حاليا ينبغي لها أن تدمج عددا من التدابير¹³ بأسرع وقت ممكن، من أجل أن تتدرج التربية الوطنية في سياق مدرسة النجاح.

مدرسة الفرصة الثانية أو التربية غير النظامية للشباب

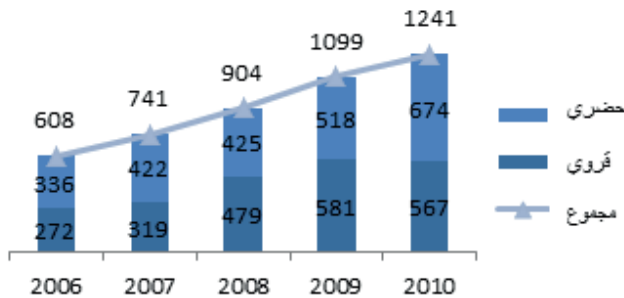
كان أحد الحلول التي تم التفكير فيها في بلادنا لمحاربة الفشل الدراسي والانقطاع عن الدراسة يتمثل من جهة في إحداث مؤسسات متخصصة، ومن جهة ثانية في تجهيز بعض المؤسسات، وخصوصا في الابتدائي، ببرامج نوعية موجهة إلى هؤلاء التلاميذ الذين يغادرون الدراسة باكرا. وترمي هذه المجموعة من البرامج، المعروفة تحت اسم "التربية غير النظامية" أو "مدرسة الفرصة الثانية"، إلى إعادة إدماج هؤلاء الشباب في التربية الوطنية، عبر تحيين وتأهيل معارفهم، من أجل تزويدهم بمكتسبات مكافئة تقريبا لمكتسبات مستوى معين من التعليم الرسمي.

الجدول 2. تطور أعداد المستفيدين من برنامج الفرصة الثانية، حسب النوع وشكل التدخل

2009-2010	2008-2009	2007-2008	2006-2007	2005-2006	النوع	الشكل
197 38	177 33	419 32	518 36	294 34	النوعان معا	المجموع
038 19	038 17	940 17	132 20	166 20	الفتيات	

المصدر: أشغال الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم، 2011

الرسم البياني 3. توزيع مراكز التربية الوطنية الأساسية (مدرسة الفرصة الثانية) حسب الوسط، بين 2006 و2010



(المصدر: أشغال الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم، 2011) غير منشور

¹² نتائج البرنامج الوطني لتقييم المكتسبات، 2008. انظر www.cse.ma

¹³ انظر تقرير المجلس الأعلى للتعليم، 2008

يقدر العدد الحالي للشباب الذين غادروا مقاعد الدراسة في التربية الوطنية، والذين يستفيدون من برامج التربية غير النظامية، بما يناهز 40.000 تلميذا. والدولة تخصص للمسألة غلafa ماليا يزداد حجما سنة عن سنة، غير أن ذلك يظل أدنى من أن يغطي النقص في العرض الأولي للتربية الوطنية، مقارنة مع أعداد التلاميذ المنقطعين.

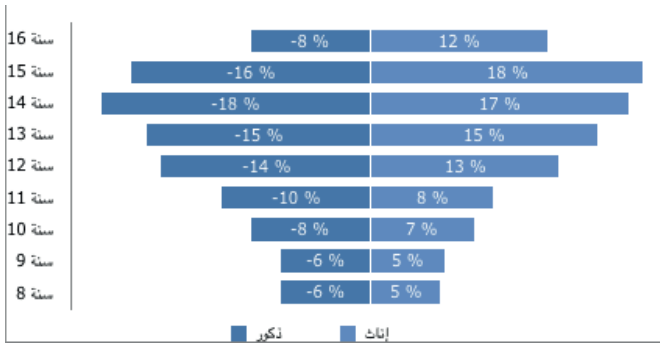
الجدول 3. تطور ميزانية التربية غير النظامية، بملايين الدراهم

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
47,8	37,5	37,2	37	36,3	24,3	22	20,2	التربية غير النظامية
27,47%	0,81%	0,54%	1,93%	49,38%	10,45%	8,91%		الزيادة بالنسبة المئوية

المصدر: أشغال الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم، 2011

يحظى العالم القروي بجانب كبير من الاهتمام في هذا المجال، والجهود المبذولة بهذا الصدد أكبر بكثير من حيث توزيع الميزانية والموارد.

الرسم البياني 4: المستفيدون من التربية غير النظامية حسب السن، في 2009-2010



المصدر: أشغال الهيئة الوطنية للتقييم-المجلس الأعلى للتعليم، 2011

يتبين من المقارنة بين أعداد التلاميذ الذين يغادرون باكرا مقاعد الدراسة والأعداد الملتحقة بالتربية غير النظامية، أن هناك مشاكل في التوازن بين الطلب الممكن وبين العرض. فنسبة 10 بالمائة فقط من التلاميذ في وضعية تخل عن الدراسة هم من يسجلون في مدرسة الفرصة الثانية.

في ظل هذه الشروط، يتمثل أحد أهم التحديات في تمكين الشباب في هذه السن من المكتسبات الضرورية ليستطيعوا الالتحاق بسوق الشغل، وكفاية حاجاتهم من خلال العمل، والمساهمة في تنمية البلاد.

ومن بين أهداف المنظومة القائمة على منطق التعلم مدى الحياة، يحسن أن يدرج الهدف المتمثل في التكوين المهني للشباب، مع تمكينهم على الخصوص من توجيه مبكر، مع عرض مناسب ومتلائم مع خصوصياتنا المجتمعية، كل ذلك مع احتساب ساعات التكوين للمستفاد منها قبل سن 15 سنة، في إطار إجبارية التمدرس.

الإبهام الأصلي لأهداف التكوين المهني للشباب

نظامان بزمنين

هناك نظام عتيق للتكوين المهني بقي سائدا بصفة رسمية في البلاد إلى 1912، وبقي بعد ذلك مستمرا بصفة غير رسمية إلى استقلال البلاد في 1956. ومنذ هذا التاريخ الأخير، شرع نظام ثان للتكوين المهني في التشكل، وهو مازال سائرا في ذلك، تحت ضغط الإكراهات التي تعرفها البلاد والتحديات المتعين عليها رفعها.

الزمن الأول: نظام حرفي

قبل 1912¹⁴، كانت المقاولات تضطلع بنفسها بتنظيم التكوين المهني، وذلك حسب مخطط نظامي فعال. وكانت المقاولات وقتها تنقسم إلى فئتين: تلك التي تشتغل في الوسط الحضري، وتلك التي تنتظم، حسب الأعراف السائدة وقتها، في الوسط القروي من أجل الاستغلال الزراعي.

أما في الوسط الحضري، فكان التكوين المهني حاضرا بقوة. وكان يتميز بما يمكن تسميته اليوم بالتوجيه المبكر. غير أن المنظومة التربوية كانت في أوائل عهدها، وكانت غير نظامية، ولم تكن هناك سوى جامعة واحدة بالبلاد، هي جامعة القرويين بفاس، التي كان التعليم فيها يشمل الرياضيات والطب، لكنه كان يركز بالأساس على الدين، وذلك بالنسبة لمجموع الطلبة.

كان هذا التوجيه يجري بالأساس في المدن، وقرار وضع الشاب عند معلم يتخذ في حوالي سن الحادية عشرة، وذلك بتشاور مع أبويه والفقهاء (معلم الكتاب القرآني) والحرفي أو المقاول المعينة. وكانت كل مدينة تضم تجمعات حرفية تجمع الصناع والمقاولات المختلفة، التي تعمل على الخصوص في مجال الصناعة التقليدية. وكان التعلم يجري تحت تسيق وتقييم ما كان يعرف باسم أمين الحرفة.

كان وضع الفتیان للتعلم عند المعلمين الحرفيين يتم بالضرورة بموافقة الأمين. أما مراقبة العمل، وخصوصا التكوين المهني، بكل التكتلات الحرفية بالمدينة، فكان من شأن المحتسب (مفتش المالية)، الذي يختاره والي المدينة باتفاق مع ممثلي الحرف بالمدينة. أما على المستوى الوطني، فكانت السلطة المركزية تتخذ مبادرات في مجال التكوين المهني، وذلك بمناسبة تجديد وتحديث جهاز الدولة، أم

¹⁴ محمد بوطاطا: *La Formation professionnelle et l'emploi dans l'économie marocaine coloniale et postcoloniale*, الطبعة الأولى، الرباط، 1979.

بمناسبة تحديث الجيش. هكذا استفاد مئات الشباب من تكوين مهني في صناعة التجهيزات العسكرية، وخصوصا في معهد المدفعية بالجديدة أو دار السلاح بفاس.¹⁵

كما كان يقع أن تحل بالمغرب جماعة من الخبراء والعلماء، من أوروبا على الخصوص، من أجل تأطير وتأهيل كفاءات التقنيين العاملين في مجال صيانة وإصلاح الآليات العسكرية. هكذا كانت بنية الصناعة التقليدية، وكان المتعلمون ينجزون جزءا كبيرا من العمل ويؤمنون استمرارية وتجدد الحرف. وقد تعرض هذا النموذج للخنق من قبل نظام الحماية في 1912. فالجنرال ليوتي، أول مقيم عام بالمغرب، كان لا يخفي رغبته في جعل المغرب سوفا جديدة للمقاولات الفرنسية. وقد تم إحداث نظام للتكوين المهني مخصص للفرنسيين المقيمين بالمغرب، بغاية تتمثل في وضع حد للصناعة التقليدية، التي كانت سلطات الحماية تعتبرها عتيقة ومتجاوزة. وأنيط تنسيق هذا النظام التعليمي الجديد للقياد والباشوات، الذين استعاض بهم عن الأمناء والمحاسبين. أما المعاهد ومراكز التكوين القليلة التي أقامتها سلطات الحماية، فلم تكن تقبل في صفوفها الشباب المغاربة، بل كان كل المتعلمين فيها من أبناء الأسر الفرنسية المقيمة بالمغرب.

لكن ورغم ذلك، فإن نظام التكتل المهني استطاع الاستمرار بفضل التأثير الإيجابي للطلب الداخلي، وعرفت المدن الكبرى يومئذ كيف تحتفظ بهذا النظام التعليمي وإن دون تنسيق. لكن العديد من المهن اختفت بالفعل، وكذا تكتلات مهنية كاملة في المدن المتوسطة والصغرى.

الزمن الثاني: نظام للعمل الأكاديمي

منذ الاستقلال، مر نظام التكوين المهني بعدد من المراحل، وهو يتجه اليوم صوب انسجام أمثل مع المنظومة التربوية ومع الطموحات الاقتصادية للمغرب. وقد أفضت أربع مراحل رئيسة إلى تشكيل البنية الحالية للتكوين المهني.

في المرحلة الأولى، جاء المخطط الخماسي لسنة 1960 ليجعل من إحداث معاهد ومراكز للتكوين أولوية من أولوياته، وذلك لإتاحة التنمية الاقتصادية، ولكن خصوصا لأن عملية اكتساب التأهيل كان ينظر إليها كعنصر من عناصر التماسك الاجتماعي.

بعد ذلك، وفي 1974، تم إحداث مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل تجسيدا لهذه الإرادة، بتمويل يعتمد على ضريبة مهنية مفروضة على النسيج الاقتصادي.

في المرحلة الثالثة، جاء إصلاح 1984 ليؤسس بنية التكوين المهني حول ثلاثة شهادات رئيسة: مستوى التخصص، الموجه إلى التلاميذ الذين أنهوا المرحلة الابتدائية، ومستوى التأهيل، الموجه للتلاميذ الذين أنهوا المرحلة الإعدادية، وأخيرا مستوى التقني، الموجه إلى التلاميذ الذين أنهوا مرحلة الثانوي. وفي 1993، تم إدخال مستوى رابع، هو مستوى التقني المتخصص، موجه للتلاميذ الحاصلين على البكالوريا والذين يودون اكتساب تأهيل متوسط من شأنه نظريا أن يمكنهم من اندماج سريع في سوق الشغل. لكن في الواقع، يتضح أن هذا المستوى الأخير هو وحده الذي يمثل اختيارا توجيهيا حقيقيا

¹⁵ بوطاطا، المرجع نفسه .

للتلميذ، في حين تظل المستويات الثلاثة الأولى أقرب إلى فرصة أخيرة للتكوين بالنسبة للتلاميذ غير القادرين على متابعة دراستهم الأصل. وقد جرى إعداد إصلاح 1984 بشاؤور مع الأوساط المهنية، وذلك من خلال اللجان المحلية واللجنة الوطنية، المنظمة للعلاقات بين إدارة التكوين المهني، ذات الطابع المركزي حتى وقتها، وبين عالم المقاوله. وقد كانت هذه المرحلة بمثابة خطوة أولى للنموذج المغربي، انطلاقاً من البنية الأكاديمية الموروثة عن نموذج الحماية، نحو منظومة سوق منظمة، ظاهرياً على الأقل.

أما المرحلة الرابعة من هذا التطور، وهي دون شك أبعداً أثراً، فتمثلت في إعداد ميثاق وطني للتربية والتكوين. ففي مجال التكوين المهني، كان الميثاق، الذي تم تحريره على يد لجنة¹⁶ مختصة مكونة من شخصيات وطنية وخبراء في التربية والتكوين، يرمي إلى تحسين الانسجام داخل منظومة التربية والتكوين، وذلك حسب توجيهين اثنين، أولهما علاج الخلل الناشئ عن الانتخاب بالفشل، الذي كانت تعاني منه كل مستويات التكوين المهني، والاعتراف بالتربية والتكوين بصفتهما حقاً من حقوق الإنسان، عبر تحديد هدف لهما، يتمثل في اكتساب صفة المواطنة الاجتماعية. أما الهدف الثاني فتمثل في الاحتفاظ بالتلاميذ في صفوف المدرسة إلى سن 15 سنة، على شكل إجبار على التمدرس. غير أن هذا الهدف يظل بعيد المنال بسبب عدم كفاية بنيات الاستقبال، وخصوصاً في الوسط القروي، وعجز الحكومات المتتالية عن توفير الوسائل الضرورية لبلوغه.

واليوم فإن التكوين المهني لا يزال يعاني من التجاذب بين دوره المتعارف عليه، المتمثل في تزويد الاقتصاد سريعاً بأشخاص لهم كفاءات ملائمة، وبين الدور الذي أوكله إليه إصلاح 1984، الذي رمى إلى جعله في المقام الأول جواباً على إشكالية الإقصاء الاجتماعي، لصالح الشباب الذين لم يستطيعوا النجاح في المدرسة الأولية، وهو ما أطلقت عليه مؤخراً تسمية "التوجيهية المندمجة" vocationalisme intégré (سنة 2011: Verdier).

فحسب أشغال تقرير الخمسينية، فإن مهمة التكوين المهني بالمغرب هي الاستجابة لحاجات مسلسل التنمية الاجتماعية ثم الاقتصادية، عبر إنتاج تأهيلات متوسطة ضرورية لتطوير المسلسل وديمومته. وبتعبير أوضح فإن التلاميذ الذين يتوجهون إلى التكوين المهني هم أولئك الذين لم يتمكنوا، لسبب أو لآخر، من مواصلة مساهمهم الدراسي على مقاعد التربية الوطنية. فهؤلاء ينبغي توجيههم نحو اكتساب تأهيل إجرائي والاندماج سريعاً في الحياة العملية. وبالتالي فإن على منظومة التكوين المهني أن تستجيب لحاجيات مسلسل التنمية الاقتصادية في مجال الرأسمال البشري، مع بقاء المنظومة في المقام الأول وسيلة لمحاربة الإقصاء الاجتماعي.

الإطار 1. الفاعلون في مجال التكوين المهني بالمغرب

هناك اليوم في المغرب خمس فئات رئيسة من الفاعلين في مجال التكوين المهني. والتفاعلات بين هذه الفئات، كما الروابط التي تربط بينها، هي التي تحدد الهندسة المؤسسية لمنظومة التكوين المهني.

هناك أولا وزارة الشغل والتكوين المهني، وخصوصا قطاع التكوين المهني، الذي يناط به أمر العمل، بمساعدة الفاعلين الآخرين، على وضع وتحديد السياسات العمومية في مجال التكوين.

ثم هناك مكتب التكوين المهني وانعاش الشغل، وهو كيان تم إحداثه في 1974، يتوفر على أكبر قدرة استيعابية، ويحظى بأكثر جزء من الأموال العمومية المخصصة للتكوين المهني، والمتجسدة في الضريبة على التكوين المهني TFP، التي يحصلها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لفائدة المكتب.

وهناك في المقام الثالث ما يعرف باسم قطاعات التكوين المهني، أي إدارات باقي الوزارات (قطاعات وزارات السياحة والشباب والصناعة التقليدية وغيرها) التي تتوفر على مؤسساتها الخاصة للتكوين، بهدف مرسوم يتمثل في تكوين الأعوان والتقنيين حسب حاجيات كل وزارة. وتخضع القطاعات لقوانينها الخاصة، ويتم تنسيق عملها في مجال التكوين من قبل الوزارة الوصية على التكوين المهني. وتشمل هذه الفئة المعاهد الخاصة، مثل المعهد المخصص للمقاومين وقدماء المحاربين من أجل الاستقلال وغيرهم.

في المقام الرابع نجد النقابات العمالية، التي لها وجود في كل لجان ومجالس تدبير وإدارة الكيانات المكلفة بالتكوين المهني في المغرب.

وأخيرا هناك ممثلو المشغلين، وخصوصا الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب، التي تنتمي إليها نقابة المؤسسات الخاصة للتكوين المهني، وهي تساهم بخبرتها، وتطلق دراسات وتتقدم بتوصيات للحكومة في إعداد المخططات الاستراتيجية في مجال التكوين المهني، وخصوصا أثناء العمل.

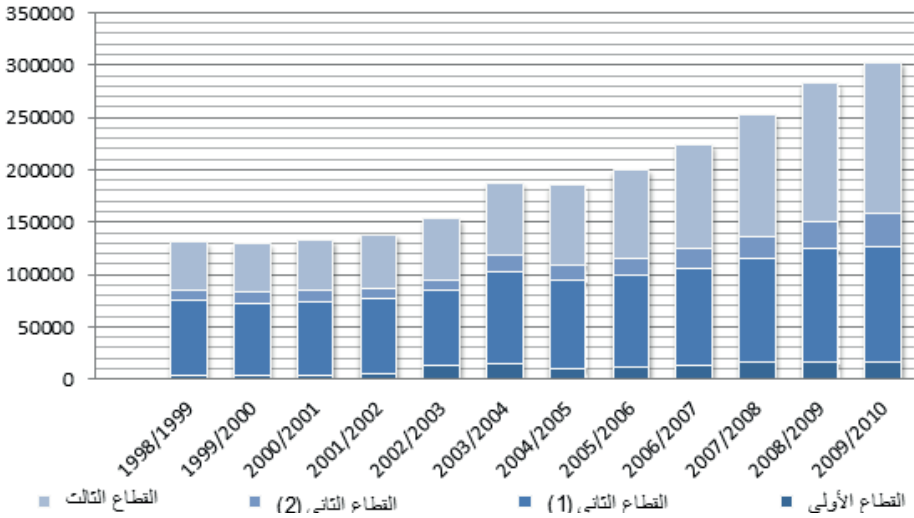
تضطلع وزارة التربية الوطنية والبحث العلمي وتكوين الأطر من جهتها بتنسيق وتدبير معاهد التكوين المهني (EST وFST وغيرها) المخصصة لحملة البكالوريا، والتي تبلغ مدة التكوين فيها في العادة سنتين، تفضيان إلى الحصول على شهادة التقني العالي. كما أن هناك فئة سابعة ممكنة، تشمل الشهادات الجامعية التي تأتي ميزانيتها من الخط الائتماني المخصص للتكوين المهني.

الجهاز الحالي للتكوين المهني بالمغرب

لقد كان من شأن مسلسل تطوير الاقتصاد الوطني نحو القطاع الثالث أن حفز بالمنظومة على توسيع خدماتها باتجاه قطاع الخدمات. وقد أسهمت عوامل عديدة في تسهيل هذا التطور، منها على الأخص ضعف الوسائل اللوجستية التي يتطلبها وضع تكوينات موجهة إلى الخدمات، وخصوصا التكوينات الأولية والمتداوية.

أما الفروع الصناعية، وخصوصا منها التي يتميز إنتاجها بتركيز تكنولوجي كبير، فإن لها طلبا على اليد العاملة عالية التأهيل. ويقوم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في هذا الصدد بتوقيع اتفاقيات منتظمة مع مختلف الفيدراليات، من أجل تنظيم تكوينات من مستوى التقني المتخصص لتزويد الفروع المذكورة بحاجتها من هؤلاء التقنيين. لكن ورغم إرادة السلطات العمومية في إطلاق مسلسل للتصنيع في المغرب، وخصوصا في مجال صناعة السيارات والطائرات، إلا أن هذا المسلسل يتطلب الكثير من الوقت، كما أن أعداد المتدربين في هذه القطاعات الجديدة تبقى منخفضة جدا.

الرسم البياني 5. القطاعات الموجهة إليها التكوين المهني في المغرب¹⁷



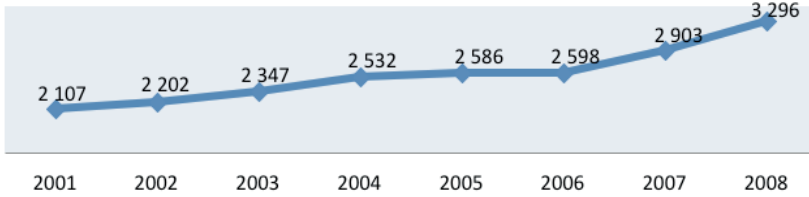
المصدر: كريم ي.، أشغال الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية، يوليو 2011

إن تنظيم التكوينات المهنية الموجهة إلى هذه الفروع الصناعية، في دعم للإقلاع الصناعي بالمغرب، يقتضي التوفر على إمكانيات كبيرة، تتجاوز الميزانية المخصصة للتكوين المهني، البالغة حاليا حوالي 4 مليار درهم، والممولة أساسا من الضريبة المهنية ومنمیزانية الدولة، أي بما نسبته 5 بالمائة من الميزانية المرصودة للتربية.

¹⁷ الأعداد حسب نوع التعلم، لكن دون احتساب التكوين المؤهل والتكوين عبر وحدات متحركة. وقد تم إدماج أعداد المتدربين حسب نظام التعلم منذ 2001-2002. أما بالنسبة إلى سنوات 2001-2002، و2002-2003، و2003-2004، و2004-2005، و2005-2006، فإن أعداد المتعلمين تخص المتخرجين. ويشمل القطاع الثانوي 1 ما يلي: الصناعات الغذائية، وقطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية والإلكترونية، وقطاع النسيج والجلد. أما القطاع الثانوي 2 فيشمل البناء والأشغال العمومية، والكيمياء والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية، والماء والكهرباء والطاقة، وأخيرا المعادن. أما الصناعة التقليدية الإنتاجية فاعد هنا من صنف الخدمات.

الرسم البياني 6. تطور الميزانيات المخصصة للتكوين المهني (بملايين الدراهم)

(11 درهم تساوي تقريبا 1 يورو) -المصدر: أشغال الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم، 2011



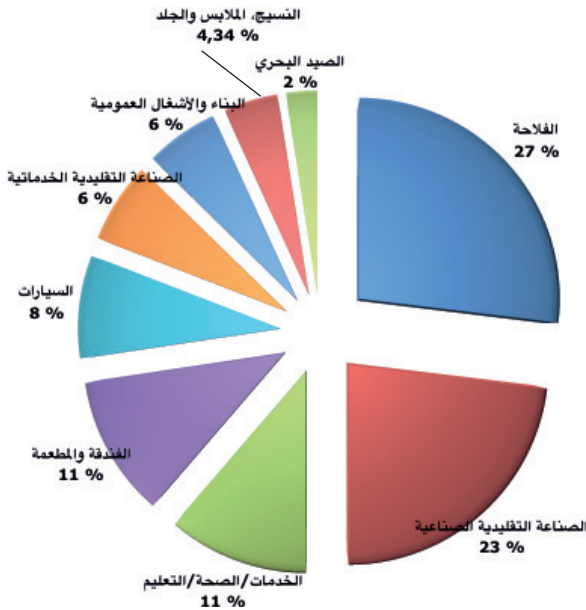
المصدر: تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتعليم (2011). غير منشور

على سبيل المقارنة، بلغ مجموع الميزانية المخصصة للتكوين المهني برسم سنة 2005 ما قدره 39 مليار يورو في ألمانيا و30 مليار في فرنسا، في حين انتقلت تلك الميزانية في المغرب من 0.25 مليار يورو في 2005 إلى 0.36 مليار يورو حاليا.

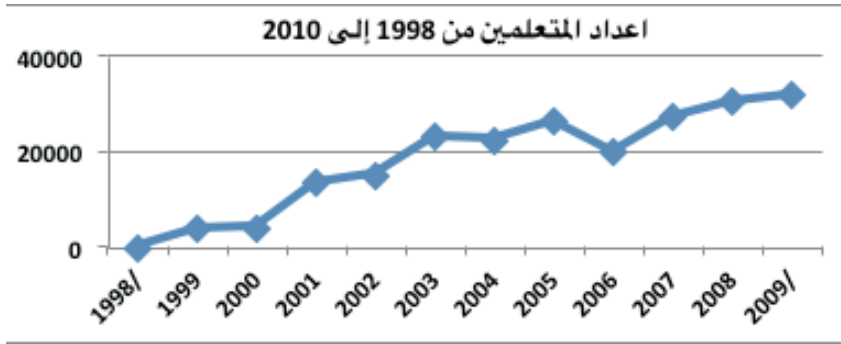
نحو انبعاث التعلم بالممارسة

إن تنظيم التكوين المهني حسب منطق التعلم بالممارسة، الذي تجري نسبة 80 بالمائة منه في المقابلة و20 بالمائة في مركز للتكوين عبر التعلم CFA يمثل مطلبا مشتركا بين الأطراف المعنية.

الرسم البياني 7. توزيع عدد المتدرجين حسب قطاعات التكوين 2011 - 2012



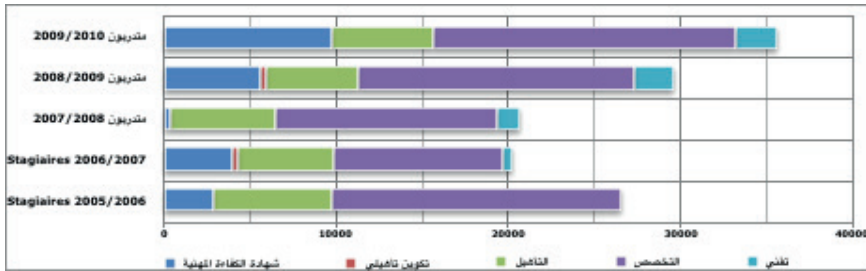
الرسم البياني 8. أعداد المتعلمين من 1998 إلى 2010 18



المصدر: معطيات قطاع التكوين المهني - معالجة الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم

ينتظم التعلم حول التكوينات الأولية التي تنتهي بنيل شهادات أو فقط بالتأهيل. وأعداد المتدربين ضعيفة بالمقارنة مع أعداد المسجلين في تكوين منظم تنظيما كاملا حول التكوين الأولي، الذي يمضي فيه وقت التكوين كاملا في معهد للتكوين المهني، مع إمكانية إجراء تداريب لاستكمال التكوين في المقابلة عند نهاية المسار التكويني.

الرسم البياني 9. المتعلمون حسب مستوى التأهيل¹⁹



المصدر: تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتعليم (2011). غير منشور

تتمثل أهم ميزات التعلم في توفير تكوين مهني للشباب المنقطعين عن الدراسة، بهدف تسهيل اندماجهم في الحياة العملية، والمساهمة في إنقاذ المهن الحرفية التي يتهدد الانقراض الكثير من تخصصاتها.

كما أن التعلم يمثل وسيلة صائبة لتمكين الشباب القرويين، وخصوصا أبناء الفلاحين، من تكوين متلائم مع خصوصيات الوسط القروي، وإشراك الغرف والمنظمات المهنية في تعليم المهن الحرفية.

¹⁸ المرجع المذكور

¹⁹ تم إدماج أعداد المتدربين حسب نظام التعلم منذ 2001-2002. أما بالنسبة إلى سنوات 2001-2002، و2002-2003، و2004-2005، و2005-2006، فإن أعداد المتعلمين تخص المتخرجين.

الطلب الاجتماعي والتكوين المهني

يمثل الطلب الاجتماعي على التكوين المهني اليوم أحد التحديات الكبرى التي يتعين على المسؤولين السياسيين أن يقدموا لها جوابا ناجعا وسريعا .

الجدول 4. تطور الطلب على التكوين، شبكة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، 1999-2010

2009/10	2008/09	2007/08	2006/07	2005/06	2004/05	2003/04	2002/03	2001/02	2000/01	99/2000	السنة
150331	139030	105582	94168	82410	73813	59115	34841	31883	35563	30320	المقاعد المتوفرة
390000	369500	346000	290000	262000	250000	240918	171817	163269	155197	137119	أعداد المترشحين
2,6	2,7	3,3	3,1	3,2	3,4	4,1	4,9	5,1	4,4	4,5	نسبة الإقبال

المصدر. معطيات قطاع التكوين المهني - معالجة الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم

الجدول 5. نسب الإقبال حسب مستوى التكوين للقطاع العمومي، دخول 2007-2008

نسبة الطلب على التكوين (1)/(2)	مسجلون في المباراة ²⁰ (*) (2)	مستوى المقاعد المتوفرة في القطاع العمومي (1)	المستوى
0.8	14.779	17.749	التخصص
2.6	97.963	37.496	التأهيل
6.6	172.388	26.260	تقني
3.7	82.608	22.238	تقني متخصص
3.5	367.738	103.743	المجموع

المصدر. معطيات قطاع التكوين المهني - معالجة الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم

الجدول 6. نسب الإقبال حسب مستوى التكوين للقطاع العمومي، دخول 2008-2009

نسبة طلب على التكوين (1)/(2)	مسجلون في المباراة (*) (2)	مستوى المقاعد المتوفرة بالقطاع العمومي (1)	المستوى
01	20312	20377	التخصص
3	114303	38440	التأهيل
5,1	167784	33060	تقني
3,2	84651	26707	تقني متخصص
3.3	84651	118584	المجموع

²⁰ تجري بعض القطاعات عملية اختيار أولي بناء على ملفات المترشحين لاجتياز مباراة الدخول، وخصوصا بالنسبة إلى مستوى التقني المتخصص، في تقرير الأنشطة، سنوات 2007/2008/2009 (وزارة التكوين المهني)

معطيات قطاع التكوين المهني - معالجة الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم

الجدول 7. نسب الإقبال حسب مستوى التكوين للقطاع العمومي، دخول 2009-2010

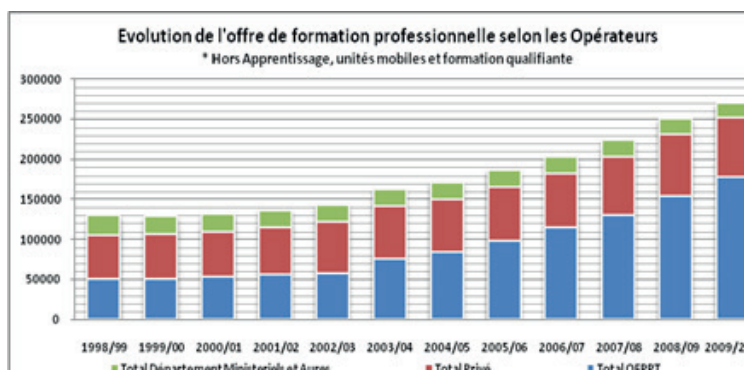
المستوى	مستوى المقاعد المتوفرة بالقطاع العمومي (1)	مسجلون في المباراة (*) (2)	نسبة طلب على التكوين (1)/(2)
التخصص	23.868	21.764	0.9
التأهيل	42.911	102.635	2.4
تقني	34.428	152.923	4.4
تقني متخصص	28.404	103.294	3.6
المجموع	129.611	380.616	2.9

معطيات قطاع التكوين المهني - معالجة الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم

هكذا سجلت نسبة الإقبال بالنسبة لمستوى التقني على سبيل المثال ما يجاوز 3 للدخول المدرسي 2012\2013، مما يعني أن كل مقعد في تكوين من تكوينات التقنيين كانت تقابله ما بين 3 و4 طلبات.

ومن شأن إلزامية التمدرس، التي تم تبنيها في 2009 في المغرب، والتي تقضي بأن يتم الاحتفاظ بالتلاميذ داخل المنظومة حتى سن الخامسة عشرة، أن تقلل من هذا الضغط الاجتماعي الذي تتعرض له منظومة التكوين المهني، بما يتيح لهذه الأخيرة أن تتساءل عن نموذجها وعن نمط عملها، من أجل مواكبة أمثل لإقلاع الاقتصاد المغربي.

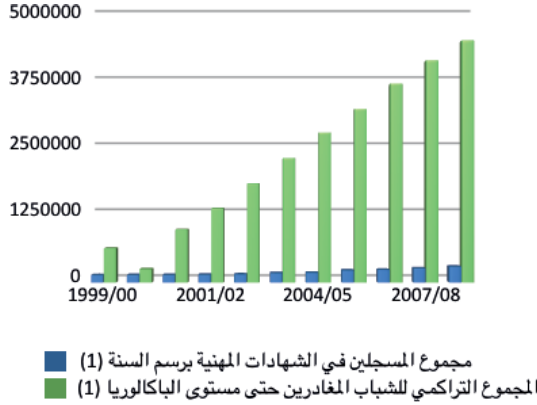
الرسم البياني 10. عرض القطاع العمومي



معطيات قطاع التكوين المهني - معالجة الهيئة الوطنية للتقييم، المجلس الأعلى للتعليم

غير أن هذه الإلزامية ليست دائما مطبقة تطبيقا تاما، والنتيجة أن هناك صغارا وشبابا، وخصوصا منهم فتيات الوسط القروي، لا يزالون يغادرون التربية الأولية في وقت مبكر، وفي كثير من الأحيان منذ السنوات الأولى.

الرسم البياني 11. مقارنة بين مجموع المغادرين حتى مستوى البكالوريا وبين أعداد المتدربين في إطار التكوين المهني الوطني

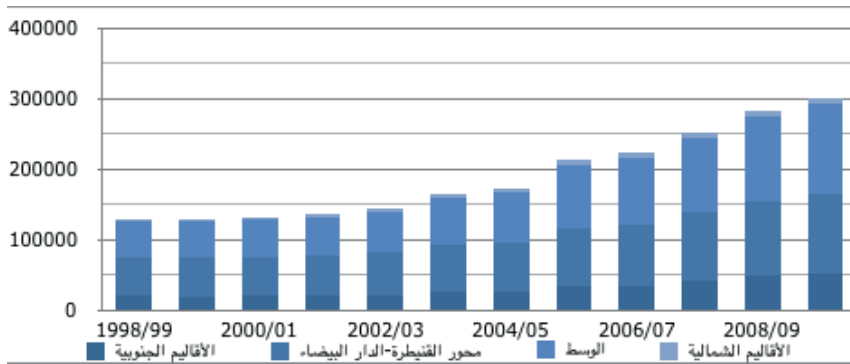


المصدر: كريم ي.، أعمال الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية، يوليو 2011

الفوارق حسب الجهات الكبرى

يظل عرض التكوين المهني مركزا وموجها بالأساس إلى الفضاءات "النافعة" تقليديا في البلاد. والجهود المبذولة في مجال البنيات التحتية الأساسية جهود حقيقية ومكلفة، ينبغي أن يليها في السنوات المقبلة جهد مماثل في مجال إحداث مؤسسات ومدارس في الفضاءات التي تعاني أكثر من غيرها من أوجه اللامساواة المكانية في مجال التربية والتكوين.

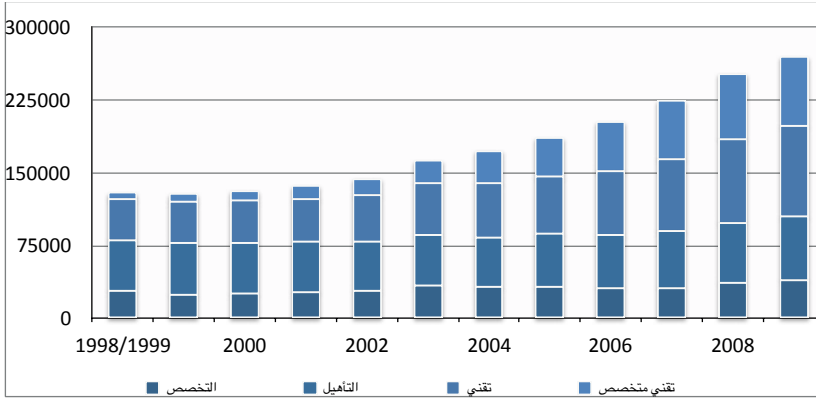
الرسم البياني 12. تقديرات أعداد المتدربين حسب الجهات الكبرى



المصدر: كريم ي.، أعمال الجمعية الدولية لعلماء الاجتماع الناطقين بالفرنسية، يوليو 2011

تضاف إلى هذا خاصية أخرى في مجال تنظيم التكوين، تشرح الخطوط العريضة للخريطة المؤسسية لنظام عمل عمومي في مجال التربية والتكوين، وتعني مبدأ العدالة الاجتماعية، الذي يرجع إليه المجتمع المغربي، بالمعنى الواسع من الكلمة، لتحديد ماهية التربية والتكوين، ولتعريف ماهية "الكفاءة" نفسها.

الرسم البياني 13. تطور أعداد المتدربين في إطار التكوين المهني



المصدر: معطيات قطاع التكوين المهني ووزارة التربية الوطنية - معالجة الهيئة الوطنية للتقييم - المجلس الأعلى للتعليم

تحديات الترسخ وإمكاناته

يتبين أن تطور التكوين المهني بالمغرب ناتج عن هذه الظواهر الثلاث: أولاً، تطور مسالك التكوين نحو مهن الخدمات، من أجل مواكبة تحول الاقتصاد نحو القطاع الثلاثي، وثانياً إرادة السلطات العمومية الرامية إلى إعطاء الأفضلية في التكوين المهني للمستوى الأعلى، مستوى التقني المتخصص أو العالي، مما يمثل إمكانية حقيقية لاختيار التوجه، وثالثاً ندرة الوسائل المخصصة لأجهزة التنظيم والتشاور مع الفاعلين. تضافر هذه العوامل جعل التكوين المهني في المغرب ينتج كفاءات موجهة في البداية إلى الخدمات، ثم إلى إنتاج تقنيين. إضافة إلى ذلك، فإن هذا التنظيم يدفع إلى تعريف للكفاءة المهنية المكتسبة من قبل شباب في المغرب اليوم بصفته ناتجة عن تكوين أولي، وليس من حيث علاقتها مع ممارسة مهنة معينة و/أو درجة التمكن منها.

من جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى غياب جسور بين منظومة التكوين المهني وبين التعليم العالي، مما يفضي إلى جعل مسارات الشباب تتوقف عند المستويات العليا من التكوين المهني. ويلاحظ أثر هذا العجز في مجال التوجيه على الخصوص عند الفتيان والفتيات من أقل من 15 سنة، الذين ليس لهم الحق في التسجيل في تكوين مهني.

بالتالي فإن التعلم مدى الحياة ينبغي له، في شقه المتعلق بالتكوين المهني للشباب - وهو دون شك أهم مكوناته - أن يقترح تصوراً جديداً لمنظومة التكوين المهني، يخصص طريقة التنظيم، وإيلاء الأفضلية لمرجعيات الكفاءات ومعايير الأداء في وضعية العمل، عوض اكتساب تأهيل من خلال التعليمات. ومن

شأن هذه المقاربة التي تعتمد المناهذ outcomes أن تتيح للمغرب أن يعالج أوجه النقص والعجز في المنظومة، وهي الأوجه التي تشكل عائقا يقف أمام مجهوده الرامي إلى تطوير مهن صناعية جديدة.

تجارب رائدة

هناك بعض التجارب الرائدة في مجال التكوين المهني، التي تبدو واعدة، مثل تجربة الدور العائلية القروية.

فمجموع تلك المنازل ينتظم على المستوى الوطني على شكل اتحاد وطني. وتمثل كل دار جمعية خاضعة للقانون العام، تتشكل من أسر أو من دواوير، وهو ما يبث الثقة لدى الأسر في العالم القروي ويحفزها على تشجيع أطفالها، وخصوصا غير المتمدرسين منهم، على الانخراط في تكوين مهني داخل إحدى الدور العائلية القروية. والتكوينات التي يجري تنظيمها تكوينات مهنية على وجه الحصر، وهي في العادة متنوعة وتغطي حاجيات المجال الترابي من الكفاءات.

وقد شهدت هذه التجربة، التي تم اعتمادها في فرنسا في البداية، نجاحا كبيرا هناك، حيث بلغ عدد المتدربين المسجلين في تكوين واحد لدى واحدة من الدور في 2011 ما قدره 60.000 متدرب.

أما في المغرب فإن التجربة لم يجر تعميمها بعد، وقد بلغ مجموع المتدربين الذين تم تكوينهم منذ 2002 في بعض الدور القائمة ما قدره 2000 متدربا.

وهناك تجربة هامة أخرى، هي تجربة كفاءات Skills للمكتب الشريف للفوسفاط. فقد طور المكتب لنفسه، في إطار مسؤوليته الاجتماعية، برنامجا يقوم على أساس اعتبار التكوين المهني رافعة لتنمية المجالات الترابية التي تتركز فيها أنشطته. ويتعلق الأمر من جهة بالقدرة على الاستجابة لحاجات المكتب من الكفاءات، من أجل مواكبة استراتيجيته التطويرية، ومن جهة أخرى بتنمية حضور التشغيل لدى الشباب من ساكنة الجماعات المجاورة، بما مجموعه 15.000 مستفيد على مدى 3 سنوات، وعبر تكوينات تتضمن المهارات اللغوية والسلوكية والمهارات التقنية (Hard-Skills و Soft-Skills). وبالتالي فإن هدف المكتب الشريف للفوسفاط لا ينحصر في مجرد الاستجابة لحاجياته الخاصة من الكفاءات، ولكنه يشمل أيضا تشجيع ومواكبة ودعم الشباب حاملي المشاريع.

هناك تجربة أخرى تستحق التنويه، هي التي تقودها مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج السجناء. ويتعلق الأمر ببرنامج لإعادة الإدماج الاجتماعي-المهني، تم تفعيله من قبل المؤسسة، بشراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجن وإعادة الإدماج، ووزارة الشغل والتكوين المهني، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل. ويشمل البرنامج 40 مسلكا تغطي مستويين من التكوين (التخصص والتأهيل)، تعطى دروسها في 47 مركبا سجنيا. وقد مكن البرنامج حتى اليوم أكثر من 4400 سجين من متابعة تكوين. أما هدفه، المندرج في منظور للتكوين مدى الحياة، فيتمثل في تسهيل ولوج الأشخاص السجناء إلى برامج التكوين المهني، وبناء مسارات تكوينية منسجمة، سعيا إلى إعداد إعادة اندماجهم المهني، من خلال أعمال تعبئة وتوجيه، وأعمال تأهيل أولي وأعمال تأهيل.

كما يمثل جهاز الوحدات المتنقلة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل مبادرة تثير الكثير من الاهتمام. فمن أجل إيصال رسالة التكوين إلى المناطق الأكثر نأيا وعزلة على امتداد التراب الوطني، تم وضع فضاءات متنقلة للتكوين، مجهزة تجهيزا خاصا، رهن إشارة المديرية الجهوية للمكتب، من أجل تقديم تكوين مهني متنقل في مختلف المسالك. ويرمي التكوين من خلال هذه الفضاءات المتنقلة إلى بلوغ أربعة أهداف رئيسية: تزويد المناطق القروية باليد العاملة المؤهلة الضرورية لتميتها الاقتصادية والاجتماعية، والمساهمة في الحد من تدفق الهجرة القروية، من خلال تكوين اليد العاملة المحلية في المهن التي تتيح للسكان الاستقرار، والارتقاء بمستوى العاملين في المقاولات النائية والمعزولة، وتمكينهم من الاستفادة من تكوين مستمر ومهني، والتمكن، بأسرع ما يمكن، من الاستجابات للحاجات المؤقتة أو النوعية أو الطبيعية في مجال التكوين أو احتمال التكوين المهني، والاندراج في منظور للتكوين مدى الحياة.

وبذلك فإن هذه التكوينات التي يتم تلقيها في ورشات متنقلة، والتي تكون في العادة قصيرة الأمد، هي موجهة بالخصوص إلى الشباب القرويين، بهدف تحسين مؤهلاتهم المهنية ودعم النشاط الاقتصادي الخالق لمناصب الشغل في الوسط القروي. وقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الآلية ما مجموعه 3000 مشارك برسم الدخول المدرسي 2009\2010.

تجارب أخرى

تقوم الوزارة المكلفة بالصيد البحري بتنظيم عدد من التكوينات الموجهة للصيادين التقليديين. وهو يرمي بهذا إلى تكوين 18633 مستفيد. وتهم هذه التكوينات ممارسة الحرفة (بالتأوب)، وقواعد السلامة، وكذا تلقين مبادئ القراءة والكتابة، كما يرمي كذلك إلى إعادة إدماج الصيادين غير النشطين.

كما تمثل الجامعات الشعبية التي تنظمها وزارة الشبيبة والرياضة هي كذلك تجربة تدرج في منظور التعلم مدى الحياة. ويتعلق الأمر ببرنامج وطني يرمي إلى نشر المعرفة من خلال التعلم الذاتي، الذي يكون الولوج إليه مجانيا وغير مشروط بامتلاك شهادة أو دبلوم. وهو تعلم لا تسلم في نهايته على المشارك شهادة، لكنه يرمي إلى تطوير المعارف في مختلف فروع المعرفة. ويقوم بتأمين الدروس في هذه الجامعات أساتذة متطوعون، خارج أوقات العمل، في نهاية الأسبوع وأيام العطل الرسمية.

وهناك أيضا تجربة تستحق الإعجاب، هي تجربة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في مجال محاربة الأمية. ففي خلال الفترة ما بين 2000 و2010، تم تجاوز الهدف المرسوم بكثير، مع نسبة تحقيق بلغت 154 بالمائة. أما بالنسبة للفترة ما بين 2010 و2012، فقد بلغت تلك النسبة 102 بالمائة. والمستفيدون في غالبيتهم من النساء (89 بالمائة)، مع تمثيلية جيدة للوسط القروي (39 بالمائة). أما نسبة النجاح فبلغت 86 بالمائة. وقد تم بذل جهود لتجهيز أماكن العبادة بالوسائل السمعية البصرية لدعم التعليمات، وذلك في تواز مع الجهود المبذولة في مجال الإرشاد والتعليم الدينيين.

وتوفر وزارة الصناعة التقليدية من جهتها تكوينا مستمرا لفائدة الحرفيين، وتعلما نظاميا متناوبا لفائدة الشباب، صار اليوم يقوم على نظام تقليدي للشهادات. ويتعلق الأمر على الخصوص بإعداد الجيل الذي سيحمل المشعل، وتشجيع نقل التجارب بين الأجيال. وقد تم إجراء دراسة تحت عنوان تفعيل أهداف

التكوين عبر التعلم، طبقاً لرؤية 2015، وتفصيلها حسب الأحواض الحرفية في ما يخص الحرف وأماكن التعلم التي توفرها المقاولات وعرض التكوين القائم والذي يجب توفيره، وذلك في إطار المخطط الاستعجالي تعلم²¹. وتحدد الدراسة خطة العمل على أساس الحاجيات في مجال اليد العاملة وأماكن التعلم الموفرة من قبل وحدات الصناعة التقليدية وقدرات مراكز التكوين في القطاع. ويرمي المخطط إلى تكوين 60000 شاب (51000 خريج) من خلال التعلم، في مختلف أحواض الصناعة التقليدية.

أما من جهة وزارة الفلاحة والصيد البحري، فإن التعميم الفلاحي يرمي إلى تصور آلية عملية ولمموسة تتيح النجاح في نقل التكنولوجيا والمعارف إلى الفلاحين وضمان تطبيقها. ويجري استعمال وسائل جديدة ومتنوعة لنشر هذه المعرفة، من موقع إلكتروني، ومركز نداء ورسائل قصيرة، ومدارس للحقول الفلاحية وبرامج فلاحية مع الشركاء. كما تعمل الوزارة من جهة أخرى على تجريب المقاربة عبر الكفاءات في برامجها التكوينية.

مهام التعليم العالي

في بلادنا واكبت التكتيل في التعليم العالي صعوبات عديدة يتعين التغلب عليها.

ويبقى السبب الرئيس في ذلك هو ضعف الوسائل المتوفرة لهذا الركن الهام من أركان التعلم مدى الحياة. فقبل 1998، كان أقل من 0.4 بالمائة من الناتج الداخلي الخام مخصصاً للبحث العلمي. ورغم الخطوات الملموسة التي تم تحقيقها منذ 2006، إلا هذه النسبة تظل أدنى بكثير من المعدل المسجل لدول الصاعدة. فتقرير 2011 للهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتعليم يشير إلى أن كوريا الجنوبية والصين تتفان في هذا الباب على التوالي 3.23 و 1.43 بالمائة من الناتج الداخلي الخام.

الجدول 8. أعداد الطلبة المغاربة الممنوحين المسجلين في سلك الإجازة، حسب الجامعة ومجال الدراسة، 2009-2010

المجموع			العلوم والتقنيات			العلوم الإنسانية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية			الجامعة
%	الممنوحون	المسجلون	%	الممنوحون	المسجلون	%	الممنوحون	المسجلون	
29	4641	15851	38	2282	5971	24	2359	9880	جامعة محمد الخامس أكاد
29	3568	12142	24	986	4123	32	2582	8019	جامعة محمد الخامس السوي
22	4135	18775	28	2035	7318	18	2100	11457	جامعة الحسن الثاني ع
51	4934	9706	51	2055	4007	51	2879	5699	جامعة ابن طفيل، القنيطرة
30	5569	18360	21	1092	5306	34	4477	13054	جامعة عبد المالك السعدي، تطوان
40	2746	6920	38	1150	3032	41	1596	3888	جامعة شيب الدكالي، الجديدة
22	3849	17511	25	1259	5030	21	2590	12481	جامعة الحسن الثاني، المحمدية
35	1681	4821				35	1681	4821	جامعة القرويين

²¹ يقدم هذا المخطط الاستعجالي خطة العمل على أساس الحاجيات في مجال اليد العاملة وأماكن التعلم الموفرة من قبل وحدات الصناعة التقليدية وقدرات مراكز التكوين في القطاع. ويرمي المخطط إلى تكوين 60000 شاب (51000 خريج) من خلال التعلم، في مختلف أحواض الصناعة التقليدية.

28	12848	45248	40	4164	10320	25	8684	34928	جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
54	12581	23383	60	4630	7660	51	7951	15723	جامعة مولاي إسماعيل، مكناس
39	8869	22716	51	2974	5858	35	5895	16858	جامعة محمد الأول، وجدة
50	12872	25595	41	3768	9279	56	9104	16316	جامعة القاضي عياض، مراكش
64	22756	35486	65	5617	8668	64	17139	26818	جامعة ابن زهر
56	3669	6520	60	2002	3326	52	1667	3194	جامعة الحسن الأول، سطات
70	3840	5462	80	1296	1617	66	2544	3845	جامعة السلطان مولاي سليمان، بني ملال
40	108558	268496	43	35310	81515	39	73248	186981	المجموع

المصدر: معطيات قطاع التكوين المهني ووزارة التربية الوطنية - معالجة الهيئة الوطنية للتقييم - المجلس الأعلى

للتعليم

في ما يخص الشباب الذين أنهوا السلك الثانوي، تبين دراسة أعداد حاملي البكالوريا المسجلين في الجامعة نسبا لهذه الفئة تكون أحيانا في تناقص. فقد انتقلت هذه النسبة من 92 بالمائة إلى 84 بالمائة بين الدخوليين المدرسيين لسنتي 1998 و2000، لتسجل بعد ذلك انخفاضا كبيرا في 2008 (78 بالمائة) بعد تحسن قصير في 2002 (88 بالمائة)، قبل الاستقرار عند 87 بالمائة في 2010. ارتفاعا، حيث بلغت 88 بالمائة و87 بالمائة على التوالي خلال موسمي 2002-2003 و2009-2010. ويوجد هذا الإنجاز السلبي ظاهريا للتعليم العالي أسبابه في الجاذبية المتزايدة للتكوينات الانتقائية التي تسلم شهادة التقني العالي.

الجدول 9. تطور ميزانية التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، بملايين الدراهم

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العاملون	2517	2641	2755	2884	3754	3744	3690	4139	4541	5188
مليون درهم	1132	1134	1006	1005	1030	1050	1159	1248	1827	1949
المجموع										
التسيير	3649	3774	3761	3889	4784	4794	4849	5387	6367	7136
الاستثمار	537	497	443	398	406	566	745	829	1156	1156
DESFCRS ميزانية	4186	4271	4203	4287	5190	5360	5594	216 6	7523	8292
ميزانية DESFCRS نسبة إلى ميزانية الدولة	4,3%	4,5%	4,3%	4,3%	4,3%	4,4%	4,1%	3,9%	3,8%	4,3%
ميزانية DESFCRS نسبة إلى الناتج الداخلي الخام*	1,0%	1,0%	0,9%	0,8%	1,0%	0,9%	0,9%	0,9%	1,0%	1,1%

المصدر: معطيات قطاع التكوين المهني ووزارة التربية الوطنية - معالجة الهيئة الوطنية للتقييم - المجلس الأعلى

للتعليم

يمثل مجموع هذه المسالك مكونا من مكونات التعليم العالي في المغرب، غير أن المتخرجين منها، بحكم طبيعة الشهادة والتعليم الذي يجري تلقينه، يُحتسبون في أعداد المتخرجين من التكوين المهني.

الجدول 10. تطور نسبة تسجيل حاملي البكالوريا في الجامعة

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة التسجيل	92%	85%	84%	87%	88%	84%	85%	82%	82%	78%	79%	87%

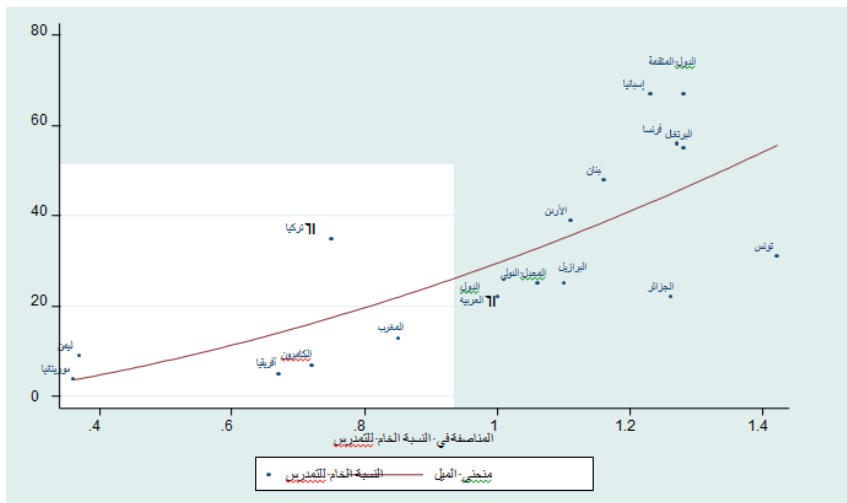
المصدر: معطيات قطاع التكوين المهني ووزارة التربية الوطنية - معالجة الهيئة الوطنية للتقييم - المجلس الأعلى للتعليم

رغم أهمية الجهود التي بذلها المغرب في مجال التمدرس، فإن نسبة التمدرس في التعليم العالي مازالت أدنى من المعدلات المسجلة لدى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبلدان أخرى شبيهة، ناهيك عن المعدل العالمي.

أما في مجال المناصفة للنسبة للخام للتمدرس، فإن المغرب يعد من بين البلدان التي لم تحقق المناصفة بعد، على عكس بلدان عربية أخرى.

أما في ما يخص التأهيلات العالية، التي يعيننا أمرها من وجوه عدة في عملية التفكير في توطين التعلم مدى الحياة في بلادنا، فقد ضاعف المغرب تقريبا من إنتاجه، ليبلغ ما بين 2000 و2009 معدلا سنويا ناهز 3100 شهادة.

الرسم البياني 14. النسبة الخام للتمدرس على مستوى التعليم العالي، مقارنة ببلدان أخرى



المصدر: اليونسكو، تقرير EPT 2009 وMENESFRCRS، معطيات 2006

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن أعداد حاملي الشهادات تجاوزت عتبة 51000 خريج في 2008، نتيجة للتراكب بين البنية القديمة للشهادات والنظام الجديد الثلاثي (إجازة-ماستر-دكتوراه).

الجدول 11. تطور أعداد حاملي دبلوم الدراسات العليا المعمقة ودبلوم الدراسات العليا المتخصصة ودبلوم الدراسات العليا والدكتوراه ودكتوراه الدولة

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	الشهادة
3071	1677										الماستر
226	2077	2426	2159	1591	1327	1105	893	1261	1080		دبلوم الدراسات العليا المعمقة
	292	492	408	153	126	78	102	46	130		دبلوم الدراسات العليا المتخصصة
							1	26	302	454	دبلوم الدراسات العليا
761	1021	1441	1449	451	685	514	498	348	357	68	الدكتوراه
34	59	283	225	292	269	254	597	435	380	305	دكتوراه الدولة
4092	5126	4642	4241	2487	2407	1951	2091	2116	2492	827	المجموع

المصدر: تقرير الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتعليم (2011). غير منشور

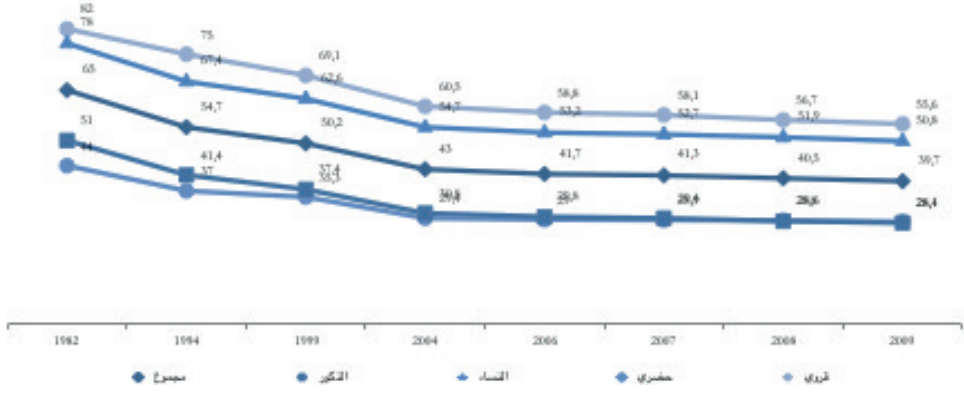
غير أن العدد غير الكافي للدكاترة المتخرجين في التخصصات مجتمعة لا يزال يمثل إحدى المشاكل الكبرى التي يعانها التعليم العالي في بلادنا، بحكم أن نقل المعارف قائم في جزء منه على وجود هيئة تدريس تتوفر على هذا المستوى من الشهادات. وبحكم أن البحث والتطوير من جهتهما يعتمدان اعتمادا شبه كامل على هؤلاء الباحثين، فإن قلة عددهم ترهن تطور البحث والتجديد في بلادنا. من ثمة الضرورة المستعجلة لإعادة النظر في الاستراتيجيات الوطنية المعتمدة في هذا المجال.

2. مسار التعلم في سياق غير نظامي

أ- الجهود المبذولة في مجال محاربة الأمية

إن توطيد التعلم مدى الحياة في بلادنا يقتضي أن تؤخذ بعين الاعتبار إشكالية الأمية، التي تمس مواطنين لم تكن لهم فرصة ولوج المدرسة أو غادروها باكرا.

الرسم البياني 15. تطور نسب الأمية في صفوف الساكنة التي يبلغ سنها عشر سنوات فما فوق



المصدر: الإحصاء العام للسكان، التقرير الوطني لأهداف الألفية للتنمية/2009، المندوبية السامية للتخطيط

لقد بذل المغرب جهودا هامة في سبيل إدماج هؤلاء في مجتمع معرفي تمثل أنشطة القراءة والكتابة الأساس الذي يقوم عليه، ومحو الأمية، وخصوصا في الوسط القروي.

الجدول 12. تطور ميزانية محاربة الأمية بملايين الدراهم

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
134,1	106,2	105,8	106,2	106,4	96,4	88,2	100,7	محاربة الأمية
26,27%	0,38%	-0,38%	-0,19%	10,37%	9,30%	-12,41%		النسبة المئوية للزيادة

ارتفعت الميزانية المخصصة لمحاربة الأمية والتربية غير النظامية في 2010 إلى ما يقارب 182 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بالقياس إلى السنوات الأربع السابقة. وقد كان في إدماج التربية غير النظامية في وزارة التربية الوطنية ما خلق تآزرا بين هاتين الوسيلتين من وسائل الإدماج الاجتماعي عبر التربية والتعلم.

الجدول 13. تطور عدد مراكز محو الأمية حسب الوسط وحسب الفاعل

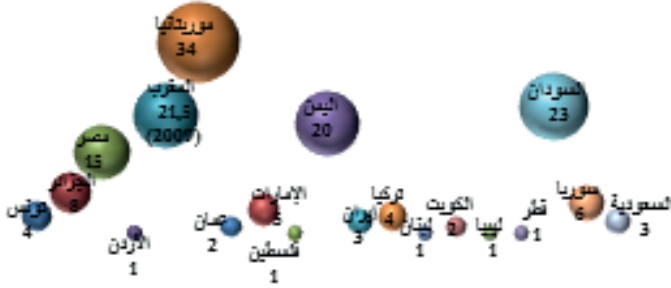
	2010		2009		2008		2007		2006					
	قرري	حضري	المجموع	قرري	حضري	المجموع	قرري	حضري	المجموع	قرري	حضري			
المجموع	1242	652	2031	1443	588	1611	2273	662	3154	2254	900	3245	2436	809
البرنامج العام	2917	3550	5617	2731	2886	4928	2169	2759	4390	2064	2326	3407	1402	2005
الفاعلون العموميون	4082	3130	5802	3312	2490	6045	3378	2667	5437	2914	2523	3886	2065	1821
المنظمات غير الحكومية	67	35	48	14	34	48	12	36	59	22	37	68	17	51
المطاولات	8276	7364	13498	7500	5998	13294	7170	6124	13040	7254	5786	10606	5920	4686

الجدول 14. تطور أعداد المستفيدين من برامج محاربة الأمية حسب الفاعلين

	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001
	البرنامج العام	70087	81265	105649	151795	179199	127339	227644	45617	62000
الفاعلون العموميون	294057	286790	259109	242065	236880	79427	67431	77123	105000	62463
المنظمات غير الحكومية (المنظمات المدنية الحكومية)	326128	262210	262030	310492	235079	259788	153218	159385	217000	105490
المطاولات	3310	3128	2084	4803	4320	2652	2042	4300	6000	3500
المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	12812	22914	22391							
المجموع	706394	656307	651263	709155	655478	469206	450335	286425	390000	301488

كما ذكرنا آنفا، فإن التربية تجعل الإنسان أكثر حرية، وجهود الأمة في مسعاها لمحاربة الأمية ينبغي لها أن تتضاعف لبلوغ نسب مقاربة لمثيلاتها لدى الدول الصاعدة.

الرسم البياني 16. نسب محو الأمية بين صفوف الساكنة البالغ سنهما ما بين 15 و 24 سنة، مقارنات دولية



المصادر: اليونسكو، تقرير التربية للجميع 2010 - معطيات ومعدلات قيم 2000-2007

ستعنى توصيات التقرير بهذا النظام الفرعي، وذلك على الخصوص عبر التركيز على دور المجتمع المدني ومبادرات الجمعيات العاملة في مجال محاربة الأمية.

ومن بين التجارب التي تستحق الإعجاب في مجال محاربة الأمية نذكر التجربة التي تعمل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية حاليا على تعميمها. ويتعلق الأمر بمخطط وطني يشمل تدابير ووسائل هامة مخصصة لمحاربة الأمية.

فالوزارة تشرف على تدبير شبكة هامة من المساجد، وتستعمل هذه الشبكة لخدمة هذا الهدف النبيل. وعلى سبيل المثال فإن حصيلة عمل الوزارة في القضاء على هذه الظاهرة تناهز مليون مستفيد ما بين 2000 و 2010، منهم ما يقارب 78 بالمائة من النساء، و370000 مستفيد ما بين 2010 و 2012، منهم 89 بالمائة من النساء. وتتمثل طريقة الوزارة في استعمال التجهيزات من مثل الوسائل السمعية البصرية داخل أماكن العبادة، من أجل تدعيم التعليمات الموجهة للمواطنين الذين لم تتح لهم فرصة المرور عبر فصول التربية الوطنية.

من جانب آخر، يحسن إقرار دور المجتمع المدني والجمعيات في هذا المجال، وانخراطها في الجهد المبذول للتغلب على هذا التحدي الاجتماعي إلى جانب العشرة ملايين من الأميين الذين في البلاد. فهؤلاء المواطنون، الذين يشتغلون وهم في أغلبهم مندمجون في الحياة العملية، يجب أن يستفيدوا من مسارات مختلفة لاكتساب المبادئ الأولى للقراءة والكتابة. وقد بينت التجربة ضرورة إعطاء الأولوية لمحو الأمية الوظيفية، الذي يقوم على تعلم مهنة أو حرفة.

ب- التكوين المستمر

لقد بنت أغلب البلدان التي تبنت منطق التعلم مدى الحياة نظاما تكوينيا ناجعا لفائدة البالغين الذين يوجدون في وضعية شغل. ويمثل وضع آليات للاعتراف بالخبرات والكفاءات المكتسبة في تلك البلدان عنصرا مركزيا في تلك المسارات. فالتكوين المستمر (أو التكوين في مكان العمل) ينظر إليه بصفته عنصرا هاما من العناصر التي تقوم عليها تنافسية المقابلة. هكذا نجد أن آليات التكوين المستمر تغطي، في البلدان المتقدمة، مجموع قطاعات النشاط، وهي جزء لا يتجزأ من الشغل.

أما في المغرب فإن تحسين آلية التكوين في وسط الشغل يمثل اليوم مطلباً للكثير من المقاولات. ويتعلق الأمر على الخصوص بالمقاولات التي تود أن يتم استعمال مساهماتها الجبائية في إطار منظومة موجهة، ذات توجه ليبرالي، مع إطار وطني شامل للشهادات في مجال التعلم والتكوين داخل المقابلة.

بالتالي فإن المبادرة التي اتخذها عدد من الفاعلين الوطنيين (بعض الوزارات، والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والمجلس الأعلى للتعليم، والنقابات العمالية وغيرها)، والتي تتم في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي، تحاول اليوم وضع إطار وطني شامل للمصادقات. ويكون هذا الإطار مكونا من شبكة من ثمانية مستويات، موزعة حسب مستويات كفاءة محددة من قبل عدد من الواصفين. أما الهدف فيتمثل في تسهيل الاعتراف بكل شهادة أو دبلوم وطني، وتسهيل قراءتها جميعا، على الخصوص من قبل مستثمرين ممكنين. وسيتم الرجوع إلى هذه المبادرة، لتحليلها تحليلاً أعمق، في التوصيات المتضمنة في هذا التقرير.

التكوين المستمر داخل المقابلة

تم إحداث التكوين المستمر في بلادنا في منتصف سبعينات القرن المنصرم، وقد شهد من يومها عددا من الإصلاحات. وهو حسب الإصلاح الحالي يجند المقاولات ومنظماتها المهنية، كما يجند النقابات العمالية والدولة وقطاعات التكوين العمومية.

ويطمح التكوين المهني في وسط الشغل إلى أن يكون بمثابة تنظيم حديث، مع حكمة تقوم على التفاوض الجماعي، وعبر وضع عدد من الآليات النوعية لتفعيله. ويتعلق الأمر على الخصوص بالعطلة التكوينية المنصوص عليها في الاتفاقات الجماعية، والمصادق عليها على المستوى القانوني والتنظيمي، وكذا التكوينات بالتناوب، والعقود المهنية.

يتم تمويل هذه المنظومة في جزء كبير منه من خلال مساهمات التكوين الإجبارية، التي تخضع لها المقاولات، والتي تمثل 1.6 بالمائة من كتلة الأجور لديها. من ثمة فإن المقاولات التي تود ذلك تستفيد، لدى مجموعتها البيمهنية للمساعدة والاستشارة GIAC، من تشخيص يرمي إلى تحديد حاجاتها في مجال التكوين المستمر والمخططات التي يقتضيها ذلك. وتقوم تلك المقاولات، بعد هذا المسعى، بوضع طلباتها لدى اللجنة الثلاثية المنبثقة عن إدارة المكتب الوطني للتكوين المهني وإنعاش الشغل من أجل إعداد عقد خاص للتكوين CFS يتيح لها تمويل مخططاتها في مجال التكوين المستمر.

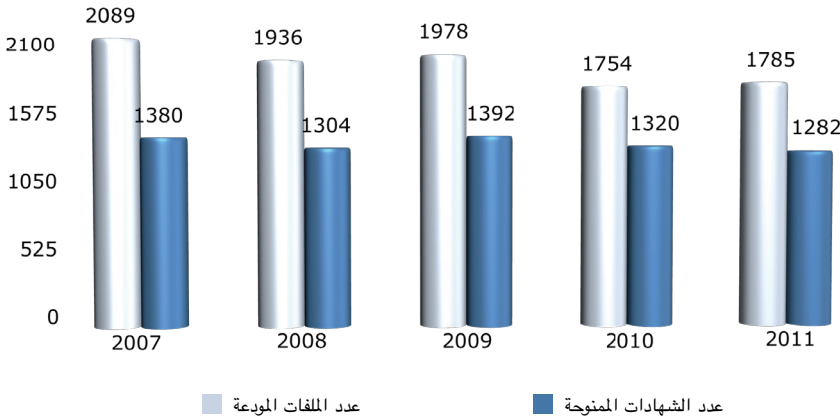
الجدول 15. مؤشرات عقود التكوين الخاصة على المستوى الوطني - المقاولات الخاصة (2006-2011)

2011	2010	2009	2008	2007	2006	
1.282	1.320	1.392	1.304	1.380	1321	أعداد الشهادات المسلمة
1.785	1.754	1978	1.936	2.089	1.879	أعداد الملفات الموضوعية
1.761	1.748	1947	1.884	2.029	1.755	أعداد الملفات المقبولة
125.986.803	119659186	131464282	127.184.090	122.428.423	92.915.583	المساهمة المالية الممنوحة

المصدر: مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

لكن ورغم ذلك فإن أغلب التحليلات تتفق على أن الإجراءات الشكلية، كما هي واردة في الدليل المسطري الخاص بتفعيل التكوينات المستمرة، تتميز بالإكراهات، وخصوصا بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة. هذه المقاولات، التي تمثل القسم الأكبر من النسيج الاقتصادي المغربي، بحاجة إلى التأهيل، وذلك على الخصوص من خلال التكوين المستمر في وسط الشغل.

الرسم البياني 17. تطور أعداد المقاولات المستفيدة من عقود التكوين الخاصة



المصدر: مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل

يتجسد الثقل المذكور في تعقيد مسطرة وضع طلب للحصول على مساعدة مالية في تنفيذ أعمال للتكوين المهني، وهو ناشئ على الخصوص من تعدد المتدخلين في هذه الآلية، التي يتكفل مكتب التموين المهني وإنعاش الشغل بأمانتها العامة. وهذه الوضعية لا تشجع المقاولات على الاستثمار في تنمية رأسمالها البشري، مما يجعل من الضروري العمل على إعادة صياغة نظام تدبير عقود التكوين الخاصة.

تم إحداث مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في 1974، لتحقيق رؤية مغرب ما بعد الاستقلال في مجال التكوين في وسط الشغل، من خلال تحسين إنتاجية الرأسمال البشري للبلاد. ومع الإصلاح الذي تم في أوائل الثمانينات من القرن الماضي، تمت إعادة توجيه أهداف المكتب صوب الشباب، وخصوصا منهم أولئك الذين يغادرون باكرا صفوف المدرسة. ولتُن تغيرت الأهداف فإن الهندسة المؤسسية للتمويل بقيت بلا تغيير، مما يفضي اليوم إلى عدم فهم المقاولين والجمعيات المهنية لهذه المتغيرات. هكذا كان للإشكاليات البنوية التي تعانيها المدرسة أثر كبير في تحديد توجه العمل العمومي في مجال التكوين المهني، بما جعل من التكوين المهني، بشكل من الأشكال، "صماما" في مواجهة تدفق أفواج المغادرين للمنظومة التربوية دون الحصول على أي تأهيل.

والميثاق الوطني للتربية والتكوين - الذي تم تبنيه في 1999 من قبل اللجنة الخاصة للتربية والتكوين COSEF - لم يعمل على إعادة النظر في طبيعة العلاقات، في مجال التوجيه، بين التربية الوطنية والتكوين المهني.

جعل الضغط الاجتماعي هذا الوضع يستمر، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل يمول اليوم من موارده الخاصة وبفضل الضريبة على التكوين المهني. وهكذا فإن الجهد الذي تبذله المقابلة - على شكل ضريبة على التكوين المهني - لتكوين أجراءها، يعيد العمل العمومي توجيهه صوب هدف مغاير، يتمثل في إدماج الشباب من خلال التكوين المهني الأولي.

كما يقوم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل بإنجاز عدد من مخططات التكوين الموجهة إلى المقاولات في مجموع شبكته. وتلك وسيلة لتحسين مردود مؤسساته، وخصوصا عبر تنظيم دروس مسائية ووضع مجموعة من مخططات التكوين النوعية، الموجهة إلى المقاولات. ويتوفر المكتب، في ممارسته لمهامه، على الإمكانية والوسائل اللازمة لتمكين الأجراء من فرص لإعادة التوجيه أو استكمال التكوين أو الولوج إلى مستوى أعلى من التأهيل.

غير أن تفعيل البرامج الاقتصادية الهيكلية يقتضي اليوم إعادة النظر في هذه الهندسة المؤسسية للتكوين المهني، لإعادة توجيهها نحو تأهيل الموارد البشرية للمقاولات.

ووعيا من الدولة وشركائها الاجتماعيين بهذه الضرورة، فقد تم الاتفاق على تخصيص 30 بالمائة من مداخيل الضريبة على التكوين المهني، تخصيصها للتكوين المهني في وسط الشغل. غير أن هذا الهدف يبدو صعب المنال، وذلك بسبب ما ذكرناه آنفا من ثقل الشكليات، مما يفضي إلى نشوء انتقاء على أرض الواقع بين المقاولات الصغرى والمتوسطة، في مجال قدرتها على بلورة طلب تمويل مخططاتها التكوينية، ويضر بالاستثمار في مجال تنمية الكفاءات.

هكذا يتبين من التحليل التركيبي أن أهم اختلالات المنظومة المغربية للتكوين في وسط الشغل يمكن اختصارها في الملاحظات التالية:

- مازالت البنية المؤسسية للتكوين المستمر لا تتيح للمقابلة تحسينا مستمرا لتأهيلات ومهارات مواردها البشرية.

- مساطر التمويل وآجال استرجاع تكاليف التكوين في إطار عقود الشغل الخاصة كثيرا ما لا تشجع انخراط المقاولات والبنيات التكوينية في هذه البرامج.
- لا يتوفر مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، الذي يعد أهم منظمة عمومية مخصصة للتكوين المهني الأولي، على الإمكانيات والوسائل الكافية للاضطلاع بمهامه. والمكتب يأسف لكون المبالغ المنصوص عليها في القوانين المالية لا يتم صرفها لتمكينه من القيام بدوره على الوجه الأمثل.
- حق الأجراء في التكوين المستمر غير منصوص عليه في القانون، مما كان من شأنه أن يشجع ثقافة روح المبادرة لدى كل فرد، والدفع به إلى التعلم وتحسين كفاءاته.
- غياب التوازن ما بين القدرات الاستيعابية القائمة وبين الطلب الاجتماعي لا يضمن الإنصاف في الولوج إلى التكوين المهني، ويحرم آلاف الشباب من تعلم مهنة أو حرفة.
- غياب نظام ملائم للتوجيه ما بين التعليم والتكوين المهني لا يزال يرسخ التوجيه من خلال الفشل، ويساهم في التقيص من قيمة التكوين المهني.

المصادقة على المكتسبات والتجارب

تم إطلاق آلية المصادقة على المكتسبات والتجارب من قبل وزارة الشغل ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والفيديريات القطاعية للكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب.

ووعيا من وزارة الشغل بكون الرأسمال البشري إحدى الرافعات الكبرى لتحسين التنافسية الاقتصادية للبلاد، تواصل الوزارة، من خلال مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، استراتيجيتها الرامية لتطوير عرض التكوين، في تلاؤم مع حاجيات الشباب وسوق الشغل.

هكذا انخرط المكتب في أوراش إرساء المصادقة على المكتسبات والتجارب في 2007، مع فيدرالية الصماعات المعدنية والميكانيكية والإليكتروميكانيكية FIMME، ووضع في هذا الإطار مرجعية للقدرات، من أجل تسليم المصادقات لمستخدمي المقاولات في المجال الصيانة الإليكتروميكانيكية. وقد تم إجراء العملية الأولى من هذا النوع على مستوى المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية المشترك بين المقاولات ISTA-IE، ثم جرى توسيعها في 2008 إلى مؤسسات قطاعية أخرى (المعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية ISIC، والمعهد المتخصص للتكنولوجيا التطبيقية، فرع الهندسة الميكانيكية ISTA GM، والمعهد المتخصص الصناعي بالمحمدية ISIM). وفي 2009، تم نشر المشروع على مستوى جهة طنجة.

كما تم إرساء شراكة أخرى مع فيدرالية البناء FNBTP، مما أفضى إلى عملية مصادقة على مكتسبات الخبرة المهنية. وكان الهدف من هذه العمليات الاعتراف بحق الأجير في التكوين مدى الحياة، وتثمين المكتسبات المتحققة من مختلف التجارب خلال المسار المهني. هكذا فإن الأجراء الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من تكوين أولي، والذين يتوفرون على تجربة مهنية معترف بها، سيجون الفرصة للحصول على المصادقة على كفاءاتهم. وقد فتحت هذه المبادرة سبيلا جديدا للولوج إلى دبلوم أو شهادة خارج نظام التكوين الأولي، وتشجيع الارتقاء المهني للأجراء، وإنعاش انفتاح المنظومات التكوينية على الوسط

المهني. وقد تمكنت فيدرالية البناء، من خلال ثلاث عمليات تم إجراؤها بتعاون مع وزارة الشغل والتكوين المهني، من المصادقة على كفاءات 138 أجيلا في 13 مهنة وحسب ثلاثة مستويات للتكوين، من أصل 320 مرشحا ينتمون لما مجموعه 69 مقابلة.

وقد جرى توسيع هذه التجربة في مجال المصادقة على المكتسبات المهنية لتشمل قطاع السياحة والفندقة. ففي إطار تعاون بين جمعيات الصناعة الفندقية بمراكش وأكادير والفيدرالية الوطنية للصناعة الفندقية، استطاع 200 مستفيد أن يحصلوا على مصادقة على كفاءاتهم. ويرمي هذا النظام إلى دعم تأهيلات المهنيين والارتقاء بمستوى الموارد البشرية. وتطبيقه في قطاع السياحة يكتسي أهمية كبرى، بحكم أن القطاع يشغل عددا هاما من الأجراء، الذين سيستطيعون اليوم إغناء تجربتهم ومسارهم المهني.

تحديث الإدارة العمومية عبر التكوين

اتخذ المغرب، منذ عقد من الزمن، عددا من المبادرات الرامية إلى تحديث الخدمة العمومية. ويشمل هذا التحديث احترام مبادئ الحكامة الجيدة، ويقوم على التكوين المستمر لأعوان وأطر الوظيفة العمومية.

تطمح الاستراتيجية الوطنية لتحديث الخدمة العمومية إلى تثمين الموارد البشرية في إطار يحترم مبادئ التدبير الحديثة، وخصوصا عبر التكوين المستمر. هكذا تم في 2005 تبني إصلاح للتكوين في الوظيفة العمومية. وقد تم إحداث لجنة بيوزارية مكلفة بإعداده وتفعيله؛ غير أن التحديات عديدة. ومنها أولا الفوارق الكبيرة القائمة بين الإدارات، حيث إن بعض الوزارات تستحوذ على أكثر من 75 بالمائة من مجموع الميزانية المخصصة للتكوين المستمر، كما أن نسبة المشاركة في تكوين مستمر في الإدارة العمومية تتراوح، حسب الوزارات، بين 1.7 بالمائة و86 بالمائة. ويوجد هذا التفاوت بين الأطر والأعوان كذلك، حيث تسجل هاتان الفئتان على التوالي 76 بالمائة و17 بالمائة من المستفيدين من مجموع أعداد مستخدمي الإدارة العمومية.

وقد ارتفعت ميزانية التكوين من 115 مليون درهم في 2010 - أي ما نسبته 0.3 بالمائة من كتلة الأجور في القطاع العمومي - إلى 415 مليون درهم في 2010. وهذا يبين إرادة الدولة في جعل التكوين المستمر أدواتها الرئيسية في عملية تحديث مرافقها.

واليوم فإن المخطط المؤسسي الذي تم تصوره في 2005 صار موضع إعادة نظر. فغياب جهاز على شكل وكالة عمومية على سبيل المثال، يضيق من مجال العمل. كما أن مسألة التمويل تبقى كذلك هامة، حيث من المرسوم له أن يتم رفع الموارد المخصصة للتكوين المستمر إلى حوالي 1 بالمائة من كتلة الأجور، عوض نسبة 0.3 بالمائة حاليا. وأخيرا يتعين أن نذكر أن ثلثي أعوان وأطر الدولة الذين استفادوا من تكوين عمومي هم حتى اليوم من الرجال، وأنه أصبح اليوم من الضروري إدماج مقاربة النوع في آلية الولوج إلى التكوين.

مبادرات وطنية لإنعاش الشغل

يمكن القول بصفة عامة إن المغرب يبذل جهودا هامة في سبيل إرساء سياسات عمومية لصالح الشغل والإدماج في سوق الشغل، من خلال الاستثمار في التكوين المستمر والتكوين المؤهل. وقد كان في إحداث الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات ANAPEC في سنة 2000، وإحداث المجلس الأعلى لإنعاش الشغل، ما يؤكد هذا الالتزام.

وتتوفر الوكالة اليوم على شبكة هامة تتكون من 77 وكالة إقليمية و10 وكالات جهوية. والوكالة تعالج حاليا، في إطار ممارستها لمهمتها في تنظيم سوق الشغل، ما مجموعه 300000 طلب، نصفها عبارة عن طلبات جديدة.

تنتظم الاستراتيجية العمومية حول عدد من البرامج. أما الأول، ويدعى برنامج "إدماج"، فيقترح تكوينات نوعية من أجل المساعدة على الاندماج في سوق الشغل. وهو موجه على الخصوص إلى حاملي شهادة البكالوريا وطلبة التعليم العالي، وقد أتاح إدماج 340000 من الشباب حاملي الشهادات ما بين 2006 و2012، وذلك من خلال عقود عمل غير محدودة الأجل وعقود محدودة الأجل.

أما برنامج "مبادرة" فهو موجه لإنعاش الشغل داخل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية العاملة في مختلف المجالات الاجتماعية. وقد أتاح تشجيع الشغل في هذه القطاعات التي لديها حاجيات هامة في مجال التأهيلات.

وأخيرا هناك برنامج "مقاولتي" الخاص بمواكبة إنشاء المقاولات، الموجه إلى المقاولين وحاملي المشاريع الشباب، وقد أتاح من جهته، إلى حد ما، إنعاش المبادرة الفردية الموجهة صوب المقاولاتية. وقد مكن هذا البرنامج من إحداث 4697 مقالة جديدة ما بين 2007 و2012، مما أتاح خلق أكثر من 13500 منصب شغل. لكن، وحسب التقديرات التي أجرتها وزارة الشغل والتكوين المهني، فإن هذا البرنامج يرتطم بنوع من النفور من المبادرة المقاولاتية، وضعف انخراط الجماعات الترابية في عملية تفعيله.

يقوم مجموع هذه البرامج على إحداث تكوينات نوعية تهدف إلى تحسبن فرص التشغيل لدى طالبي الشغل، وتسهيل اندماجهم في سوق الشغل. وقد مكنت البرامج من التقريب بين العرض والطلب في سوق الشغل. فحسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط، يتضح أن نسبة البطالة على المستوى الوطني شهدت تطورا إيجابيا ما بين 2000 و2011، حيث انخفضت من 13.4 بالمائة إلى 8.9 بالمائة، مما يقابله إدماج سنوي لما مجموعه 31000 عاطل، قسم كبير منهم من الشباب حاملي الشهادات.

وكما لاحظ ذلك التقرير الذي خصصه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 2011 لمسألة تشغيل الشباب، فإن إعادة هيكلة الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل والكفاءات أصبحت اليوم ضرورة ملحة، لتمكينها من الاضطلاع بدورها كوكالة للتنفيذ اللامركز، بشراكة مع الفاعلين العموميين أو الخواص أو الجمعويين، ومن أجل دعم خدماتها في الوساطة في سوق الشغل. ومن جهة أخرى، فإن بعض نتائج برامج "إدماج" و"تأهيل" و"مقاولتي"، التي لا يستفيد منها إلا قسم محدود من الشباب العاطلين، ليست في مستوى التحدي المتمثل في بطالة الشباب ولا في مستوى المدى الذي تبلغه هذه الظاهرة.

خاتمة

إن التكوين المستمر في وسط الشغل لا يزال محدودا جدا من حيث النوعية والمدة. وتوزيعه يتسم بقدر كبير من التفاوت بين الوسطين الحضري والقروي، وبين المقاولات الكبرى والصغرى، وبين القطاع العمومي والقطاع الخاص. وإطاره القانوني وتمويله غير ملائمين، حيث لم تستفد سوى نسبة 7 بالمائة من الأجراء و1.2 بالمائة من المقاولات من المنخرطين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من عمل تكويني في 2011.

ورغم الجهود التي تبذلها المقاولات الكبرى، إلا أن سياسات تدبير الموارد البشرية تظل غير مطورة بما يكفي في مجال الخطط ومنظورية المسار المهني وبنية التكوين وغير ذلك. كما أن عرض التكوين المستمر يظل محدودا، وكثيرا ما لا يكون ملائما لحاجيات المقاولات والأجراء.

كما أن وسط الشغل في المغرب يتميز كذلك بغياب نظام للاعتراف بمكتسبات التجربة، والافتقار إلى الحافز للانتقال إلى فعل التعلم. وبالتالي فإن فرص التطور الشخصي والمهني تبقى محدودة.

كما يسجل المغرب من جانب آخر نسبة مرتفعة من الأمية، التي تمس الساكنة بطريقة متميزة حسب الفئات العمرية والنوع ووسط الإقامة والأنشطة المهنية.

3. مسارات التعلم في سياق غير مهيكَل

أ- استعمال تقنيات الإعلام والتواصل

يتبين من تقرير الوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات ANRT لسنة 2011 أن استعمال الإنترنت حقق نسبة ارتفاع هامة في 2011، ارتفعت إلى أكثر من 70 بالمائة. وقد بلغت أعداد المشتركين ما يناهز 3.2 مليون مشترك، مما رفع نسبة ولوج الإنترنت إلى البيوت المغربية إلى 9.9 بالمائة من مجموع الساكنة.

يتضح من ذلك أن استعمال الإنترنت سائر في طريق التعميم، وآفاق التعلم عبر هذه الوسيلة تصبح بذلك أكثر فأكثر اتساعا، خصوصا وان هذا التعميم صاحبه انخفاض عام في أسعار الدخول للشبكة. فالتقرير المذكور يبين أن الفاتورة الشهرية للزيون انتقلت من 80 درهما، دون احتساب الرسوم، في نهاية 2010، إلى 53 درهما في نهاية 2011، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 34 بالمائة.

ويرجع السبب الأهم في ذلك، حسب التقرير، إلى إدخال تقنية الجيل الثالث 3G واستعمالها المكثف من قبل المغاربة. فأكثر من 82 بالمائة من مستخدمي الإنترنت يلجون الشبكة باستعمال هذه التقنية، عبر رابطات بدون أسلاك.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المغرب ربح رتبتين في التصنيف²² الذي أجراه في 2013 المنتدى الاقتصادي العالمي حول التطورات التي حققتها البلدان في مجال تكنولوجيات الإعلام، حيث احتلت بلادنا الرتبة 89. ويعزى هذا الإنجاز إلى التقدم المحقق في 2011 في مجال مؤشرات الاتصالات عن بعد - Networ ked Readiness Index ومؤشرات كلفة الولوج Affordability، التي حقق المغرب في شأنها قفزة كبيرة، منتقلا من الرتبة 77 في 2012 إلى الرتبة 30 في 2013. ويشمل هذا المعيار على الخصوص ثلاثة مؤشرات، هي أسعار الهاتف المحمول، وأسعار الصبيب العالي القار، ومستوى التنافس في أسواق الإنترنت والهاتف.

تعد تقنيات الإعلام والتواصل مكونا رئيسا في تنظيم التعلم مدى الحياة. فإمكانيات التعلم عبر هذه الوسيلة عديدة تكاد تكون لا محدودة، وتنظيم الدروس وغيرها من أشكال التعلم أصبح شيئا مألوفا في البلدان التي تبنت منطق التعلم مدى الحياة.

لكن ورغم ذلك فإن بلادنا مدعوة لبذل المزيد من الجهد من أجل التعميم الديمقراطي لهذه الوسيلة الهامة من وسائل التواصل والتعلم.

الجدول 15. الإنترنت والهاتف المحمول في بعض بلدان العالم

المشتركون في الهاتف المحمول		مستعملو إنترنت		
نسبة الولوج	(بالملايين)	نسبة الولوج	(بالملايين)	
78	5.373	29,7	2.044	العالم
				منهم:
127	105	81,9	معطيات غير متوفرة	ألمانيا
101	23	76	معطيات غير متوفرة	أستراليا
104,1	203	40,7	معطيات غير متوفرة	البرازيل
70,7	24	81,6	معطيات غير متوفرة	كندا
64	859	34,3	معطيات غير متوفرة	الصين
111,8	51	66,5	معطيات غير متوفرة	إسبانيا
89,9	279	79	معطيات غير متوفرة	الولايات المتحدة
99,7	63	80,1	معطيات غير متوفرة	فرنسا
61,4	752	7,5	معطيات غير متوفرة	الهند
135,4	82	53,7	معطيات غير متوفرة	إيطاليا
95,4	121	80	معطيات غير متوفرة	اليابان
116,2	19	90,7	معطيات غير متوفرة	الأراضي الواطئة
120,2	46	62,3	معطيات غير متوفرة	بولونيا

²² المنتدى الاقتصادي العالمي، النمو والشغل في عالم كثيف الترابطات، 2013.

رومانيا	معطيات غير متوفرة	39,9	25	114,7
المملكة المتحدة	معطيات غير متوفرة	85	81	130,3
روسيا	معطيات غير متوفرة	43	238	166,3

المعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية، 2010

من جانب آخر، فإن عرضا للتعليم عبر الإنترنت - يقوم على حيكات إعلامية تتيح التواصل المباشر بالصوت والصورة - يستحق التطوير. فهذا سيتيح التخفيض كثيرا من كلفة تنظيم التكوين، ويتيح كذلك الرفع من أعداد المتعلمين. وسيمثل هذا إحدى مداخل التوصيات التي يتقدم بها هذا التقرير.

ب- القراءة واستعمال الكتب

منذ سنة 1999، ومع اعتلاء صاحب الجلالة الملك محمد السادس عرش المملكة، اختفت الرقابة على المنشورات واختفت معها كل آلياتها، فانفتحت بذلك أبواب عهد ليبرالي - بالمعنى النبيل للكلمة - أمام النشر في بلادنا.

غير أن أماكن القراءة والولوج للكتب تظل رغم ذلك قليلة. فأغلب تلك الأماكن جامعية، مما يعني أن الولوج مخصص لطلبة الأسلاك الجامعية، وهو ما يجعل الولوج إلى القراءة، وخصوصا إلى المنشورات الحديثة، أمرا بالغ الصعوبة ومحدودا بالنسبة إلى مجموع الساكنة، وذلك رغم بناء مكتبات عامة، مثل الخزنة الوطنية بالرباط. وتضم بلادنا اليوم 243 خزنة عامة، منها 24 في الرباط و8 فقط في الدار البيضاء.

من جهة أخرى، يبقى اهتمام المغاربة بالكتب محدودا جدا. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة، منها على الخصوص النسب العالية للأمية، وقلة المكتبات على وجه العموم وانعدامها في العالم القروي، وغياب استراتيجية للتنمية ملكة القراءة منذ الصغر، تضاف إلى ذلك الأسعار المرتفعة للكتب بالمقارنة مع متوسط الدخل. كما أن من بين الأسباب العدد المحدود من العناوين الصادرة، التي سجلت بالكاد 2028 عنوانا في 2010، لتبلغ 2119 عنوانا في 2012، من كل أصناف الكتب مجتمعة.²³

ولعل خير ما يشهد بذلك هو الدراسة التي أجريت في 2007 من قبل وزارة الثقافة، والتي تبين منها أن المغاربة يقرؤون في المعدل 2.4 كتابا في السنة. غير أن 64 بالمائة من المستجوبين الذين انقطعوا عن القراءة يؤكدون أن الإنترنت أصبح يمثل بالنسبة إليهم الوسيلة الأكثر فعالية والأرخص ثمنا للولوج إلى الكتب والمعارف.

إن الكتب تعد أداة هامة لنشر العلم والمعارف، وهي تمثل - بغض النظر عن هدفنا الرامي إلى دراسة آفاق إرساء أسس متينة للتعليم مدى الحياة في بلادنا - وسيلة هامة للحفاظ على الثقافة والموروث الثقافي. وستعنى توصيات التقرير بهذه المسائل.

²³ أرقام الخزنة الوطنية بالرباط. وتشمل العناوين الصادرة كل المنشورات التي تصدر عن دار نشر في المملكة، على يد مؤلفين مغاربة أو أجانب مقيمين بالمغرب. وتشمل هذه العناوين كذلك كل أنواع الكتب (من مدرسية وشبه مدرسية وكتب أدب وكتب طبخ وغيرها).

خاتمة

رغم الخطوات المحققة، إلا أن المجتمع المغربي مازال يتوفر على ولوج محدود إلى تقنيات الإعلام والتواصل وإلى مضامين هامة على وجه الخصوص. كما أن الولوج إلى أماكن المعرفة والإعلام محدود، وممارسة القراءة تظل ضعيفة جدا.

أما ثقافة وآليات إعداد الأجيال المقبلة في الوسط المهني، وكذا نقل التجارب والمهارات بين الأجيال، فكلها أمور شبه منعدمة بالمغرب.

كما أن إعداد الأفراد ومواكبتهم من أجل أن تكون لهم حظوظ في تقاعد نشيط ومفيد أمر مازال في حاجة للتطوير. ولعل الحاجة ملحة إلى تكوينات نوعية في هذا المجال.

أهم دروس التجارب الأجنبية

إن بإمكان الباحث عن مدخل مغربي إلى التعلم مدى الحياة أن يستلهم بعض الخصائص المفيدة في التجارب الأجنبية في هذا المجال. لذلك يسعى هذا الفصل إلى توصيف وتحليل بعض النماذج. وإذا كان الجرد لا يدعي الشمول، إلا أنه يرمي إلى حصر عناصر من شأنها توضيح الرؤية أو المساعدة في تحسين مسلسل التعلم مدى الحياة في المغرب.

1. التعلم مدى الحياة في بريطانيا أو NEET: Lifelong Learning ²⁴ كسائنة مستهدفة

تتميز الهندسة المؤسسية للتعلم مدى الحياة، أو ما يعرف باسم Lifelong Learning في المملكة المتحدة، بالفصل بين الهيئات التي تتكفل على التوالي بتصور التكوين وتنفيذه وتقييم التأهيل. فالمقاربة البريطانية للتكوين ذات توجه نيوليبرالي بلا شك، غير أن المنظومة تفصل فصلا حقيقيا بين سلطات التكوين المختلفة.

أ. تعقيد نظام المصادقات

تم تبني نظام NVQ للمصادقة في ثمانينات القرن المنصرم، وهو نظام وطني للمصادقة يضمن نوعا من الوضوح في سوق التكوين. ويمكن اختصار أهم الخصائص المؤسسية للمنظومة البريطانية في خمس نقاط. فهناك أولا أن مسارات التكوين تتميز بعمليات تقييم وعمليات انتقاء للتلاميذ، هدفها ضمان نوع من الإنصاف لمختلف المستويات. وفي المقام الثاني نجد أن مجهود التكوين يتوجه صوب الإدماج في سوق الشغل، وهي وسيلة لتحسيس الشباب باكرا بالمسؤولية، ولكن بالأساس لتغذية سوق الشغل بيد عاملة مؤهلة. أما في المقام الثالث فنجد أن الإنصاف المتوخى من عمليات تقييم التلاميذ في مختلف المستويات أفضت إلى تعدد أشكال المصادقة، مما جعل من منظومة الشهادات البريطانية إحدى أكثر المنظومات تعقيدا في العالم. رابعا، يشهد التعليم الجامعي توسعا للتعليم ذي الصبغة المهنية. وخامسا وأخيرا، هناك خاصية تتمثل في التكوين المستمر في وسط الشغل، مما يبقي على نظام المصادقات داخل المقابلة.

ب. مصادقات تقوم على الكفاءات

يرمي نظام المصادقة المهنية الوطني National Vocational Qualifications، المعروف اختصارا باسم NVQ، إلى إتاحة تقييم الكفاءات والاعتراف بها، بغض النظر عن مكان التكوين ومدته و/أو طبيعته. والغاية من التأهيل هي الاستجابة لحاجات المشغلين والأفراد، وينبغي له أن يسهل الولوج إلى الشغل أو إلى تكوين تكميلي، وكذا إلى تقدم العاملين والمتعلمين.

²⁴ اختصار لعبارة معناها: «لا طالب ولا مستخدم ولا متدرب».

هناك في المملكة المتحدة أكثر من 750 مصادقة مهنية وطنية، مقترحة في الميادين الأحد عشر التي جرى تحديدها (النقل، وخدمات المقاولات وغير ذلك). ورغم أن تلك المصادقات الوطنية أقرت بطريقة مستدامة تقييما للأفراد حسب الكفاءات، وأضفت مشروعية على هذه العملية، إلا أنها لم تأت للمنظومة بالانسجام المنشود.

وقد تم إقرار نظام لنقل الأرصدة framework for achievement أو FFA، انطلاقا من 2006-2007.

أما في مجال الحكامة، فتتكون المنظومة البريطانية بالأساس من أربع هيئات. أما الأولى فهي مجلس التأهيلات والبرامج الدراسية Qualifications and Curriculum Authority أو QCA. وأما الهيئة الثانية فهي مجالس الكفاءات القطاعية sectorskillscouncils أو SSC، وتشرّف عليها وكالة تنمية الكفاءات القطاعية SectorSkillsDevelopment Agency أو SSDA. وأما الهيئة الثالثة فهي مؤسسات المصادقة AwardingBodies. وأما الهيئة الرابعة والأخيرة فتتمثل في مراكز التقييم AssessmentCentres.

أما مجلس التأهيلات والبرامج الدراسية، فتتمثل مهمته في التحقق من كون المصادقات المهنية في قطاع معين تستجيب للشروط النوعية مع بقائها شبيهة بنظيراتها. ويصادق المجلس على اقتراحات المصادقات الوطنية التي تعدها المؤسسات القطاعية وهيئات المصادقة، ويضمن نوعية ومراقبة الأنشطة التي تقوم بها هيئات المصادقة.

وأما مجالس الكفاءات القطاعية، فهي مكلفة بتحديد وتعريف وتعيين معايير الكفاءات المهنية المطبقة على عدد محدد مسبقا من الأنشطة المهنية (National Occupational Standards أو NOS).

وأما مؤسسات المصادقة، فهي مسؤولة، مع المؤسسات القطاعية، عن مناهج التقييم في المصادقات الوطنية وعن تفعيل كل مصادقة وطنية. وتعمل هذه الهيئات كذلك على تأهيل المراكز التي تسلم المصادقات الوطنية والشهادات بالوحدات.

وأخيرا مراكز التقييم، التي تتمثل مهمتها في تقييم المترشحين، الذين يتبع الكثير منهم إعدادا في إطار عملهم أو في إطار برنامج تقدمه إحدى مؤسسات التربية التكميلية Further Education College أو غيرها من مقدمي التكوينات.

وتشهد المنظومة الإنجليزية حاليا عودة قوية للتعليم، أو ما يعرف باسم New Apprenticeship. فقد وضعت الحكومة، سنة 2007، آلية هدفها التأكد من أنه ما من أحد إلا وقد تلقى، في نهاية التعليم الإلزامي، عرضا تكوينيا قبل ممت شهر ستمبر (September Guarantee). بالإضافة إلى ذلك، هناك تدابير ترمي إلى الرفع من إمكانات التكوين (14-19 Strategy). وخصوصا في الاتجاه المهني (حيث تم في 2002 اعتماد شهادة مهنية عامة للتعليم الثانوي GCSE، وتم في 2004 إطلاق برنامج Young Apprenticeship الموجه إلى الشباب ذوي 14 سنة، الذين يودون متابعة تكوين تعليمي، وإحداث 17 شهادة جديدة من المفروض أن تكون جاهزة في 2013، بهدف تطوير كفاءات عملية وأيضا معارف أساسية على ثلاثة مستويات). وهنا أيضا لم تلق هذه المبادرات انتشارا كبيرا، حيث بقيت أقرب إلى مشاريع رائدة.

واختصارا فإن النموذج البريطاني يتميز بالتوفيق بين حاجات سوق الشغل وبين إرادة تسعى لبناء نظام يضمن الحقوق الفردية والجماعية في مجال التربية والتكوين. وترمي هذه المنظومة إلى إنتاج كفاءات ميدانية مصادق عليها، ولكن في انفصال عن المعارف الأساسية الضرورية افتراضيا لاكتسابها. بيد أن تعقيد منظومة المصادقات البريطانية يضر في الواقع بالهدف الأولي المتمثل في الوضوح والشفافية، ويديم منطوق ترابعية المستويات، كالذي كان قبل ذلك مهيمنا، مما يجعل مصادقية المصادقات الوطنية لدى المقاولات، وخصوصا لدى الشباب وأسرههم، مصادقية محدودة.

2. خصوصيات التعلم مدى الحياة في كيبك

في مقاطعة كيبك الكندية، يتجسد التعلم مدى الحياة في مكونين رئيسيين اثنين، فهناك أولا منظومة تربوية وتكوينية تقودها وزارة التربية والترفيه والرياضة، ثم هناك نظام فعال للاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية، يدفع بالأجراء والعاملين إلى القيام بالمصادقة بانتظام على مكتسباتهم، وبالتالي تحيين كفاءاتهم.

أ. الخصائص الكبرى للمنظومة الكيبكية

تضطلع حكومة كيبك، حسب الدستور الكندي، بمسؤولية لا محدودة في مجالات التربية والتكوين.

وتتكون منظومة المقاطعة أساسا من عرض ما قبل مدرسي معمم، وتعليم ابتدائي وثانوي وجامعي. وتصل إلزامية الدراسة إلى سن 16 سنة، ويجاوز تحقيقها نسبة 99 بالمائة. وإذا كانت حالات الهدر المدرسي والانقطاع عن الدراسة موجودة، إلا أنها نادرة لا تتجاوز نسبتها 1 بالمائة خلال كل مسار الدراسة الإلزامية.

ويجري تتبع الدراسة الابتدائية في هذه المقاطعة الكندية الجنوبية بالفرنسية أو الإنجليزية أو حتى باللغات المحلية، واختيار لغة التعلم يبقى مفتوحا أمام المتعلم طيلة مساره الدراسي، مما يعطي للمقاطعة طابعا استثنائيا.

في مجال التكوين المهني، يتعايش القطاعان العمومي والخاص. فقد بدأت كيبك، وكندا على وجه العموم، منذ نحو عقدين من الزمن، عملية إعادة صياغة نموذجها التربوي والتكويني الوطني حسب منطوق المقاربة عبر الكفاءات APC. ويتعلق الأمر بتنظيم التعليم والتكوين المهني حسب مرجعيات المقالة. فذلك يساهم، حسب هذا المنطق، في تغذية سوق الشغل بكفاءات مناسبة ومحيية بانتظام.

يتم تنظيم التكوين المهني والتخطيط له بشراكة مع الكثير من الفاعلين، وخصوصا ممثلي القطاع الخاص، واللجان المدرسية، والإدارة العمومية لمقاطعة كيبك، ممثلة في شخص وزير التربية والترفيه والرياضة. وإضافة إلى ذلك، يشمل تصور برامج الدراسات المهنية والتقنية مراحل للتخطيط والتصور والإنتاج والتطبيق والتتبع والتقييم.

تحتل المقابلة مكانة هامة في كل المسلسل، ويتعين عليها أن تقوم بتقييم دوري للتكوينات الجارية. ومندوبو منظمات المشغلين أعضاء في اللجنة الوطنية لبرامج الدراسات المهنية والتقنية CNPEPT، التي تضم أيضا المراكز النقابية واللجان المدرسية وممثلي مؤسسات التعليم الخصوصي، وهي تضطلع بدور هام لدى الوزارة، بحكم أنها تصدر آراء تخص كل المسائل المتعلقة بالرهانات الكبرى للتكوين المهني والتقني، وكذا حول التوجهات والتطورات المتعلقة بعرض الخدمات.

ب. تعلم مدى الحياة قائم على الاعتراف بالمكتسبات والكفاءات

تمثل تربية البالغين والتكوين المستمر مكونين رئيسيين من مكونات التعلم مدى الحياة في مقاطعة كيبك. فالقوانين والتتظيمات تتيح لكل فرد في المقاطعة القيام بالمصادقة المنتظمة على تجربته وكفاءاته المكتسبة. ويدعم هذا النظام ملف الاعتراف بالمكتسبات والكفاءات التي يمكن أن تكون مُحصلة أو مكتسبة في الوسط المدرسي في كيبك أو في بلد أجنبي، أو مكتسبة في وسط الشغل أو في الحياة بوجه عام. وعلى سبيل المثال فقد استطاع ما مجموعه 6039 بالغاً، سنة 2009، الاستفادة من خدمات الاعتراف بالمكتسبات والكفاءات، في علاقة مع برامج التكوين المهني والتقني.

وتستثمر مقاطعة كيبك كثيراً منذ 2005 في هذه المنظومة الخاصة بالاعتراف بالتجارب الشخصية، في كل جهات المقاطعة، وتخصص له قرابة مليار دولار سنوياً. وترمي المنظومة إلى ضمان ولوج الساكنة البالغة إلى هذه الخدمات الخاصة بالاعتراف الرسمي، لتمكينها من ولوج سوق الشغل أو متابعة دراستها. ويمكن منح تمويل نوعي للتكوينات التكميلية التي تطالب بها أحياناً الهيئات المهنية، وذلك على أساس دراسة ملف يجري تقديمه. وتلك طريقة لدفع البالغين إلى التحيين المنتظم لكفاءاتهم، وبالتالي تتمين مبادراتهم.

3 قوة المنظومة اليابانية: زواج مثمر بين "التقاليد" الوطنية والحداثة الغربية

جرى منذ ستينات وسبعينات القرن المنصرم نوع من التوزيع التدريجي للأدوار بين المدرسة والمقابلة في اليابان. فالنظام التربوي يتكفل بالتعليم النظري حتى مستوى البكالوريا، بالنسبة إلى غالبية اليابانيين، ثم تنتقل المسؤولية إلى المقابلة، التي تتكفل حينها بتعليم الصنعة أو المهنة لأجرائها.

وتتميز المنظومة التربوية هناك بخاصيتين رئيسيتين. أما الأولى فهي انتظام الحركات المدرسية، وهو انتظام ملحوظ في المنظومة حتى نهاية الدراسة الإلزامية (9 سنوات من التعليم الإلزامي). أما حالات الهدر والانقطاع، التي تعود في غالبها إلى تكرار القسم، فهي في حكم المنعدمة. وبالتالي يمكن القول إن الإدماج الاجتماعي عبر التربية يقوم على أساس مسار دراسي لا يتخلله فشل. في المقام الثاني نجد أن المدارس والمؤسسات الخاصة إلا بما نسبته 1 بالمائة من مجموع أعداد التلاميذ خلال المرحلة الابتدائية، لترتفع نسبة من تتكفل بهم بعد ذلك إلى ما يناهز ربع أعدادهم خلال المرحلة الثانوية، وهي النسبة التي تنتقل إلى أكثر من 75 بالمائة من الطلبة في التعليم العالي، الذي يعتبر مكلفاً في اليابان.

أ. علاقة وثيقة بين التكوين المستمر عبر الممارسة ومناصب الشغل

تبدأ العلاقة بين عالم الشغل والتربية الوطنية باكرا جدا في اليابان. فتوزيع الأدوار بين مؤسسات التربية الوطنية والمقاولات توزيع واضح، حيث تتولى المؤسسة التعليمية خلال سنوات التمدرس الإلزامي وفي المرحلة الثانوية أمر تلقين التعليم النظري، على حين تتكفل المقاول بالجزء الأهم من التكوين المهني. غير أن البلاد بدأت تشهد منذ بضع سنين نوعا من التوجه إلى المهنية في التعليم الثانوي، وذلك على الخصوص عبر إدراج مسالك تقنية، شبيهة بالباكلوريا المهنية.

ولا بد من أن نضيف أن اليابان يعد، من بين الدول المتقدمة، الدولة التي تعاني أقل من غيرها من بطالة الشباب في تنظيم سوق الشغل، وذلك على الخصوص بفضل هذه العلاقة الوثيقة بين التربية من جهة والمشغلين من جهة أخرى. ففقود ما قبل التشغيل في هذه البلاد ممأسسة عبر اتفاقات شبه عمومية بين المقاول والمؤسسات الدراسية انطلاقا من الثانوية، كل ذلك تحت إشراف ومراقبة وزارة الشغل.

ب. تعليم مدى الحياة يرتكز على منطقتي (الأقدمية)

يقتضي فهم مجهود التكوين داخل المقاول اليابانية الإحاطة به في مجموع سياقه الوطني. فقدرة المقاولات اليابانية على استلام المشغل من المدرسة باكرا، وعلى الاستثمار المكثف في تكوين الأجراء، تجد تفسيرها في التعاقد الاجتماعي المعروف باسم NenKo، وهو تعبير من كلمتين يابانيتين تعنيان "عدد سنوات التجربة". ويحيل هذا الأمر على نظام اجتماعي لتدبير الأقدمية، يقوم في حقيقة أمره على الثقة بين المقاول والأجير، توأكب فلسفة "العمل مدى الحياة" الشائعة جدا في اليابان. وهذا يمكن المقاول من "استرجاع استثمارها" على المدى البعيد، مع التأكد من عدم إضاعة أجبرها لصالح مقاوله أخرى.

النظام الثنائي أو نظام "صنع في ألمانيا"

4

إن منظومة التعلم طيلة الحياة الألمانية تسترعي الكثير من الاهتمام، وخصوصا في المغرب، وتستثير كثيرا من الاهتمام خلال اللقاءات العلمية وأثناء النقاشات مع أصحاب القرار العموميين.

أ. الخصائص المؤسسية للنموذج الألماني؛ نظام ثلاثي للمفاوضات

يعود الاهتمام الذي يثيره النموذج الألماني بالأساس إلى القوة الصناعية العالمية للبلاد. بعد ذلك تأتي عناصر أخرى تجعل من هذا النموذج الألماني²⁵ الشهير نوعا من الاستثناء وسط باقي النماذج الوطنية.

²⁵ الذي نجده تحت أشكال مشابهة في النمسا وسويسرا.

وترجع خصوصيات هذا النموذج بالدرجة الأولى إلى توجيه مبكر للشباب، انطلاقاً من 11 سنة. يأتي بعد ذلك دور تناوب إلزامي بين المدرسة والمقولة، داخل نظام تربوي فيدرالي. وفي المقام الثالث، التفاوض على قوانين التكوين في الفروع المهنية، وتقييم المكتسبات في إطار الغرف التجارية والصناعية. كما يتم التفاوض على مقاعد التعلم وتمويل التكوين. ثم بعد ذلك العلاقة الوثيقة بين التكوين المهني وأسواق الشغل. وأخيراً، تنوع التكوين المستمر، الذي يغطي في آن واحد التكوين المهني للمتعلمين وتدبير الكفاءات.

أما في مجال الحكامة فإن المنظومة الألمانية لها أيضاً خصائص تميزها. فالتاريخ الاجتماعي حاضر بقوة، وحضوره يظهر هنا في الدور الذي تضطلع به النقابات العمالية في كل مراحل التكوين، وهو ما يمثل الخاصية البنيوية الرئيسة للمنظومة، المتجسدة في دور التفاوض على قوانين التكوين داخل المقاولات.

ب. النظام الثنائي

تستقبل المدرسة المهنية - أو ما يعرف باسم Berufsschule - الشباب وتوفر لهم على الأقل 12 ساعة من الدراسة في الأسبوع، 8 منها مخصصة للمواد المهنية، و4 للمواد العامة. وإضافة إلى ذلك، هناك ساعات مخصصة لتعليم اللغات الأجنبية، حسب أهمية اللغة المعنية بالنسبة إلى المهنة.

تتجسد الثنائية بين المدرسة والتكوين المهني في المكانة التي يحتلها تكوين المتعلمين في المقولة، بالنظر إلى القوانين التنظيمية للتكوين المهني داخل المقولة. فالوصي هو دائماً عامل آخر، وتكون هنا، في داخل المقولة (انطلاقاً من حجم معين) لجنة خاصة بهذا النظام.

وتشهد أنماط تمويل التكوين في ألمانيا بالدور الهام الذي تضطلع به المقولة. ففي سنة 2005، بلغ تمويل التكوين المهني من قبل المقاولات ما مجموعه 27.7 مليار يورو، ساهمت فيها الدولة الفيدرالية والمقاطعات بما مجموعه 6.8 مليار يورو، والوكالة الفيدرالية للتشغيل BA بما قدره 4.5 مليار يورو. على أن المقاولات تستطيع في مقابل ذلك الاستفادة من هذا النظام، وذلك بفضل الإنتاج الذي يأتي على يد المتعلمين، ومن ذلك مثلاً أن شركة Bosch كانت في 2010 تقدر أرباحها الصافية عن كل متعلم بثلاث أضعاف تكلفة التكوين.

ج. علاقة وثيقة بأسواق الشغل المهني

يرمي النظام الثنائي الألماني إلى تكوين هويات مهنية، مع وحدة التكوين، وغياب منطلق المستويات، ويُحمل المصادقة في ألمانيا على محمل "قانون مهني". فالشهادة تعطي للمتعلم وضعياً قانونية، وهي وضعياً معترف بها في التعاقد الجماعي.

غير أن منظومة التكوين المهني في ألمانيا تواجه عجزاً بنيوياً في مقاعد التعلم، ويتعين عليها بالتالي إيجاد سبيل لتحفيز إرادة المقاولات في تكوين الشباب، ومحاربة أوجه اللامساواة الناجمة عن النوع وعن الأصول العرقية، وأخيراً الربط ربطاً أمثل بين الأسواق المهنية والتكوين.

تحاول إيطاليا اليوم، من خلال نظام التكوين مدى الحياة FTLV، بناء تكوينات يكون هدفها إعطاء الأولوية لإدماج الشباب في عالم الشغل.

أ. الجهوية بصفاتها رافعة تنظيمية

يعد النموذج التربوي والتكويني الإيطالي مثيرا للاهتمام من أوجه عدة، وخصوصا حكمة المنظومة وإعداد التكوينات، ثم وجود بنيات لمحاربة الإقصاء الاجتماعي. غير أن التكوين مدى الحياة يعد كذلك أداة لتوفير الموارد للصناعة الإيطالية، التي بقيت رغم الأزمة تحتل مكانة هامة في العالم. والنموذج الإيطالي يعنينا في المغرب لأنه يتوزعه الهدفان ذاتهما، أي تحقيق الفعالية الاقتصادية ومحاربة الإقصاء الاجتماعي.

ب. عناصر حكمة التكوين مدى الحياة في إيطاليا

يرجع أمر تدبير التربية في إيطاليا إلى الدولة وحكومتها المركزية (المجلس)، أما التكوين مدى الحياة فيدبر بصفة كاملة من قبل الجهات الإيطالية العشرين، في حين تكتفي الحكومة المركزية بتقييم عمل آليات المنظومة والتنسيق بينها.

تم توجيه التكوين مدى الحياة في 1996 صوب التجديد وخلق المقاولات، من خلال "الاتفاقية من أجل العمل" Accordo Per il Lavoro. وقد جرى من يومها فتح ورش في مجال التكوين المهني، استفاد من توافق هام، تجسد في "المعاهدة الاجتماعية للتنمية والشغل، Patto Sociale per Losviluppo e l'Occupazione، التي تم إبرامها بين الدولة والشركاء الاجتماعيين، والتي رفعت سن التمدرس الإلزامي في البلاد إلى 18 سنة، ورمت بالخصوص إلى إضفاء طابع مهني على التعليم العالي.

ج. التعلم والتكوين المستمر

التعلم في إيطاليا موجه إلى الشباب ما بين 15 و29 سنة، وهو يدخل في إطار التمدرس الإلزامي لأقل من 18 سنة.

تتبع المتعلم بالتناوب فترات في مركز التكوين المهني، بمعدل 120 ساعة في السنة على الأقل، ويتعلم في المقابلة في إطار عقد عمل خاص، يمتد على فترة تتراوح بين 18 شهرا و4 سنوات، حسب السن والمستوى الذي بلغه المتعلم. وقد ضمت المنظومة في 2002، ما مجموعه 97.000 متعلم.

يتم تمويل التكوين المهني في وضعية الشغل من الموارد العمومية والجماعية، مثل الصندوق الاجتماعي الأوربي، وهي موارد يتم نقلها إلى الجهات في حدود ثلث المساهمات التي تدفعها المقاولات برسم التأمين على البطالة (0.3 بالمائة من كتلة الأجور). والقوانين الإيطالية تعترف للعاملين، منذ سنة

2000، بالحق في التكوين مدى الحياة، في إطار مخططات التكوين المتفاوض عليها مع الشركاء الاجتماعيين أو التي تطلق بمبادرة منهم.

أ. المركز الوطني للتعليم عن بعد

تقدم التربية الوطنية في فرنسا، من خلال المركز الوطني للتعليم عن بعد Cned، تكوينات عن بعد تمتد من المرحلة ما قبل المدرسية إلى مستوى البكالوريا. وهي أشكال من التعليم موجهة للتلاميذ الذين لم يستطيعوا مواصلة تعليم "تقليدي". كما يوفر المركز كذلك إمكانية متابعة أصناف من التعلم أكثر تخصصاً، مما يتيح للفرد التكون مدى الحياة.

والمركز حاضر على إنترنت منذ 1997، وهو يقترح مضامين تكوينات وخدمات على الخط، استكمالاً لباقي الأدوات البيداغوجية. ويضم الحي الجامعي الإلكتروني 300 فضاء للتكوين والإيضاح، يضمها منطق الاستمرارية التربوية: من المدرسة الابتدائية إلى الإعدادية والثانوية، فالجامعة الرقمية الموضوعاتية، فالإعداد للمباريات (مثل مباراة التوظيف في الوظيفة العمومية)، فالتكوين في مختلف المهن. ويستقبل موقع المركز الوطني للتعليم عن بعد 5 ملايين زائر في السنة. من جهة أخرى، ينتج المركز وثائق رقمية وسمعية-بصرية تواكب تكويناته، غير أنها تكون أيضاً في الغالب مفتوحة الولوج كمنتجات حرة.

ب. المعهد الوطني للفنون والمهن

المعهد الوطني للفنون والمهن Cnam عبارة عن مؤسسة عمومية للدولة الفرنسية، ذات طابع علمي وثقافي ومهني، تتمتع بوضعية "مؤسسة كبرى". وهي موضوعة تحت إشراف الوزارة المكلفة بالتعليم العالي، ولها ثلاث مهام:

• التكوين مدى الحياة؛

• البحث التكنولوجي والتجديد؛

• نشر الثقافة العلمية والتقنية.

والمعهد موجه للتكوين مدى الحياة، ويرمي إلى تزويد الجميع بالوسائل اللازمة للتكون في كل فترة من فترات المسار المهني وحسب المشاريع الخاصة بكل فرد. وهو يقترح تكوينات حسب الطلب، في إطار مناهج متعددة التخصصات، وتكوينات تصادق عليها شهادات: الدبلوم الجامعي التقني، والتكوين بالتناوب، وعدد من شهادات الدولة أو المؤسسة، وصفات وشهادات مسجلة في الجدول الوطني للشهادات المهنية، وشهادات من نوع باكوريا+2 إلى باكوريا+8، مروراً بالنمط إجازة-مستر-دكتوراه. وهناك حوالي 1500 تكوين من هذه الشاكلة يجري اقتراحها وتنظيمها في قروض أوروبية ECTS.

وتضم شبكة المعهد 88000 مسجلاً في فرنسا وحول العالم. وهناك مستمع بين كل عشرة مستمعين يستفيد من تكوين عن بعد، بفضل تقنيات الإعلام والتواصل، وذلك من خلال القاعدة البيداغوجية Pleiad.

في نهاية هذا التوصيف غير الشامل لهذه النماذج الوطنية الأجنبية في التعلم والتربية وأحيانا التكوين مدى الحياة، يمكن استخلاص بعض الدروس والعبر:

• يجب أن يستلهم تنظيم التكوين لفائدة البالغين في المغرب الطريقة التي ينظم بها التكوين المستمر في مقاطعة كيبيك، وخصوصا في الجانب المتعلق بالاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية. كما أن المنظومة البريطانية للمصادقة على تلك المكتسبات وحكامتها تعد أيضا عناصر تستحق الاهتمام. هذا العامل حاسم، كما تشير إلى ذلك منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE. بما أنه الرافعة الكبرى للتعلم مدى الحياة. فقد أشارت المنظمة بهذا الصدد إلى أن المنظومات الوطنية للتأهيل والمصادقة على التعلّمات غير النظامية، هي بمثابة آليات تستعملها العديد من الدول لتحفيز البالغين على التكوين وتفعيل أنظمة للتعلم مدى الحياة تكون أكثر فعالية وانفتاحا (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2003، ص. 88):

• كما أن هناك سبيلا ممكنا آخر يتمثل في إضفاء صبغة مهنية على أصناف التعليم انطلاقا من سن مبكرة كما هو الحال في ألمانيا. وينتظم هذا التوجيه المبكر حول مبادئ رئيسيين، أولهما أن المجتمع الألماني يقبله اجتماعيا، وبهذا الصدد فقد تكون هناك بالنسبة إلى مجتمعنا أوجه شبه مع نموذجنا التقليدي في التعلم بالممارسة، والثاني أن تكوين الشباب هذا، الذي يتم في المقاولات الكبرى في ألمانيا، يخضع كليا في تسييره للنقابات العمالية، خصوصا عبر نظام مبني على الرعاية؛

• كما أن التركيز على المدرسة الابتدائية كان موضوعا لعدة نقاشات خلال أشغال المجلس، وخصوصا حول النموذج الفنلندي، الذي يمثل بدوره نمودجا صائبا يمكن اعتماده. فنتائج الأبحاث والتحقيقات الدولية تبين بالفعل أن الأطفال في الدول الاسكندنافية، وخصوصا منها فنلندا، يقضون وقتا أقل في أنشطة تعلم المضامين، بالمعنى التقليدي، خلال سنوات الابتدائي، مع أنهم يعدون من بين أفضل التلاميذ في الاختبارات الدولية. كما أن انفتاح الأطفال واجتيازهم لمسار دراسي لا فشل فيه، كما هو الحال في اليابان، يعتبر شرطا أساسيا للحصول على يافعين وبالغين قادرين على تملك الأنشطة التعليمية، بما يؤهلهم بعد ذلك للقيام بتعلم ذاتي مدى الحياة. وبالتالي فإن الاحتفاظ بالتلاميذ في المدرسة يمثل الحل السريع العاجل الذي على بلادنا أن تفكر فيه، يضاف إلى ذلك ما ينبغي العمل عليه أيضا من تحسين للمضامين التربوية ومناهج التعلم في السلك الابتدائي؛

- كما أن من السبل التي تستحق التأمل ما انتهجته تركيا من وضع نظام/إعلام صائب وفعال، ذلك أن مثل هذا النظام يتيح تتبع أنشطة التعلم لكل طلبة وكل تلاميذ البلاد، ويتيح فوق ذلك القيام بتقييمات دورية صائبة لنتائج عمل المنظومة.؛
- وأخيرا فإن الهندسة المؤسسية للتكوين مدى الحياة في إيطاليا يمكن أن تمثل بدورها سبيلا نحو تصور منظومة جديدة للتكوين المهني في بلادنا. كما أن الجهوية المتقدمة من شأنها أن تتيح تحسين مردود التكوين المهني الموجه إلى خريجينا المؤهلين.

السبل الممكنة لمقاربة مغربية للتعلم مدى الحياة

1 الترسخ في الواقع الوطني

لقد قام المجلس بمحاولة رسم صورة عامة للتعلم مدى الحياة في المغرب، دون ادعاء تغطية شاملة للآليات الموجودة. وسيحاول المجلس في هذا القسم الأخير صياغة مجموعة من التوصيات والاقتراحات التي تبدو هامة، من أجل أن يصبح التعلم مدى الحياة واقعا حقيقيا في بلادنا.

جاءت هذه الاقتراحات ثمرة لعمل جماعي لأعضاء المجلس. وقد كانت النقاشات التي واكبت مختلف الأشغال، وخصوصا أثناء جلسات الاستماع، مصدر إلهام لهذا التقرير، بفضل مساهمة غنية ومتعددة. كما ساهمت المبادلات مع فعاليات المنظومة، في تعددها وتنوعها، في فهم أمثل لخصوصيات العرض الحالي للتكوينات المختلفة لكل مراحل العمر في بلادنا.

واعتبارا للمشاكل البنوية التي يعانيها قطاعا التربية والتكوين، حرص المجلس على مراعاة الحقائق والإكراهات، وصياغة اقتراحات عملية تتضمن، قدر ما أمكن ذلك، طرقا للتطبيق في السياق المغربي.

2 مبدأ التقييم: الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة

لا تدعي توصياتنا هذه تقديم حل شامل ونهائي للمشاكل التي يعانيها القطاع، وخصوصا للمشاكل البنوية المعروفة للمسارات النظامية للتعلم مدى الحياة، غير أنها تطمح إلى تقديم إضاءة جديدة لهذه الإشكاليات.

لم يعد من الممكن العرض اليوم لمسائل التعلم والتكوين دون اعتبار الإمكانات الهائلة التي توفرها التكنولوجيات الحديثة. فقد قلبت هذه التكنولوجيات شروط الولوج إلى المعارف ونشرها وبلورتها. ومن ثمة فإنها تمثل فرصة للتغلب على العوائق البشرية والاقتصادية واللوجستية التي تعانها البلدان السائرة في طريق النمو، ومنها على الخصوص المغرب. والتحدي القائم متعدد: فهو يتمثل في وقت واحد في محاربة النسب المرتفعة من الأمية ومن التخلي المدرسي، وتوفير تكوين مهني للجميع، وإتاحة الرفع من تنافسية المقاولات من خلال التكوين المستمر. من ثمة سعي المجلس إلى تأسيس المقاربة المغربية للتعلم مدى الحياة حول مبدأ للتجديد، يتمثل في تحقيق الاستفادة القصوى من تقنيات الإعلام والاتصال، من خلال استغلال التطور الهام نسبيا لصناعة تقنيات الإعلام والتواصل في بلادنا.

يرتبط المحور الأكبر، الذي سعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إلى إضاءته إضاءة جديدة، بالمحفزات الضرورية، القادرة على تشجيع الرغبة في التعلم لدى المغاربة، رغم نقص العرض ورغم ضعف الوسائل اللازمة للانتقال إلى فعل التعلم.

وستجتهد التوصيات الواردة أدناه قدر الإمكان في تقديم حلول ممكنة التطبيق لهذه المسألة: كيف السبيل إلى بث الرغبة لدى المواطنين جميعا وتوفير الوسائل لهم للتكوين والتعلم في كل مراحل العمر رغم ضعف العرض وعجز الآليات الموجودة؟ وتتنظم الاقتراحات والتدابير المذكورة حول خمسة محاور للتدخل بالنسبة للتعلم مدى الحياة، بحيث يضم كل واحد من المجالات، المحددة بهذه الطريقة، مجموعة من الاقتراحات والتدابير.



أ. توصيات للمجال المهني: تثمين التعلم والخبرة المهنية.

لما كان نظام المصادقة أو الاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية RAE حديث بإرسائه في الدول المتقدمة، فإنه لا يضطلع فيها إلا بدور ثانوي بالنسبة إلى النماذج التقليدية في مجال التأهيل. أما في المغرب، فإن بإمكان هذا النظام أن يحتل مكانا أكثر أهمية. فمعلوم أن قطاعات واسعة من النشاط في المغرب تعتمد اعتمادا كلياً على التكوين الذاتي والتعلم الذاتي والتعلم عبر الممارسة.

الاقتراح 1: الاعتراف بمكتسبات التجربة

يرى المجلس أن جهود التكوين الذاتي والتعلم الذاتي والتعلم عبر الممارسة تستحق أن تُدعم وأن تُهيكل، وأن يتم الاعتراف بها عبر مسطرة للاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية في مختلف المستويات، لجعلها رافعة للمسار المهني وعنصرا محفزا على عقلنة العمل وتنظيمه. وهذا إذ يتيح للأجير الحصول على اعتراف بكفاءاته، يمثل في الآن ذاته تحفيزا للأفراد على الانتقال من العمل غير المهيكل إلى النشاط المهيكل.

ومن شأن برامج الاعتراف بمكتسبات التجربة أن تثنى الكفاءات المكتسبة، فتخرج الأفراد بالتالي من الأنشطة ضعيفة الإنتاجية التي يحصرون أنفسهم فيها، وتعطيهم الوسائل الضرورية ليصبحوا أفضل إنتاجا، وتوفر لهم إمكانية التقدم على المستوى الاجتماعي.

لذلك يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتطوير هذا النظام في المغرب، مع الحرص في المقام الأول على التأكد مما يلي:

■ أن تكون الشهادات الجديدة، التي سيتم إحداثها بموجب مسلسل الاعتراف بالمكتسبات، معترفا بها بصفتها شهادات وطنية، تتم معادلتها بالشهادات المحصل عليها من خلال التكوين المهني الأولي؛

■ وأن يخضع تسليم شهادات الاعتراف بمكتسبات التجربة لقواعد بسيطة وموضوعية، وأن يركز بالأساس على مظهرين اثنين:

- التمكن من المهنة أو الوظيفة التي تم فيها اكتساب التجربة؛
- تقييم درجة التمكن من القراءة والكتابة ومن أساسيات الحساب.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مقتنع تمام الاقتناع بأن الاعتراف بمكتسبات التجربة سيساهم في خلق دائرة حميدة ومهيكلية، تتيح الجمع بين التفتح الشخصي للفرد وبين تقدم وضعيته الاقتصادية والاجتماعية، من خلال مخطط لتدبير المسار المهني مبني حول مرجعية للمهن، وتدبير أمثل للموارد البشرية من قبل المقاول.

ويبقى من الضروري، لإنجاح هذا المسلسل، أن تُشرك فيه الجمعيات والغرف المهنية والشركاء الاجتماعيون.

الاقتراح 2: النهوض بالتكوين المستمر

يمثل التكوين في وسط الشغل أحد التحديات الرئيسية للعقد القادم، حيث يلاحظ اليوم أن معظم الأجراء لا يستقرون في مهنة واحدة ولا في مقاول واحدة. وقد كان في ظهور مجتمع المعرفة والابتكار ما زاد من ضرورة أن يكون هناك تداخل أكبر بين الوقت المخصص للتكوين والوقت المخصص للنشاط المهني.

وفي هذا السياق، أصبح تعزيز وتطوير التكوين داخل الشركات أمراً ضرورياً، لأنه يساعد على تعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية للنسيج الاقتصادي، ولأنه يمثل عنصراً حاسماً لتأمين المسار الوظيفي والرفقي الاجتماعي.

في هذا الصدد، يوصي المجلس، بخصوص القطاع الخاص، بما يلي:

- رسم سياسة إرادية لتوعية المقاولات الصغرى والمتوسطة بأهمية التكوين في وسط الشغل؛
- تنفيذ التدابير المناسبة لتحقيق العدد المستهدف من المستفيدين من التكوين المستمر، الذي حدده الميثاق الوطني للتربية والتكوين بنسبة 20% سنوياً من الموظفين المصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي²⁶؛
- تفعيل الحق في التكوين المستمر وفي الإجازة التكوينية، كما تنص على ذلك مدونة الشغل (الفصل 23)²⁷؛
- إصلاح النظام الحالي لعقود التكوين الخاصة من خلال تبسيط الإجراءات وإنشاء هيكل مرنة ومحفزة للمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تبسيط المساطر بالنسبة للمقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة، وتمكينها من ولوج مسهل إلى عقود التكوين الخاصة، مع مراعاة قدراتها المالية، وخصوصاً من خلال إقرار نظام للأداء للطرف الثالث المؤدي؛
- تطوير برمجة مشتركة في مجال التكوين المستمر، موجهة إلى المقاولات الصغيرة جداً والمقاولات الصغرى والمتوسطة؛
- تشجيع الجامعات والمدارس الكبرى على المشاركة بنشاط وزيادة عروضها كماً ونوعاً في مجال أنشطة التكوين المستمر.

أما بخصوص الإدارة العمومية، فإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوصي بما يلي:

- إنعاش التكوين المستمر والترويج له داخل كل مكونات الدولة؛
- إطلاق عملية إصلاح التكوين المستمر لأطر وأعاون الدولة، مع تخصيص ميزانية لهذا الغرض تعادل 1 بالمائة من كتلة الأجور، عوض 0.3 حالياً.

الاقتراح 3: إحداث هيئة وطنية للتكوين المستمر والاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية

²⁶ تم تحقيق 7 بالمائة في 2011

²⁷ «للأجراء الحق في الاستفادة من برامج لمحاربة الأمية والتكوين المستمر. ويتم تحديد شروط وطرق الاستفادة من هذه التكوينات بموجب نصوص قانونية.»

يوصي المجلس بإحداث هيئة وطنية، مكلفة بتدبير التكوين المستمر ونظام الاعتراف بمكتسبات الخبرة المهنية. وسوف تعتمد هذه الهيئة على تسيير إداري ثلاثي التركيبية، تتمثل أهدافها الرئيسية في ما يلي:

- إنعاش التكوين المستمر أثناء الشغل؛
- ضمان يقظة في ما يخص تطور المهن والكفاءات في سوق الشغل، ووضع خارطة لها وللحاجيات؛
- المصادقة على مكتسبات الخبرة المهنية؛
- تنظيم التكوين المستمر في وسط الشغل؛
- تدبير النسبة (المحددة حاليا في 30%) من مداخيل الضريبة على التكوين المهني، المخصصة للتكوين المستمر.

ب . توصيات خاصة بمجال الوقت الثالث: تحسين القرب في التعلم وتحسين الكفاءات

إن من شأن التعلم مدى الحياة، وبغض النظر عن أهدافه الاجتماعية والثقافية، أن يساهم في التنمية المنتجة في المغرب. فمنذ عقدين من الزمن، دفع قدوم مرحلة جديدة من اقتصاد المعرفة بالحكومات إلى التأقلم والرفع لمؤهلات وكفاءات المواطنين جميعا. أما اليوم فقد دخلنا في مرحلة جديدة في مجال الابتكار، تتحكم في رسم توجهات السياسات الاقتصادية للدول. فهناك تغيرات كبرى متوالية وسريعة في الأنظمة التقنية وسلاسل الإنتاج والأسواق، تحدث أثرا كبيرا في أغلب الآليات الاقتصادية، وتؤثر تأثيرا عميقا في استراتيجية المقاولات.. وقد تكون تلك التغيرات حافلة بالمخاطر حين تززع استقرار المقاولات الكبرى وقطاعات وفروعا كاملة من الإنتاج. غير أنها تمثل كذلك فرصا للبلدان الصاعدة، التي بإمكانها الاستفادة من هذا "التوزيع الجديد للأوراق" لخلق مكان لها في الاقتصاد العالمي، عبر ابتداء مهن جديدة أو أنشطة جديدة.

ولنشر بهذا الصدد إلى أن التغييرات المذكورة، بفضل الانتشار العالمي لتقنيات الإعلام والاتصال، تمس أنماط الاستهلاك والحياة المنزلية والثقافية بالقدر الذي تمس به آليات الإنتاج. ويمكن أن نذكر هنا على سبيل المثال نزع الصبغة المادية عن المرافق العمومية (انظر تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول المرافق العمومية)، والصحة في محل الإقامة، والأشكال الجديدة من نقل المعارف وما إلى ذلك.

والتعلم مدى الحياة لا يرمى منه فحسب إلى النهوض بالشغل عبر التأهيل، بل إن من شأنه أن يتيح كذلك التأقلم المستمر للمجتمع كله مع التغييرات المذكورة، وخصوصا عبر حث الأفراد على بذل جهود من أجل تعليم أنفسهم. ومن أجل ذلك ينبغي التعليم مدى الحياة أن يوفر للجميع إمكانية اندماج أمثل في الحياة العمومية المدنية أو الاقتصادية.

الاقتراح 4: تسهيل وتعميم الولوج إلى الشبكة العنكبوتية

يرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن الشبكة العنكبوتية تجل الولوج إلى عرض التكوين أسهل، مما يشجع على اتخاذ موقف إيجابي من التعلم مدى الحياة. فبفضلها يمكن للمتعلمين الذين يعانون الإعاقة أو المقيمين في مناطق نائية وفقيرة أن يستفيدوا من فرص أوفر للتعلم.

وفي هذا الإطار يوصي المجلس بتعميم خدمة الإنترنت من خلال:

- إطلاق عرض للولوج مدعوم من قبل الدولة، لجعل أسعار الولوج بالنسبة للمستعملين، وخصوصا في العالم القروي، أسعارا رمزية؛
- تحسين مضمون المواقع الوطنية: من متاحف افتراضية، ومكتبات افتراضية، وموسوعات على الخط؛
- تحسين المواقع التربوية ومواقع الخدمات العمومية الرئيسية، وخصوصا بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من إعاقة، وبخاصة الإعاقة البصرية، في سعي إلى تحقيق المساواة.

الاقتراح 5: إنشاء جامعة افتراضية وطنية

يوصي المجلس بالإكثار من التكوينات عن بعد داخل الجامعات والمدارس الكبرى، وهي تكوينات يمكن أن تحظى في المدى المنظور باعتراف ومصادقة الدولة. وقد يعوض التكوين عن بعد ضعف القدرة الاستيعابية للجامعات في المغرب.

ويدعو المجلس هيئة رؤساء الجامعات وهيئة مديري المدارس العليا إلى التعاون فيما بينهما، لإطلاق مشروع مندمج لجامعة افتراضية وطنية، على غرار الجامعة الافتراضية الكندية وجامعة التكوين عن بعد تيوك مثلا. ويمكن في هذا الصدد استلهم أفضل التجارب والمعايير. ومن شأن هذا التعاون أن يفضي إلى إعداد هندسة بيداغوجية خاصة بآليات التكوين الإلكتروني عن بعد، ووضع مجزوءات ووحدات تكوين عن بعد تستجيب لحاجيات محددة ومضبوطة، وإلى تحديد طرائق نشرها والوسائل الضرورية لتفعيلها.

ويؤكد المجلس أن مجزوءات التكوين يجب أن تتوجه إلى جمهور عريض تحدوه الرغبة في اكتساب المعارف وتطوير الكفايات المتنوعة مدى الحياة، وأيضا إلى المواطنين الذين لا يمكنهم الالتحاق بمؤسسة تعليم عال لمتابعة تعليم وفق الطريقة التقليدية. يتعلق الأمر بالفئات الآتية: الشباب بالوسط القروي وفي المناطق النائية، والأشخاص في وضعية إعاقة، والمغاربة المقيمون في الخارج، والسجناء، والأجراء الذين يرغبون في تطوير قدراتهم الشخصية أو المهنية، والأشخاص المتقدمون في السن الراغبون في تكوين أنفسهم أو إعادة التكوين.

هكذا تصبح التكوينات في متناول الجميع، مما سيمكن من متابعة الدراسة بطريقة مرنة، بالموازاة مع العمل أو الأنشطة الأخرى التي يمارسها المسجلون في التكوين. ويمكن استقبال هؤلاء في فضاء

الجامعات أو المدارس الكبرى العمومية أو الخاصة، في أوقات الفراغ، للاستفادة من دروس الدعم أو لاجتياز الامتحانات المقررة في إطار التكوين الإسهادي. ويمكن أيضا أن يستفيدوا من دعم إضافي عبر التبادل مع زملائهم ومع المرافقين عبر فضاءات افتراضية مخصصة لهذا الغرض.

وبالإمكان تعزيز هيئة الأساتذة والمسؤولين عن التأطير عن طريق الاستفادة من الأطر المتقاعدة الذي يكلفون بتقديم الاستشارة البيداغوجية والتوجيه وتعزيز مكاسب المتعلمين. ويتعين أن تستفيد هيئة التدريس هذه من تكوين في مجال إعداد محتويات تقدم للمستفيدين عن بعد.

اقتراح 5 مكرر: تعزيز عرض التعلم عن طريق تقنيات الإعلام والاتصال

يوصي المجلس بتقديم عرض متنوع عبر الأنترنت. ويمكن بناء هذا التكوين وفق نماذج متعددة، خاصة عبر الدروس الافتراضية المفتوحة في وجه الجمهور العريض، أو الدروس الافتراضية المفتوحة، أو الحوامل التربوية والبيداغوجية المفتوحة.

وفي هذا الصدد، يوصي المجلس بإلحاح أن يطور نموذج مغربي في مجال الدروس الافتراضية المفتوحة، ويدعو مختلف مكونات المجتمع إلى المشاركة في هذه العملية، ويدعو إلى:

- بناء شكل من التعلم التشاركي مدى الحياة، وهو شكل يمكن الخروج به من تحليل مشترك للحاجة إلى مواكبة مستعملي الإنترنت، وخاصة المدرسون؛
 - تطوير قدرات تعليمية على الشبكة لفائدة مستعملي الإنترنت، ومساعدتهم على خلق محيط شخصي للتعلم؛
 - نشر مجموعة من التعلّمات والدروس على الإنترنت، مما من شأنه أن يرسم مسارات تعليمية نظرية وعملية؛
 - تشجيع تبادل المعارف والتجارب بين المشاركين في تلك الدروس المفتوحة الموسعة، من أجل تكوين أفكارهم ومشاريعهم الخاصة، بالاعتماد على مصادر تربوية حرة؛
 - توزيع التعلّمات حسب الموضوعات المختلفة. ويمكن أن يتكفل متطوعون وخبراء في الميدان المعني بتنشيط المحتوى.
- كما يوصي المجلس كذلك بتطوير نظام OpenCourseWare، عبر وضع الدروس الجامعية على الشبكة العنكبوتية بالمجان. وهو يدعو إلى:
- تشجيع توزيع واسع ومجاني للدروس الجامعية، عبر اقتسام تطبيقات بيداغوجية ونشر المعارف في أفق للتعلم يكون مفتوحا أمام الجميع؛

■ ربط شرائط مصورة قصيرة بهذا النوع من التعلّيمات؛

■ تزويد كل مؤسسات التكوين الخاصة والعمومية (الجامعات والمعاهد المختصة والمدارس الكبرى وغيرها) بخدمة مخصصة لوضع أهم الدروس والتعلّيمات على الإنترنت.

سيتيح هذا المسعى اقتسام عدد متنوع من المصادر من مستوى معين، ويستجيب بالدرجة الأولى لحاجات المسالك المهنية المحلية والجهوية والوطنية. واعتبارا للإغراء الذي تمارسه تكنولوجيات الإعلام والتواصل على الشباب، يوصى بإدراج هذه الأخيرة في المحتويات والمناهج منذ السلك الابتدائي.

الاقتراح 6: تحويل التكوينات الجارية إلى تكوينات افتراضية

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بإحداث بنية على المستوى الوطني، تتكفل بإعداد عدد من التكوينات التقنية والمهنية، وباعتماد منطق التناوب، قد يتعلق الأمر بمصالح خاصة داخل كل وزارة تقدم تعليما نوعيا، كتبسيط المعارف الزراعية، والصناعة التقليدية. ويمكن ان تعتمد هذه التعلّيمات على الفيديو، وتنتشر على الإنترنت، وتوجه إلى قطاعات نشاط محددة.

ومن الضروري تطوير أنماط جديدة من التكوين والولوج إلى المعرفة، قصد تحسين الممارسات في المناطق النائية، في العديد من المجالات، في المجال الصحي (مثلا في مجال تقديم العلاجات للنساء الحوامل، وغير ذلك. وقد يمكن خلق تكوينات تقنية نسبية ونشرها عبر الإنترنت من تدارك بعض الاختلالات المزمّنة في العرض المتوفر في مجال الطب البيطري.

ولتحقيق هذا الهدف، يدعو المجلس إلى تحويل التكوينات التقنية والمهنية إلى تكوينات عبر الإنترنت، عبر الحرص على:

■ إنشاء مصلحة خاصة داخل المديرية المكلفة بقضايا التكوين داخل الوزارات؛

■ تشجيع الساكنة المستهدفة على استعمال هذه الأدوات، وتملكها تدريجيا عبر دورات للاستئناس؛

■ استحداث بنية وطنية تكلف بتطوير هذا النمط من التعلّم، وبتنسيق مختلف المديرية والمصالح المعنية داخل الوزارات؛

■ منح المستفيدين شهادات حسب الشروط الموضوعية.

الاقتراح 7: تحسين مردودية أماكن التعلّم العمومية

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بفتح البيات التحتية القائمة حاليا، والموجهة إلى التعلّم، في وجه التربية الوطنية والتعليم العالي، وذلك خارج ساعات العمل وأثناء عطل نهاية الأسبوع، وذلك من أجل تنظيم تكوينات موجهة بالأساس إلى السكان المقيمين بجوارها.

ويتعلق الأمر بما يلي:

- تنظيم تكوينات في هذه الفضاءات المجهزة للرفع من عروض التكوين، وخاصة برامج التكوين غير النظامي واللائق، الموجه للسكان المقيمين في الجوار، مما يجعل الاستثمار العمومي في هذه البنيات ذا مردودية؛
- تشجيع الجمعيات التي تضم في عضويتها الساكنة المعنية وومسؤولي هذه المؤسسات على استحداث هذه التكوينات، عبر
- تحديد حاجيات الساكنة في مجال التكوين؛
- وضع برنامج تكوين مع تحديد أجندة للتنفيذ؛
- تشغيل متطوعين للتعليم والتأطير.
- خلق شراكات مع القطاع الخاص.

الاقتراح 7 مكرر: تحسين الولوج إلى المكتبات

من أجل النهوض بالقراءة، وخاصة في أوساط الشباب، يوصي المجلس بما يلي:

- الرفع من عدد أماكن الولوج إلى الكتب عبر فتح أبواب المكتبات الجامعية في وجه العموم؛
- نشر المحتويات على الإنترنت وجعلها في المتناول بشروط تصفح تضمن حقوق المؤلف؛
- إجراء بحث وطني دوري لتتبع نشاط القراءة في المغرب، والتعرف أحسن على الآليات الواجب استحداثها لتحفيز هذا النشاط في أوساط المغاربة.

ويدرك المجلس اليوم أن الدخول إلى العصر الرقمي معناه خلخلة عادات القراءة، فالمطبوعات تراجعت لتفسح المجال للحوامل الرقمية ولمعدات تكنولوجية جديدة انتشرت بشكل مذهل، من ألواح وهواتف ذكية وكتب إلكترونية وغيرها.

وبناء عليه، يصبح من الضروري استيعاب هذه التحولات ومسايرتها، خاصة عبر:

- ملاحظة الاتجاهات الكبرى في مجال القراءة واستعمال الحوامل الرقمية في القراءة؛
- تكييف نقط الولوج مع التطورات التكنولوجية لتحسين جاذبيتها؛
- تطوير المكتبات الافتراضية.

الاقتراح 8: تطوير عرض للتعلم عن طريق وسائل الإعلام الكبرى

تضطلع وسائل الإعلام بدور هام في مجتمعنا، بمختلف أشكالها، من مكتوبة مطبوعة، أو إلكترونية، أو خاصة أو عمومية، أو عن طريق الشبكات الاجتماعية، وغيرها.

هكذا يوصي المجلس باستعمال مدروس ملائم لوسائل الإعلام والأدوات الرقمية، للارتقاء بالتكوين والتعلم مدى الحياة وتطويرهما. ولتحقيق هذا الهدف، من الأهمية بمكان اعتبار نوعية الجمهور المستهدف بهذا التكوين والتعلم:

- في التعليم ما قبل المدرسي، يجي أن تخاطب وسائل الإعلام الحواس وتستثير الفضول وتستنفر الإبداعية، فتحفز بذلك التعلم والرغبة والتدرج بين مراقبي التعلم بسرعة؛
- في مستوى التعليم الثانوي، على وسائل الإعلام أن تقدم محتويات مناسبة؛
- بالنسبة إلى الراشدين، يجب على وسائل الإعلام أن تتيح فرص اكتساب المعرفة والكفايات لتطوير الجوانب الشخصية والمهنية.

ويوصي المجلس في هذا الصدد بتطوير المحتويات حسب خصائص كل وسيلة من وسائل الإعلام التي ستوظف في هذا الإطار، مع استيعاب التكامل بين تلك الوسائل واستثماره.

ج- توصيات تخص حقل التمدرس؛ إعادة النظر في المكتسبات الأساسية للجميع

يهم حقل التمدرس أساسا المسلسلات النظامية للتعلم مدى الحياة، ويهدف إلى تعزيز وتقوية المدرسة الأساسية ومسارات التكوين المهني.

الاقتراح 9. تعزيز التحكم في الكفايات الأساسية لدى الشباب

تفترض عملية إعادة النظر في المكتسبات الأساسية للجميع أولا تحسين مكتسبات الشباب البالغ من 15 سنة فما فوق، عبر تمكينهم من قاعدة من الكفايات في المجالات الآتية:

- أنشطة القراءة والكتابة؛
- التحكم في اللغات؛
- مبادئ الحساب والرياضيات والمبادئ الأساسية للعلوم؛
- تكنولوجيات التواصل والإعلام؛
- المواطنة؛
- احترام البيئة.

ويجب تعزيز هذه القاعدة من الكفايات بتطوير ثقافة التكوين الذاتي لدى الشباب.

الاقتراح 10: تشجيع المبادرات المدنية في العالم القروي، وخصوصا في مجال التكوين

المهني لفائدة الشباب

إن إلزامية التعليم حتى سن 15 تطرح مشكلة في العالم القروي، لأن بلادنا لا تتوفر على مؤسسات ومدارس بأعداد كافية لتطبيقها. ويوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بهذا الصدد الدولة بأن تدعم، عن طريق مساعدات، المبادرات في العالم القروي، وعلى وجه الخصوص مبادرات الجمعيات والدور القروية العائلية المغربية، التي باستطاعتها الاضطلاع بدور هام وضمن التعلم الأساسي في العالم القروي. كما أن التكوين المهني لفائدة الشباب بإمكانه أن يكون وسيلة لسد هذا العجز، عبر تشجيع إطلاق تكوينات مهنية لصالح الشباب الأصغر سنا في البوادي. ومن شأن مقارنة من هذا القبيل أن تتيح المجال أيضا لتفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وخلق أنشطة مدرة للدخل.

ولتحقيق هذا الهدف، يوصي المجلس بما يلي:

- دعم الجمعيات والدور العائلية القروية أو أي مؤسسة من المجتمع المدني تعمل في مجال التكوين المهني لفائدة الشباب في العالم القروي.
- إخضاع تقديم الدعم لشرط التقدم بدفتر تحملات مدقق، معزز بنظام تتبع وتقييم لأعمال التكوين، قصد ضمان انتظام تجديد الميزانيات المرصودة.
- تكييف التكوين المهني الموجه للشباب مع الحاجيات الترابية والاقتصاد المحلي.

الاقتراح 11: إعادة النظر في الهندسة المؤسسية للتكوين المهني

إن الجهات مدعوة اليوم إلى الاضطلاع بدور هام في التنمية الذاتية، مما سينعكس إيجابا على التنمية الشاملة للبلاد، ذلك نها الكيان الأكثر قدرة على التعرف على حاجياته الخاصة وموارده في مجال التكوين. وفي هذا الصدد، فإن من شأن إضفاء الطابع الجهوي على عرض التكوين المهني لفائدة الشباب أن يمثل حلا، من مثل ما هو معمول به في إيطاليا. والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي يوصي بإضفاء الطابع الجهوي على عرض التكوين المهني للشباب، من أجل مواكبة أمثل لتطور الاستثمارات وسوق الشغل على مستوى الجهات.

ويقترح المجلس في هذا الصدد:

- تطوير نظام متساوي الأعضاء يقوم على إشراك الجماعات الترابية، ومرافق الدولة على المستوى الجهوي، ومجموع الأطراف المعنية بقضية التكوين، من جمعيات وفرقاء اجتماعيين، وغير ذلك.
- جلب موارد من الجماعات الترابية والمقاولات المعنية على المستوى المحلي، إضافة إلى التمويل الذي تقدمه الدولة،

ويوصي المجلس من جانب آخر بما يلي:

- ضمان حق ولوج الشباب إلى التكوين المهني؛
- تطوير وتحسين القدرات الاستيعابية لبنيات الاستقبال في مجال التكوين المهني، للاستجابة للطلب المحلي، وخاصة في العالم القروي؛
- الرفع من الميزانية المخصصة للتكوين المهني التي لا تمثل حالياً سوى نسبة 5 بالمائة من ميزانية التربية والتعليم²⁸؛
- توسيع نظام الإجازة المهنية الحالي لثمين أفضل هذا النمط من التكوين، وسد النقص في الكفايات في مختلف القطاعات؛
- إعطاء الأولوية لتطوير التكوين بالتناوب الذي لا يهم حالياً سوى 10 بالمائة من المتدربين في التكوين المهني.

الاقتراح 12: إعادة التفكير في العلاقات بين التكوين المهني والتعليم المدرسي والعالي

إن الطلبة والمتدربين الشباب في بلادنا قلقون اليوم بشأن مستقبلهم ومسارهم المهني.

وضمامنا لتكافؤ فرص الولوج إلى التكوين وضمامنا لهذا الحق نفسه، وسعياً إلى تمكين الشباب من اختيار مسارهم المهني عن وعي وتبصر، وتبديد القلق الذي ينتابهم حول مستقبلهم المهني، يوصي المجلس بإنجاز الأعمال الآتية:

- إعادة هيكلة الجسور الواصلة بين منظومة التربية والتكوين والتكوين المهني، بما يضمن تثميناً أكبر لهذا الأخير، ويجعل منه مسلكاً مستقلاً بذاته، ووسيلة للانخراط في مسار مهني حقيقي؛
- تأمين انفتاح منظومة التربية والتكوين عن طريق إنشاء جسور واصله بين الاعتراف بمكتسبات التجربة والتكوين المهني، والتعليم الجامعي، طبقاً لمساطر مناسبة، من أجل تسهيل إعادة توجيه المستفيدين، مع المحافظة على مكتسباتهم، وبالتالي النهوض بالنجاح الاجتماعي عبر التعلم مدى الحياة؛
- تعزيز آليات التوجيه، في كل مستويات التربية الوطنية والتكوين المهني، لتحسين فعاليتها والرفع من إمكانية اختيار المتعلمين مسارهم بحرية وبشكل مناسب.

²⁸ تبلغ في فرنسا مثلاً 36 بالمائة.

د - توصيات تخص فضاء التعلم الذاتي: دعم المبادرة الفردية في كل مراحل العمر

الاقتراح 13: دعم وتشجيع التجربة المكتسبة من خلال العمل عبر التكوين ودعم

التعلم الذاتي كلبنة أولى في مجال المقاولتية الذاتية

يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باستحداث تكوينات ملائمة موجهة للصناع التقليديين والمقاولين، داخل المقاولات الصغيرة جدا التي تمثل الجزء الأكبر من نسيجنا الاقتصادي.

فمثل هذه التكوينات من شأنها أن تدعم المبادرة الفردية، وخصوصا باتجاه خلق مقاولات، والرفع من فرص الشغل وحظوظ النجاح.

ويوصي أيضا بتطوير عرض للتكوين المناسب لفائدة المتقاعدين، مما يؤدي إلى استثمار الخبرة التي راكمتها هذه الفئة الاجتماعية في خلق مقاولات جديدة أو إلى استفادة المقاولات، وخاصة الصغيرة جدا، من خبرتهم المكتسبة.

هـ - توصيات متعلقة بفضاء الحكامة: تحسين الحكامة

الاقتراح 14: تحسين الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص

تخصص الدولة لمجال التربية والتكوين وسائل ضخمة، مقارنة بالموارد المتوفرة. وبناء عليه، فإن الالتزامات الإضافية التي يدعو المجلس إلى التعهد بها لا يمكن أن تقع على عاتق الدولة وحدها، من هنا دعوة المجلس إلى اعتماد مسعى طوعي ومجدد قائم على تفعيل شراكات بين القطاعين العمومي والخاص، بحيث يتجه التمويل العمومي أولا إلى التربية الأساسية. ومع ذلك، فإن انخراط الفاعلين الخواص يجب أن يتم بالحرص على الانسجام بين مجموع مكونات المنظومة، دون التضحية بباقي مستويات التربية والتعليم العمومي.

إضافة إلى ذلك، يشجع المجلس على إنشاء نظام لضمان الجودة في مؤسسات التعليم الجامعي العمومي والخاص، وإدخال نظام التقييم من قبل الطلبة، والمدرسين والأقران، في أفق خلق نظام وطني لتصنيف الجامعات.

الاقتراح 14 مكرر. إنشاء عقد-برنامج للتعلم مدى الحياة مع تخصيص ميزانية مناسبة له

يعتبر المجلس أن الوسائل التي يوفرها المغرب لمختلف مكونات التعليم مدى الحياة ليست كافية نظرا للرهانات المتعددة التي يواجهها بلدنا. ويلاحظ أن مجموع الميزانيات العمومية والخاصة المرصودة للتكوين المهني ومدرسة الفرصة الثانية ومجاربة الأمية لا تتجاوز 5.0 بالمائة من الناتج الداخلي الخام،

مقابل 2.3 بالمائة في فرنسا مخصصة للتكوين المهني وحده، كما أنها تمثل نسبة 8 بالمائة من ميزانية التربية الوطنية، مقابل 36 بالمائة في فرنسا .

يوصي المجلس إذن بأن يقيم المغرب برمجة ممتدة على خمس سنوات تمكن من بلوغ نسبة 1 بالمائة من الناتج الداخلي الخام (أو نسبة 15 بالمائة من ميزانية التربية الوطنية) مخصصة للتعليم مدى الحياة، أي ما يعادل 8 مليارات درهم بقيمة 2013.

ومن شأن هذه المبادرات أن تمكن من تحقيق الأهداف الأولوية الآتية:

- الرفع من ميزانيات التكوين المهني المستمر بطريقة دالة، عبر تخصيص 1 بالمائة من كتلة الأجور للتكوين المستمر وحده، مقابل 6,0 بالمائة حاليا، بينما تقتطع نسبة 6,1 بالمائة؛
- خلق تامين وطني للاعتراف بمكتسبات التجربة؛
- مضاعفة الجهود لتطوير مدرسة الفرصة الثانية ومحاربة الأمية الوظيفية في أوساط الراشدين؛
- دعم جهود التربية الوطنية ووسائل الإعلام الكبرى لتطوير التكوينات الإلكترونية عن بعد المفتوحة في وجه الجمهور العريض .

هذا الرفع الهام من الميزانية يجب أن يساهم فيه بشكل متساو الدولة والمقاولات والجهات والمواطنون، ويجب أن يكون حاضرا في النقاشات حول النظام الضريبي، وهو الجانب الذي أفرد له المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تقريرا خاصا سنة 2012 .

يدعو المجلس إذن كل القوى الحية في البلد إلى الانخراط في بناء برنامج-عقد من هذا القبيل، وجعل هذا الورش إحدى أوليات بلدنا . وقد يشكل هذا العقد في المدى المنظور أساس قانون-إطار حول التعليم مدى الحياة.

الاقتراح 15: جعل التكامل المؤسسي أكثر نجاعة

إن الجهود التي تبذلها الأمة في مجال محاربة الأمية وتوفير مدرسة للفرصة الثانية لفائدة الشباب المنقطعين عن الدراسة في المؤسسات العمومية جهود كبيرة لا يمكن إنكار أهميتها . غير أنها تبقى رغم ذلك غير كافية بالنظر إلى حجم هذه الظاهرة . ويوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بهذا الصدد من جهة بالارتقاء بعلاقات التعاون بين مختلف الوزارات والهيئات والجمعيات التي تعمل في هذا المجال، ويدعو من جهة أخرى إلى تفعيل الحقيقي للوكالة الوطنية لمحاربة الأمية .

من جانب آخر، يشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي إحداث تكوينات وتعلمات قائمة على الممارسة وعلى تعلم مهنة بصفته أداة رئيسة في محاربة الأمية .

ويشمل هذا الإجراء:

- تنظيم تكوين مهني لفائدة الشباب المنقطعين عن الدراسة، قصد تسهيل اندماجهم في الحياة العملية؛
- المساهمة في المحافظة على المهن الفنية والثقافية، وخاصة الصناعات التقليدية؛
- ضمان تكوين مناسب للوسط القروي، لفائدة شباب القرى، وخاصة أبناء الفلاحين؛
- إشراك الغرف والمنظمات المهنية في تعليم هذه المهن.

والمجلس يرى في تعلم مهنة أفضل وسيلة لدفع المواطنين إلى الانخراط في نظام الولوج إلى المعارف والكفايات، وضمن "وفاء" المواطنين الذين لم تكن لهم فرصة الحصول على تربية أولية أساسية، أو الذين لا يجيدون القراءة والكتابة.

وفي هذا الصدد، يتعين على المؤسسات المكلفة بضمن التكوين أن تعمل على:

- تحديد المحتويات البيداغوجية وأنشطة التكوين؛
- تنظيم تكوينات إضافية عامة وتقنية وتكنولوجية؛
- ضمان تتبع التكوين في الممارسة.

الاقتراح 15: إحداث هيئة لتتبع تطور مسلسلات التعلم مدى الحياة

يوصي المجلس في هذا الباب بإحداث هيئة مكلفة بتتبع آليات التعلم مدى الحياة، على شكل مؤسسة ذات منفعة عامة مخصصة للتعلم مدى الحياة، تتوفر قدر الإمكان على فروع في كل الجهات، سترتكز المؤسسة من أجل التعلم مدى الحياة على مجلس وطني يضم خبراء متطوعين وهيأة إدارية دائمة.

سيكون على هذه المؤسسة أن تقوم بالأدوار التالية:

- تحديد الأولويات الوطنية في مجال التعلم مدى الحياة وترجمتها إلى استراتيجيات؛
- الحرص على نجاح الاستراتيجية الوطنية للتعلم مدى الحياة؛
- وضع برنامج عمل متعدد السنوات متناسب والواقع المغربي؛
- إعداد تقارير دورية حول واقع وآفاق التعلم مدى الحياة
- إيجاد التمويل من أجل تشجيع الأعمال الرائدة والملموسة في مجال التعلم مدى الحياة.

ويتعين أن يكون لهذه المؤسسة حضور في مختلف الجهات، لتحقيق قرب أفضل، وتناط بفروعها الجهوية المهام الآتية:

- الحرص على نجاح الاستراتيجيات المحلية في مجال التعلم مدى الحياة؛
- أجرأة برنامج العمل الوطني وترجمته إلى برامج محلية؛
- تشجيع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التعلم مدى الحياة.

خلاصة عامة

إن هذا التقرير الذي أنجزه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول منظور وطموح بلادنا إلى جعل التعلم مدى الحياة واقعا معيشا، يطمح إلى أن يمثل مساهمة في المجهود الوطني الرامي إلى إرساء قواعد مجتمع العلم والمعرفة، وهو مجتمع يجد جذوره وأساسه في ثقافتنا وفي قيمنا، التي ما انفكت تعلي من شأن طلب العلم. وهذا الإسهام هو امتداد للمرجعية العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المتمثلة في الميثاق الاجتماعي، واستكمال أيضا للنقاشات والاعمال المنجزة حول قضايا تشغيل الشباب والتكامل بين التكوين والشغل.

ويطمح هذا العمل كذلك إلى تقديم ثمرة للاجتماعات وجلسات الحوار العديدة التي عقدتها اللجنة المكلفة بقضايا التكوين والتشغيل والسياسات القطاعية، والنقاشات التي دارت بين كل أعضاء المجلس، كما أنه جاء أيضا ثمرة لعدد من جلسات الانصات التي تم عقدها مع مختلف فعاليات وممثلي المجتمع المدني والوزارات والجمعيات المهنية.

وقد تم التوقف عند مختلف آليات نظام التعلم مدى الحياة، مع تحليل مستفيض لمختلف جوانبها، بهدف تضافرت جهود كل أعضاء المجلس لتحقيقه، وهو البحث عن الوسائل القمينة بتدارك نقائص العروض المقدمة في مجال التكوين الحالي، وضعف الوسائل الضرورية لتحديد تلك العروض.

وقد جرت الإشارة في كثير من الأحيان إلى أن نظامنا التربوي والتكويني بحاجة إلى إعادة الصياغة، وأن مسلسل إعادة الصياغة هذا يجب أن يتم تطبيقه بمشاركة كل الحساسيات وكل الفاعلين، بحكم أن التربية والتعليم والتكوين تمثل جميعها فضلا هاما من فصول الميثاق الاجتماعي المغربي.

من جانب آخر، رأى المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن من المهم العمل على التجديد في مجال تنظيم التعليمات في كل مراحل العمر، وذلك من أجل أن تؤخذ بعين الاعتبار المشاكل البنوية لمنظوماتنا التعليمية من جهة، وخصوصياتنا الثقافية والاجتماعية من جهة أخرى. لذلك يقترح هذا التقرير تعريفه الخاص لمسارات التعلم مدى الحياة، ولذلك أيضا أخذت توصيات المجلس واقتراحاته في حسابنا هذه المحددات الثقافية والتاريخية لبلادنا.

ولكي يأتي مسلسل التعلم مدى الحياة أكله، يجب أن يستند إلى المكتسبات الأساسية، كالقراءة والكتابة، ولكن أيضا إلى الرغبة في التعلم. ومن الواجب تعهد هذه الرغبة بالرعاية ومرافقته، واستثارتها لدى الأطفال الصغار. من هنا تشديد المجلس على أهمية تعميم التعليم ما قبل المدرسي لفائدة كل الأطفال ابتداء من سن الخامسة. ويجب أيضا إعادة النظر في نظام الترخيص للحضانات والمؤسسات الخاصة بالصغار، مع تعزيز العرض العمومي في هذا الميدان.

وكثيرا ما جرت الإشارة خلال النقاشات داخل المجلس إلى الفرص التي توفرها تقنيات الإعلام والاتصال دلالة على الدور الهام الذي ينبغي أن تضطلع به في عملية الارتقاء بمستويات العلم والمعارف في مجتمعنا .

وقد أفضت الاجتماعات العديدة التي تم عقدها إلى صياغة عدد من التوصيات الرامية إلى مضاعفة أعداد عروض التكوين لكل مراحل العمر، وذلك عبر الاستفادة من تلك الفرص وتأسيس عملية نقل ونشر المعارف بالاعتماد على هذه الوسائل الجديدة في الإعلام والاتصال .

والمغرب بالتالي مدعو إلى تهجين نموذج التكويني، بالاعتماد بدرجة كبيرة على تلك التقنيات، والاستفادة من انتشار استعمال الإنترنت في بلدنا . وعلى وسائل الإعلام أن تتحمل مسؤوليتها، بالمساهمة في نشر المعرفة، وخاصة عبر البرامج التلفزية التربوية ذات المحتوى البيداغوجي المناسب للفئات المستهدفة .

ومن المفيد أيضا إرساء نظام للاعتراف بالخبرات والتجارب المكتسبة في الحياة . فهذه الآلية، التي تم توصيفها في التوصيات، من شأنها أن تتيح أولا إنصاف كل المغاربة الذين لم يحظوا بفرصة المرور من مقاعد الدراسة، أو غادروها مبكرا، أو الذين لم يتمكنوا من متابعة تكوين مهني متوج بشهادة . كما أن هذه الآلية ستمكن المقاول المغربي من الحصول على معرفة أفضل بمواردها البشرية، بما يجعلها تساهم بطريقة فاعلة في التأهيل الفعلي لإدارتنا ومقاولاتنا الصغرى والمتوسطة .

وأخيرا، فإن نظام الاعتراف وتسليم الشهادات هذا سيشجع وتشجيع وتوجيه المبادرة الفردية للمواطنين نحو التعلم . وهذه المبادرة الفردية المتمثلة في "التعلم" هي ما يمثل العنصر المركزي الذي يتأسس حوله مجمل المنظور المغربي في شأن التعلم مدى الحياة .

واعتبارا لكون لتعلم مدى الحياة يقدم حولا تستجيب لحاجيات اقتصادية وثقافية، يبدو من الضروري العمل يدا بيد من أجل ترسيخ حضوره في السياسات والأعمال التنموية، عبر إدماجه بشكل منسجم ليتكامل مع الممارسات التعليمية التربوية في بلادنا . وبالتالي، يتعين الانتقال من الخطابات المعيارية، إلى استراتيجيات وأعمال النهوض بالتعلم مدى الحياة لفائدة الجميع، وفي مختلف المناطق . وعلى هذه الأعمال أن تستجيب لمختلف الحاجيات، أكانت تربوية، أم ثقافية، أم سوسيو-اقتصادية أم نوعية، ولن يتحقق ذلك إلا بتفعيلها وفق صيغ متنوعة وفي مستويات مختلفة: الأسرة والجماعة ومكان العمل والعبادة والترفيه .

غير أن اقتراحات المجلس وتوصياته هذه تبقى كلها رهينة بقدره بلادنا على توفير الشروط الضرورية لتفعيل ملموس لهذا المنظور حول منطق التعلم مدى الحياة، وخاصة الشروط المادية، لأجراً هذه الرؤية المتعلقة بالتعلم مدى الحياة . ويبدو من الضروري في هذه المرحلة العمل على دعم الشراكات بين القطاعين العمومي والخاص، ودعم دور الجمعيات ومختلف المنظمات غير الحكومية التي تعمل في هذه المجالات، وتقوية المكتسبات المحصل عليها بفضل جهود أمثنا في مسعاها لمحاربة الأمية، وأخيرا، تصور استراتيجيات تواصلية قميئة بأن تحمل هذا المشروع وتبلغه إلى المجتمع كله .

وسعيا إلى دعم بعض التجارب الوطنية الناجحة، وإدماج المبادرات الفردية في نموذج جامع منسجم ومندمج، يجب مواصلة التفكير، خاصة حول القضايا الآتية:

■ ما هو السبيل إلى تحفيز الأفراد كي ينخرطوا طوعيا في عملية التعلم؟

■ كيف يمكن منح الابتكار المكانة الاستراتيجية التي تستحقها داخل المجتمع المغربي؟

■ ما هو السبيل إلى تعزيز الدور الجديد الذي يتعين أن تقوم به وسائل الإعلام والإنترنت داخل مجتمع المعرفة؟

■ كيف يمكن الانتقال من نظام تكوين شمولي قائم على المركزية إلى نظام جهوي؟

■ كيف السبيل إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تفعيل التعلم مدى الحياة؟

إن طبيعة المسائل المطروحة هنا تدعو المجلس إلى تعميق تحليلاته في المستقبل، وخصوصا عبر تعميق دراسة التجارب الأجنبية المقدمة في هذا التقرير، وتصور أشكال من التعاون مع أصحاب المنظومات المختلفة التي تمت دراستها. ويجدر أيضا إغناء مسلسل التعلم مدى الحياة بوصفه طريقة جديدة في تصور نقل المعارف بين الأجيال، عبر إدخال التجديدات التكنولوجية.

ويمكن أن نذكر، من بين المواضيع التي تستحق تحليلا عميقا، القوانين التنظيمية في مجال التكوين المستمر، ونظام الجسور بين التكوين المهني للشباب والتعليم العالي، ودراسة الآثار المرتقبة لنظام الاعتراف بمكتسبات التجربة المهنية، ووضع آلية للبحث في أنشطة القراءة في مجتمعنا، ودور الإنترنت في إطلاق وتفعيل التكوينات، وغير ذلك من المواضيع. ويجدر أيضا الإشارة إلى ضرورة تسليط الضوء على قضية الاعتراف بالشهادات والدبلومات التي يسلمها النظام التربوي الخاص.

وهذه المواضيع تمثل كلها مجموعة مداخل ممكنة يمكن أن تنصب عليها مستقبلا عمليات التفكير داخل المجلس، من أجل مواصلة البحث عن وسائل إرساء مجتمع تواق إلى المعرفة والتقدم.

ولا شك أن التعلم مدى الحياة يشكل رافعة استراتيجية للتنمية ولإصلاح منظومة التربية والتكوين، لهذا يتعين أن يحتل مكان الصدارة في السياسات العمومية وفي عمل مختلف فاعلي المجتمع. فهو يقدم حولا ملموسة لقضايا التأهيل التي تنتصب عقبة تحول دون تطور قطاعات الإنتاج. وهو أيضا يفتح أمام المواطنين آفاقا رحبة لتوسيع مداركهم وفتح شخصيتهم، وهو بالتالي يقود المغرب للانخراط في درب التقدم والمعرفة.

ملاحق

الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والشغل والسياسات القطاعية

الملحق 2: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

الملحق 3: مراجع بيблиوغرافية

الملحق 1: لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والشغل والسياسات القطاعية

لائحة أعضاء اللجنة الدائمة المكلفة بقضايا التكوين والشغل والسياسات القطاعية

فئة الخبراء
أمين منير العلوي
التهامي الغريفي
آرمان هاتشويل
محمد حوراني
ادريس إيلالي
فاطمة المرنيسي
ادريس أوعويشة
عبد المقصود راشدي
ألبير ساسون
فئة النقابات
محمد علوي
خليل بنسامي
محمد بن الصغير
بوشتي بوخلاقة
عبد الرحيم لعبايدي
حنصالي لحسن
نجاه سيمو
محمد عبد الصادق السعيدي

فئة الهيئات والجمعيات المهنية

أحمد أبوه

محمد بنجلون

أمين برادة السني

محمد بولحسن

عبد الكريم فوطاط

علي غنام

عبد الإله حفيظي

منصف الكتاني

محمد رياض

فئة الهيئات والجمعيات النشيطة في مجالات الاقتصاد الاجتماعي والعمل الجماعي

محمد بن شعبون

محمد الكاوزي

عبد الرحيم القصيري

محمد مستغفر

فئة الشخصيات المعينة بالصفة

سعيد أحميدوش

خالد الشدادي

الملحق 2: لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

لائحة الفاعلين الذين تم الإنصات إليهم

لائحة الفاعلين الذين عقدت معهم اللجنة جلسات استماع

- الكنفدرالية العامة لمقاولات المغرب
- وزارة التربية الوطنية
- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
- وزارة الشبيبة والرياضة
- وزارة الوظيفة العمومية
- وزارة الصناعة التقليدية
- وزارة الفلاحة
- وزارة الشغل والتكوين المهني
- مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل
- وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر

الفاعلون الحاضرون خلال يومي العمل

اليوم الأول، بمشاركة الفاعلين:

- المجلس الاقتصادي والاجتماعي الإسباني
- اليونسكو
- اللجنة الدولية للتعليمات مدى الحياة
- TELUQ (التكوين عن بعد عبر الإنترنت)
- خبراء دوليين

اليوم الثاني، بمشاركة:

- المكتب الشريف للفوسفات
- الاتحاد العام للمقاولات والمهنة
- الفيدرالية الوطنية للبناء والأشغال العمومية
- الفيدرالية الوطنية للسياحة
- فيدرالية الصناعات المعدنية والميكانيكية والإلكترونية
- الاتحاد الوطني لجمعيات الدور العائلية المغربية.

الملحق 3: مراجع بيبيوغرافية

مراجع بيبلوغرافية

- Buechtemann, C. et É. Verdier, « Education and Training Regimes : Macro-Institutional Evidence », Revue d'économie politique, n° 108, vol. 3, p. 292-319, 1998.
- Buisson-Fenet, H., « L'éducation scolaire au prisme de la science politique : vers une sociologie politique comparée de l'action publique éducative ? », Revue internationale de politique comparée, vol. 14, n° 3, p. 385-397, 2007.
- Combes, M.-C.. « La compétence relationnelle : une question d'organisation », Travail et Emploi, n° 92, p. 5-17, 2002.
- Commission of the European Communities, A Coherent Framework of Indicators and Benchmarks for Monitoring Progress towards the Lisbon Objectives in Education and Training, CPM61 final, (2007)
- Commission des Communautés Européennes, Les compétences clés pour l'éducation et la formation tout au long de la vie, Proposition de recommandation du Parlement Européen et du Conseil, miméo, COM548 final, 2005.
- Commission des Communautés Européennes, Vers un cadre européen des certifications professionnelles pour la formation tout au long de la vie, Document de travail de la Commission, miméo SEC957, 2005.
- Conseil de l'Europe, Éducation permanente, Strasbourg, 1970.
- Conseil Européen, Conclusions de la Présidence, Communautés Européennes, 2006.
- Conseil Economique et Social, Pour une nouvelle charte sociale : des normes à respecter et des objectifs à contractualiser, Avis du Conseil Economique et Social, Auto-saisine AS n°1/2011, CES, Rabat, 2011.
- Conseil Economique et Social, Pour une nouvelle charte sociale : des normes à respecter et des objectifs à contractualiser, Rapport du Conseil Economique et Social, Auto-saisine AS n°1/2011, CES, Rabat, 2011.
- Conseil Economique et Social, Emploi des jeunes, Avis du Conseil Economique et Social, Auto-saisine AS n°2/2011, CES, Rabat, 2011.
- Conseil Economique et Social, Emploi des jeunes, Rapport du Conseil Economique et Social, Auto-saisine AS n°2/2011, CES, Rabat, 2011.
- Commission of the European Communities, A Memorandum on Lifelong Learning. Lissabon, 2000.
- Eurostat, Classification for Learning Activities, 2005.
- Eurostat, L'apprentissage tout au long de la vie en Europe, 2005.
- Lundvall, B.-A. et S. Borras, The Globalising Learning Economy : Implications for Innovation Policy, Brussels, Commission of the European Union, 1997.

- OCDE, Analyse des politiques d'éducation, Paris, 2001.
- OCDE, Regards sur l'éducation. Les indicateurs de l'OCDE 2005, Paris, 2005.
- Ocde, Regards sur l'éducation, Paris, OCDE, 2007.
- Ocde, « Briefing Note for Sweden », Education at a Glance, Paris, 2007.
- Ocde, Tertiary Education for the Knowledge Society – OECD Thematic Review of Tertiary Education, 2008.
- Rapport Delors (sous la dir.), L'éducation : un trésor est caché dedans, Odile Jacob, UNESCO, 1996.
- Rapport Schwartz (sous la dir.), L'éducation permanente, Conseil de l'Europe, 1978.
- Rapport Faure (sous la dir.), Apprendre à être, Fayard, UNESCO, 1970.
- Ryan, P., « The School-to-Work Transition : A Cross-National Perspective », Journal of Economic Literature, vol. 39 n° 1, 34-92, 2001.
- Tessaring, M. et J. Wannan, La formation et l'enseignement professionnels : une clé pour l'avenir, Luxembourg, Office des publications officielles des Communautés européennes, 2004.
- Verdier, É., « La France a-t-elle changé de régime d'éducation et de formation ? », Formation Emploi, n° 76, p. 11-34., 2001.
- Vinokur, A, « Réflexion sur l'économie politique du diplôme » Formation Emploi, n° 52, p. 151-183.